283. And if you are journeying
and find no scribe,
then any collaterals taken in hand
may insure deferred payment in place of writing;
But if one of you instead accepts another's word on trust,
then let him who has been entrusted
deliver his trust,
and let him fear Allah his Lord.
And let none of you conceal what he has been made witness of;
And whoever shall conceal it, his heart has worked evil;
And Allah well knows all you do.
284. Allah's is everything in the heavens
and everything on earth,
and if you reveal what is in your hearts or conceal it,
Allah shall reckon with you for it:
He forgives whomever He wills,
and punishes whomever He wills,
and Allah has absolute power to do anything.
285. The Messenger believes in all
that has been sent down to him from his Lord,
as do true believers:
Each and every one believes in Allah
and His angels and His Books and His messengers:
'We differ not between any
of His messengers,'
and all say: 'We hear and obey;
Your own divine forgiveness, our Lord;
and to You is the final return.'
286. Allah does not tax any soul
but what it can bear:
it shall have all it earns,
and but pay for what it commits.
'O Lord, take us not to task if we forget, or make an honest mistake;
O Lord, nor place upon us a binding hard burden
as You did on those ever before us;
Nor then requite us with what we have no strength to bear;
But pardon us, forgive us,
and show us bounteous mercy,
You are our One Supreme Master,
so give us triumph over the people of the unbelievers.'

لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ

المناسبة : ناسب ختم هذه السورة الكريمة بهذه الآيات لأنها اشتملت على تكاليف كثيرة في الصلاة والزكاة والقصاص والصوم والحج والجهاد والطلاق والعدة وأحكام الربا والبيع والدين الخ فناسب تكليفه إيانا بهذه الشرائع أن يذكر أنه تعالى مالك لما في السموات وما في الأرض فهو يكلف من يشاء بما يشاء ، والجزاء على الأعمال إنما يكون في الدار الآخرة ، فختم هذه السورة بهذه الآيات على سبيل الوعيد والتهديد .

اللغة : ﴿إصراً﴾ الإصر في اللغة : الثقل والشدة قال النابغة :

يا مانع الضيم أن يغشى سراتهم والحامل الإصر عنهم بعد ما عرفوا

وسميت التكاليف الشاقة إصراً لأنها تثقل كاهل صاحبها كما يسمى العهد إصراً لأنه ثقيل . ﴿طاقة﴾ الطاقة : القدرة على الشيء من أطاق الشيء وهو مصدر جاء على غير قياس الفعل ﴿اعف عنا﴾،العفو : الصفح عن الذنب ﴿واغفر لنا﴾ الغفران : ستر الذنب ومحوه .

سبب النزول : لما نزل قوله تعالى ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله﴾ الآية ،اشتد ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ فأتوا رسول الله فقالوا : كُلِّفنا من الأعمال ما نطيق : الصلاة والصيام والجهاد والصدقة ، وقد أنزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها فقال ﷺ : أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم:﴿سمعنا وعصينا﴾ قولوا ﴿سمعنا وأطعنا﴾(فلما قرأها القوم وجرت بها ألسنتهم أنزل الله تعالى ﴿آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه﴾ ونسخها الله تعالى فأنزل ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾[1] الآية) .

التفسير : ﴿لله ما في السموات وما في الأرض﴾ أي هو سبحانه المالك لما في السموات والأرض المطّلع على ما فيهن ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبْكم به الله﴾ أي إن أظهرتم ما في أنفسكم من السوء أو أسررتموه فإن الله يعلمه ويحاسبكم عليه ﴿فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير﴾ أي يعفو عمن يشاء ويعاقب من يشاء وهو القادر على كل شيء الذي لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون ﴿آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون﴾ أي صدّق محمد ﷺ بما أنزل الله إليه من القرآن والوحي وكذلك المؤمنون ﴿كلٌ آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله﴾ أي الجميع من النبي والأتباع صدّق بوحدانية الله ، وآمن بملائكته وكتبه ورسله ﴿لا نفرِّق بين أحدٍ من رسله﴾ أي لا نؤمن بالبعض ونكفر بالبعض كما

(١) أخرجه مسلم وانظر أسباب النزول للواحدي ص ٥١ .

غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾

فعل اليهود والنصارى بل نؤمن بجميع رسل الله دون تفريق ﴿وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير﴾ أي أجبنا دعوتك وأطعنا أمرك فنسألك يا أله المغفرة لما اقترفناه من الذنوب وإليك وحدك يا أله المرجع والمآب . ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾ أي لا يكلف المولى تعالى أحداً فوق طاقته ﴿لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾ أي لكل نفس جزاء ما قدمت من خير ، وجزاء ما اقترفت من شرّ ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ أي قولوا ذلك في دعائكم والمعنى لا تعذبنا يا أله بما يصدر عنا بسبب النسيان أو الخطأ ﴿ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا﴾ أي ولا تكلفنا بالتكاليف الشاقة التي نعجز عنها كما كلفت بها من قبلنا من الأمم كقتل النفس في التوبة وقرض موضع النجاسة ﴿ربنا ولا تُحمِّلنا ما لا طاقة لنا به﴾ أي لا تحمّلنا ما لا قدرة لنا عليه من التكاليف والبلاء ﴿واعف عنا واغفر لنا وارحمنا﴾ أي امحُ عنا ذنوبنا واستر سيئاتنا فلا تفضحنا يوم الحشر الأكبر وارحمنا برحمتك التي وسعت كل شيء ﴿أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين﴾ أي أنت يا أله ناصرنا ومتولي أمورنا فلا تخذلنا ، وانصرنا على أعدائنا وأعداء دينك من القوم الكافرين ، الذين جحدوا دينك وأنكروا وحدانيتك وكذبوا برسالة نبيك ﷺ . روي أنه عليه السلام لما دعا بهذه الدعوات قيل له عند كل دعوة : قد فعلتُ .

البلاغة : ١ ـ تضمنت الآية من أنواع الفصاحة وضروب البلاغة أشياء منها «الطباق» في قوله ﴿وإن تبدوا . . أو تخفوه﴾ وبين « يغفر » و « يعذب » ومنها الطباق المعنوي بين ﴿كسبت﴾ و﴿اكتسبت﴾ لأن كسب في الخير واكتسب في الشر .

٢ ـ ومنها الجناس ويسمى جناس الاشتقاق في قوله ﴿آمن . . والمؤمنون﴾ .

٣ ـ ومنها الإطناب في قوله ﴿لا نفرق بين أحد من رسله﴾ .

٤ ـ ومنها الإيجاز بالحذف في قوله ﴿والمؤمنون﴾ أي آمنوا بالله ورسله ومواضع أخرى .

فائدة : عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : (من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلةٍ كفتاه) أخرجه البخاري وفي رواية لمسلم أن ملكاً نزل من السماء فأتى النبي ﷺ فقال له : « أبشرْ بنورين قد أوتيتهما لم يؤتهما نبيٌ قبلك : فاتحة الكتاب ، وخواتيم سورة البقرة ، لن تقرأ حرفاً منهما إلا أوتيتَه » .

« تم بعونه تعالى تفسير سورة البقرة »

بين يدي السورة

سورة آل عمران من السور المدنيّة الطويلة ، وقد اشتملت هذه السورة الكريمة على ركنين هامين من أركان الدين هما : **الأول** : ركن العقيدة وإقامة الأدلة والبراهين على وحدانية الله جل وعلا . **الثاني** : التشريع وبخاصة فيما يتعلق بالمغازي والجهاد في سبيل الله . . أما الأول فقد جاءت الآيات الكريمة لإثبات الوحدانية ، والنبوة ، وإثبات صدق القرآن ، والرد على الشبهات التي يثيرها أهل الكتاب حول الإسلام والقرآن وأمر محمد عليه الصلاة والسلام ، وإذا كانت سورة البقرة قد تناولت الحديث عن الزمرة الأولى من أهل الكتاب وهم « اليهود » وأظهرت حقيقتهم وكشفت عن نواياهم وخباياهم ، وما انطوت عليه نفوسهم من خبث ومكرٍ ، فإن سورة آل عمران قد تناولت الزمرة الثانية من أهل الكتاب وهم « النصارى » الذين جادلوا في شأن المسيح وزعموا ألوهيته وكذّبوا برسالة محمد وأنكروا القرآن ، وقد تناول الحديث عنهم ما يقرب من نصف السورة الكريمة ، وكان فيها الرد على الشبهات التي أثاروها بالحجج الساطعة والبراهين القاطعة ، وبخاصة فيما يتعلق بشأن مريم وعيسى عليه السلام ، وجاء ضمن هذا الرد الحاسم بعض الإشارات والتقريعات لليهود ، والتحذير للمسلمين من كيد ودسائس أهل الكتاب ، أما الركن الثاني فقد تناول الحديث عن بعض الأحكام الشرعية كفرضية الحج والجهاد وأمور الربا وحكم مانع الزكاة ، وقد جاء الحديث بالإسهاب عن الغزوات كغزوة بدر ، وغزوة أحد والدروس التي تلقاها المؤمنون من تلك الغزوات ، فقد انتصروا في بدر ، وهزموا في أُحد بسبب عصيانهم لأمر الرسول ﷺ وسمعوا بعد الهزيمة من الكفار والمنافقين كثيراً من كلمات الشماتة والتخذيل ، فأرشدهم تعالى إلى الحكمة من ذلك الدرس ، وهي أن الله يريد تطهير صفوف المؤمنين من أرباب القلوب الفاسدة ، ليميز بين الخبيث والطيب ، كما تحدثت الآيات الكريمة بالتفصيل عن النفاق والمنافقين وموقفهم من تثبيط همم المؤمنين ، ثم ختمت بالتفكر والتدبر في ملكوت السموات والأرض وما فيهما من إتقانٍ وإبداع ، وعجائب وأسرار تدل على وجودِ الخالق الحكيم ، وقد ختمت بذكر الجهاد والمجاهدين في تلك الوصية الفذّة الجامعة ، التي بها يتحقق الخير ، ويعظم النصر ، ويتم الفلاح والنجاح ﴿يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا ، واتقوا الله لعلكم تفلحون﴾ .

فضلها : عن النواس بن سمعان قال سمعت النبي ﷺ يقول : (يُؤتى يوم القيامة بالقرآن وأهله الذين كانوا يعملون به ، تقدمهم سورة البقرة وآل عمران)[١] .

التسمية : سميت السورة بـ «آل عمران » لورود ذكر قصة تلك الأسرة الفاضلة « آل عمران » والد مريم أم عيسى ، وماتجلّى فيها من مظاهر القدرة الإلهية بولادة مريم البتول وابنها عيسى عليهما السلام .

* * *

قال الله تعالى : ﴿الم ۞ الله لا إله إلا هو الحي القيوم . . إلى . . إن الله لا يخلف الميعاد﴾
من آية (١) إلى نهاية آية (٩)

اللغة : ﴿الحي﴾ الباقي الدائم الذي لا يفنى ولا يموت ﴿القيوم﴾ القائم على تدبير شئون العباد ﴿يصوركم﴾ التصوير : جعل الشيء على صورة معينة أي يخلقكم كما يريد ﴿الأرحام﴾ جمع رحم وهو محل تكوّن الجنين ﴿محكمات﴾ المحكم : ما كان واضح المعنى قال القرطبي : « المحكم ما عُرف تأويله وفهم معناه وتفسيره ، والمتشابه : ما لم يكن لأحدٍ إلى علمه سبيل مما استأثر تعالى بعلمه دون خلقه مثل الحروف المقطعة في أوائل السور ، هذا أحسن ما قيل فيه »[٢] ﴿أم الكتاب﴾ أصل الكتاب وأساسه وعموده ﴿زيغ﴾ ميلٌ عن الحق يقال : زاغ زيغاً أي مال ميلاً ﴿تأويله﴾ التأويل : التفسير وأصله المرجع والمصير من قولهم آل الأمر إلى كذا إذا صار إليه ﴿الراسخون﴾ الرسوخ : الثبوت في الشيء والتمكن منه قال الشاعر :

لقد رسخت في القلب مني مودّة لليلى أبت أيامُها أن تغيّرا[٣]

سبب النزول : نزلت هذه الآيات في وفد نصارى نجران وكانوا ستين راكباً ، فيهم أربعة عشر من أشرافهم ثلاثةٌ منهم أكابرهم « عبد المسيح » أميرهم و « الأيهم » مشيرهم و « أبو حارثة بن علقمة » حبرُهم ، فقدموا على النبي ﷺ فتكلم منهم أولئك الثلاثة معه فقالوا تارةً عيسى هو « الله » لأنه كان يحيي الموتى ، وتارةً هو « ابن الله » إذ لم يكن له أب ، وتارة إنه « ثالث ثلاثة » لقوله تعالى « فعلنا وقلنا» ولو كان واحداً لقال « فعلتُ وقلتُ » فقال لهم رسول الله ﷺ : ألستم تعلمون أن ربنا حيٌّ لا يموت وأن عيسى يموت ! ! قالوا : بلى ، قال ألستم تعلمون أنه لا يكون ولد إلا ويشبه أباه ! ! قالوا بلى ، قال ألستم تعلمون أن ربنا قائم على كل شيء يكلؤه ويحفظه ويرزقه فهل يملك عيسى شيئاً من ذلك ؟ قالوا : لا ، قال ألستم تعلمون أن الله لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء ، فهل يعلم عيسى شيئاً من ذلك إلا ما علم ؟ قالوا : لا ، قال ألستم تعلمون أن ربنا لا يأكل الطعام ولا يشرب الشراب ولا يحدث الحدث وأن عيسى كان يطعم الطعام ويشرب الشراب ويحدث الحدث ! ! قالوا بلى فقال ﷺ فكيف يكون كما زعمتم ؟ فسكتوا وأبوا إلا الجحود فأنزل الله من أول السورة إلى نيفٍ وثمانين آية[٤] .

---

(١) أخرجه مسلم . (٢) القرطبي ٤/ ٩ . (٣) القرطبي ٤/ ١٩ . (٤) الفخر الرازي ٧/ ١٦٥ وابن كثير المختصر ١/ ٢٨٨ .

* تفسير حاشية الصاوي / تفسير الجلالين (ت 1241 هـ)

{ للَّهَّ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَاتِ وَمَا فِي ٱلأَرْضِ وَإِن تُبْدُواْ } تظهروا { مَا فِي أَنفُسِكُمْ } من السوء والعزم عليه { أَوْ تُخْفُوهْ } تسرّوه { يُحَاسِبْكُم } يخبركم { بِهِ ٱللَّهُ } يوم القيامة { فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ } المغفرة له { وَيُعَذّبُ مَن يَشَاءُ } تعذيبه، والفعلان بالجزم عطف على جواب الشرط والرفع أي فهو { وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلّ شَيْء قَدِيرٌ } ومنه محاسبتكم وجزاؤكم.

قوله: { للَّهَّ ما فِي ٱلسَّمَٰوٰتِ وَمَا فِي ٱلأَرْضِ } أي ملكاً وخلقاً وعبيداً وهذا كالدليل لما قبله، وعبر بما تغليباً لغير العاقل لكثرته. قوله: (تظهروا) { مَا فِيۤ أَنْفُسِكُمْ } أي فتفعلوا بمقتضاه. قوله: (والعزم عليه) عطف تفسير وهذا هو محل المؤاخذة، وهو إشارة لجواب عن الآية حيث عمم في المؤاخذة مع أن لا يؤاخذ إلا بالفعل أو العزم عليه، ولكن ينافيه ما يأتي من أن عموم الآية منسوخ بآية (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) إلا أن يقال إنه إشارة لجواب آخر، فما يأتي على هذا بيان للمراد هنا، والحاصل أنه إن أبقيت الآية على عمومها كانت منسوخة بما بعدها وإن حملت على العزم فلا نسخ، وما يأتي توضيح لما أجمل هنا، وقد تقدمت مراتب القصد نظماً ونثراً. قوله: (يخبركم) أي يعلمكم به. قوله: (والفعلان بالجزم عطفاً على جواب الشرط) أي الذي هو يحاسب، وقوله: (والرفع أي) على الاستئناف خبر لمحذوف قراءتان سبعيتان، وصح في غير القرآن النصب على إضمار إن قال ابن مالك:

بالفا أو الواو بتثليث قمن	والفعل من بعد الجزا إن يقترن

وهذه الآية محمولة على من مات مسلماً عاصياً لا من مات كافراً. قوله: (ومنه محاسبتكم) ورد أنه يحاسب الخلق في نصف يوم من أيام الدنيا.

{ ءَامَنَ } صدّق { ٱلرَّسُولَ } محمد صلى الله عليه وسلم { بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ } من القرآن { وَٱلْمُؤْمِنُونَ } عطف عليه { كُلٌّ } تنوينه عوض من المضاف إليه { ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ } بالجمع والإفراد[وكتابه] { وَرُسُلِهِ } يقولون { لاَ نُفَرّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مّن رُّسُلِهِ } فنؤمن ببعض ونكفر ببعض كما فعل اليهود والنصارى { وَقَالُواْ سَمِعْنَا } أي ما أُمْرِنَا به سماع قبول { وَأَطَعْنَا } نسألك { غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ } المرجع بالبعث، ولما نزلت الآية قبلها شكا المؤمنون من الوسوسة وشق عليهم المحاسبة بها فنزل:

قوله: { ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ } روى مسلم عن أبي مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **" من قرأ هاتين الآيتين آخر سورة البقرة كفتاه ".** قيل عن قيام الليل كما روي عن ابن عمر قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: **" أنزل الله علي آيتين من كنوز الجنة ختم بهما سورة البقرة من قرأهما بعد العشاء مرتين أجزأتاه عن قيام الليل آمن الرسول إلى آخر السورة ".** وقيل كفتاه من شر الشيطان فلا يكون عليه سلطان، وإنما ختم السورة بهاتين الآيتين لأنها بينت فرض الصلاة والزكاة والصوم والحج والطلاق والإيلاء والحيض والجهاد وقصص الأنبياء فناسب أن يذكر تصديق النبي والمؤمنين بجميع ذلك.

قوله: { وَٱلْمُؤْمِنُونَ } أي فاشترك الرسول والمؤمنون في أصل الإيمان، لكن افترقا من جهة أخرى، وهو أن إيمان الرسول من قبيل حق اليقين، وإيمان المؤمنين من قبيل علم اليقين أو عين اليقين فالافتراق من حيث المراتب لا من حيث أصله. قوله: (عطف عليه) أي فهو مرفوع بالفاعلية والوقف عليه، ويدل على صحة هذا قراءة علي بن أبي طالب وآمن المؤمنون فأظهر الفعل ويكون قوله: { كُلٌّ آمَنَ } جملة مبتدأ وخبر تدل على أن جميع من تقدم ذكره آمن بما ذكر. قوله: (عوض عن المضاف إليه) أي فيكون الضمير الذي ناب عنه التنوين في كل راجعاً إلى الرسول والمؤمنين أي كلهم، وتوحيد الضمير في آمن مع رجوعه إلى كل المؤمنين، ليكون المراد بيان كل فرد منهم من غير اعتبار الاجتماع.

قوله: { كُلٌّ آمَنَ بِٱللَّهِ } كل مبتدأ أخبر عنه بخبرين راعى في اولهما لفظ كل فأفرد، وفي ثانيهما معناها فجمع حيث قال: (وقالوا سمعنا) الخ. قوله: (بالجمع والأفراد) أي في الكتب قراءتان سبعيتان. قوله: (يقول الخ) قدر الفعل ليفيد أن هذه الجملة منصوبة بقول محذوف، وهذا القول المضمر في محل نصب على الحال أي قائلين. قوله: { بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ } أي في الإيمان به وأضيف بين إلى أحد وهو مفرد، وإن كانت قاعدتهم أنه إنما

يضاف إلى متعدد نحو بين زيد وعمر، ولأن أحد يستوي فيه الواحد والمتعدد. وقلة: (فنؤمن ببعض الخ) بالنصب في حين النفي فالنفي مسلط عليه، وسيأتي وصفهم في قوله تعالى:{ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِ } [النساء: 150] الآية. قوله: (سماع قبول) فيه تعريض بالرد على من قال سمعنا وعصينا، قوله: { وَأَطَعْنَا } أي انقدنا للطاعة ولو بالعزم عليها.

قوله: { غُفْرَانَكَ } مفعول المحذوف قدره بقوله نسألك، ومعنى الغفران ستر الذنوب كبيرها وصغيرها جليها وخفيها، فالإنسان يطلب المغفرة ولو في حالة الطاعة بسبب ما يطرأ عليها من العجب وحب المحمدة وغير ذلك من الآفات التي تذهبها، فالعارف لا يعتمد على أعماله أبداً، وعلامة ذلك كونه يجدد التوبة والاستغفار ولو كان متلبساً بأكبر الطاعات.

قوله: { رَبَّنَا } منادى وحرف النداء محذوف أي يا ربنا. قوله: { وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ } قيل معطوف على محذوف تقديره لك المبدأ وإليك المصير. قوله: (ولما نزلت الآية قبلها) أي قوله وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله. قوله: (من الوسوسة) أي التي تطرأ على القلب كالهاجس وهو ما لاح وذهب بسرعة، والخاطر وهو ما لاح ومكث برهة من الزمن، وحدث النفس وهو تزيينها الأمور وتحسينها، وهذه لا تكتب خيراً كانت أو شراً، والهم وهو ترجيح الفعل وهو يكتب إن كان خيراً لا شراً، وأما العزم فيكتب خيره وشره.

{ لاَ يُكَلّفُ ٱللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا } أي ما تسعه قدرتها { لَهَا مَا كَسَبَتْ } من الخير أي ثوابه { وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ } من الشرّ أي وزره ولا يؤاخذ أحد بذنب أحد ولا بما لم يكسبه مما وسوست به نفسه قولوا { رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا } بالعقاب { إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا } تركنا الصواب لا عن عمد كما آخذت به مَن قبلنا وقد رفع الله ذلك عن هذه الأمة كما ورد في الحديث، فسؤاله اعتراف بنعمة الله { رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا } أمراً يثقل علينا حمله { كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا } أي بني إسرائيل من قتل النفس في التوبة وإخراج ربع المال في الزكاة وقرض موضع النجاسة { رَبَّنَا وَلاَ تُحَمّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ } قوّة { لَنَا بِهِ } من التكاليف والبلاء { وَٱعْفُ عَنَّا } امح ذنوبنا { وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا } في الرحمة زيادة على المغفرة { أَنتَ مَوْلَنَا } سيدنا ومتولي أمورنا { فَٱنْصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ } بإقامة الحجة والغلبة في قتالهم فإنّ من شأن المولى أن ينصر مواليه على الأعداء، وفي الحديث " لما نزلت هذه الآية فقرأها صلى الله عليه وسلم قيل له عقب كل كلمة: قد فعلت ".

قوله: (فنزل) { لاَ يُكَلِّفُ ٱللهُ } أي فهذه الآية إما ناسخة للأولى أو مبينة لها، وتقدمت الإشارة بذلك.

قوله: { لَهَا مَا كَسَبَتْ } عبر في جانب الخير باللام، وفي جانب الشر بعلى، لأن اللام للمسرة وعلى للمضرة، وعبر في جانب الطاعة بكسبت، وفي جانب المعصية باكتسبت، لأن شأن المعصية التعالي والشهوة بخلاف الطاعة فشأنها عدم الشهوة لما في الحديث " **حفت الجنة بالكارة وحفت النار بالشهوات** " وأيضاً لا يؤخذ في المعصية بالهم بل بالعزم أو الفعل بخلاف الطاعة فيكتب له ثواب الهم عليها، وأيضاً يؤجر المرء رغماً عن انفه بخلاف المعصية، وأيضاً الطاعة تتعدى لغير فاعلها بخلاف المعصية. قوله: (ولا يؤاخذ أحد بذنب أحد) هذا في جانب المعصية، وأما في جانب الطاعة فقد تنفع في غير فاعلها. قوله: (ولا بما لم يكسبه) المناسب يكتسبه. قوله: (مما وسوست به نفسه) أي من هاجس وخاطر وحديث نفس وهم.

قوله: { إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا } أي أو استكرهنا عليه، وقد علم ذلك من قوله لا يكلف الله نفساً إلا وسعها. ومن هنا إلى آخر السور سبع دعوات مستجابة. قوله: (تركنا الصواب لا عن عمد) تفسير لكل من الخطأ والنسيان. قوله (كما ورد في الحديث) أي " **رفع عن أمتي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه** " قوله: (فسؤاله اعتراف بنعمة الله)

جواب عما يقال حيث رفعه الله فما وجه سؤالنا لرفعه فأجاب بما ذكر. قوله: (من قتل النفس في التوبة) أي حين عبدوا العجل فتوبتهم قتل طائعهم العاصي منهم، وأما توبتنا فالندم. قوله: (وإخراج ربع المال في الزكاة) أي وأما نحن فربع العشر في النقدين والعشر أو نصفه في الحبوب، قوله: (وقرض موضع النجاسة) أي من الثواب أو البدن. قوله: (من التكاليف) أي فلم يكفنا بالحج من غير استطاعة مثلاً، ولا بالصلاة من قيام مع كونه مريضاً لا يقدر عليه، ولا باستعمال الماء مع عدم القدرة عليه. قوله: (والبلاء) أي مكان ينزل بمن قبلنا الطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والصيحة والخسف والمسخ، وغير ذلك من أنواع البلايا العامة التي لا تبقي ولا تذر. قوله: (امح ذنوبنا) أي من الصحف.

قوله: { وَٱغْفِرْ لَنَا } أي استرها عن أعين المخلوقات. قوله: { وَٱرْحَمْنَآ } أي أنعم علينا وذلك في حق من تاب جزماً، وأما من لم يتب ومات فأمره مفوض لخالقه. قوله: (سيدنا ومتولي أمورنا) هذا أحد معاني المولى ويطلق على الناصر، ولا شك أن الله كذلك. قوله: (أن ينصر مواليه) أي عبيده فإن المولى كما يطلق على العبد يطلق على السيد. قوله: (عقيب) لغة رديئة في عقب. وقوله: (كل كلمة) أي هي سبع وكلها مستجابة، وكرر لفظ ربنا بين المتعاطفات زيادة في التضرع.

قوله: (قد فعلت) أي أجبت مطلوبكم لما في الحديث: " إن الله لأفرح بتوبة عبده ممن ظلت منه راحلته فوجدها بعد طلبها " وفي رواية " لما قرأ النبي قوله: (غفرانك ربنا) قال الله قد غفرت، وفي قوله: (ولا تؤخذنا إن نسينا أو أخطأنا) قال لا أؤخاذكم، وفي قوله: (ولا تحمل علينا إصرا) قال لا أحمل عليكم، وفي قوله: (ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به) قال لا أحملكم، وفي قوله: (واعف عنا واغفرن لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين)، قال قد عفوت عنكم وغفرت لكم ورحمتكم ونصرتكم على القوم الكافرين " والحكمة في زيادة قوله القوم ولم يقل الكافرين، إنه لا يلزم من النصرة على أفراد الكفار النصرة على الهيئة المجتمعة وفي هذه الآية تعليم آداب الدعاء، وفي الحديث: " إذا دعوتم فعمموا ".

وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨٣﴾ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ

﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ﴾ هذا خطاب للشهود ﴿ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾ ارتفع قلبه بآثم على الفاعلية، كأنه قيل: فإنه يأثم قلبه، أو: بالابتداء. وآثم: خبره مقدّم، والجملة: خبر إن. وإنما أسند إلى القلب، والجملة هي الآثمة، لا القلب وحده؛ لأنَّ كتمانَ الشهادة أن يضمرها في القلب، ولا يتكلم بها، فلما كان إثماً مقترفاً مكتسباً بالقلب أسند إليه؛ لأن إسناد الفعل إلى الجارحة التي يعمل بها أبلغ، كما تقول: هذا مما أبصرته عيني، ومما سمعته أذني، ومما عرفه قلبي. ولأنَّ القلب رئيسُ الأعضاء، والمضغة التي إن صلَحت صلَح الجسد كله، وإن فسدت فسد الجسد كله. فكأنه قيل: فقد تمكَّن الإثمُ في أصل نفسه، وملك أشرف مكان منه. ولأنَّ أفعالَ القلوب أعظمُ من أفعال سائر الجوارح. ألا ترى أن أصلَ الحسنات والسيئات الإيمان والكفر، وهما من أفعال القلوب! وإذا جعل كتمان الشهادة من آثام القلوب، فقد شهد له بأنه من معاظم الذنوب. وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: أكبر الكبائر: الإشراك بالله، وشهادة الزور، وكتمان الشهادة ﴿ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ من كتمان الشهادة وإظهارها ﴿ عَلِيمٌ ﴾ لا يخفى عليه.

٢٨٤ ـ ﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ خلقاً وملكاً ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ ﴾ يعني: من السوء ﴿ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ ﴾ يكافئكم، ويجازيكم. ولا تدخل الوساوس وحديث النفس فيما يخفيه الإنسان؛ لأن ذلك مما ليس في وسعه الخلوّ منه، ولكن ما اعتقده وعزم عليه، والحاصل: أن عزم الكفر كفر، وخطرة الذنوب من غير عزم معفوّة، وعزم الذنوب إذا ندم عليه، ورجع عنه، واستغفر منه مغفور. فأما إذا همّ بسيئة، وهو ثابت على ذلك، إلا أنه منع عنه بمانع ليس باختياره، فإنه لا يعاقب على ذلك عقوبة فعله. أي: بالعزم على الزنى لا يعاقب عقوبة الزنى. وهل يعاقب عقوبة عزم الزنى؟ قيل: لا، لقوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله عفا عن أمتي ما حدّثت به أنفسها

﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾

ما لم تعمل، أو تتكلم به»[1]. والجمهور على أنَّ الحديثَ في الخطرة دون العزم، وأن المؤاخذة في العزم ثابتة، وإليه مال الشيخ أبو منصور، وشمس الأئمة الحلواني ـ رحمهما الله ـ. والدليل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ﴾ الآية [النور: ١٩]. وعن عائشة ـ رضي الله عنها ـ: ما همّ العبد بالمعصية من غير عمل؛ يعاقب على ذلك بما يلحقه من الهم والحزن في الدنيا. وفي أكثر التفاسير: أنه لما نزلت هذه الآية جزعت الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وقالوا: أنُؤاخذ بكل ما حدثت به أنفسنا؟! فنزل قوله: ﴿آمن الرسول﴾ إلى قوله: ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبتْ وعليها ما اكتسبت﴾ فتعلّق ذلك بالكسب دون العزم. وفي بعضها: أنها نسخت بهذه الآية. والمحققون على أن النسخ يكون في الأحكام لا في الأخبار ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ برفعهما: شامي، وعاصم، أي: فهو يغفر ويعذب. وبجزمهما: غيرهم عطفاً على جواب الشرط. وبالإدغام: أبو عمرو، وكذا في الإشارة والبشارة. وقال صاحب «الكشاف»: مُدْغِمُ الراء في اللام لاحنٌ مخطىء. لأنَّ الراء حرف مكرر، فيصير بمنزلة المضاعف، ولا يجوز إدغام المضاعف. وراويه عن أبي عمرو مخطىء مرتين؛ لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس في العربية[2] ما يؤذن بجهل عظيم ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ﴾ من المغفرة والتعذيب وغيرهما ﴿قَدِيرٌ﴾ قادر.

٢٨٥ ـ ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ إن عطف المؤمنون على الرسول كان الضمير الذي التنوين نائب عنه في ﴿كُلٌّ﴾ راجعاً إلى الرسول والمؤمنين، أي: كلهم ﴿ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾، ووقف عليه. وإن كان مبتدأ كان عليه ﴿كل﴾ مبتدأ ثانياً، والتقدير: كل منهم، وآمن: خبر المبتدأ

(١) رواه أحمد (٢/ ٢٥٥) والبخاري (٢٥٢٨) وأبو داود (٢٢٠٩) والترمذي (١١٨٣) والنسائي (٦/ ١٥٦ ـ ١٥٧) وابن ماجه (٢٠٤٤).

(٢) في الكشاف: بالعربية.

لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا

الثاني، والجملة: خبر الأوّل، وكان الضمير للمؤمنين. ووحّد ضمير كل في آمن على معنى: كلّ واحدٍ منهم آمن. (وكِتابِهِ): حمزة، وعليّ، يعني: القرآن، أو الجنس ﴿لَا نُفَرِّقُ﴾ أي: يقولون ﴿لا نفرق﴾ بل نؤمن بالكلّ ﴿بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ أحد في معنى الجمع؛ ولذا دخل عليه بين، وهو لا يدخل إلا على اسم يدلّ على أكثر من واحد، تقول: المال بين القوم، ولا تقول: المال بين زيد ﴿وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا﴾ أجبنا قولك ﴿وَأَطَعْنَا﴾ أمرك ﴿غُفْرَانَكَ﴾ أي: اغفر لنا غفرانك، فهو منصوب بفعل مضمر ﴿رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ المرجع، وفيه إقرار بالبعث والجزاء. والآية تدلُّ على بطلان الاستثناء في الإيمان، وعلى بقاء الإيمان لمرتكب الكبائر.

٢٨٦ ـ ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا﴾ محكي عنهم، أو مستأنف ﴿إِلَّا وُسْعَهَا﴾ إلا طاقتها وقدرتها؛ لأن التكليف لا يردّ إلا بفعل يقدر عليه المكلف، كذا في «شرح التأويلات». وقال صاحب «الكشاف»: الوسع: ما يسعُ الإنسان، ولا يضيق عليه، ولا يحرج فيه، أي: لا يكلِّفها إلا ما يتسع فيه طوقه، ويتيسر عليه دون مدى غاية الطاقة والمجهود... فقد كان في طاقة الإنسان أن يصلي أكثر من الخمس، ويصوم أكثر من الشهر، ويحج أكثر من حجة ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ ينفعها ما كسبت من خير، ويضرّها ما اكتسبت من شرّ. وخصّ الخير بالكسب والشر بالاكتساب؛ لأن الافتعال للانكماش، والنفس تنكمش في الشر، وتتكلَّف للخير ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ﴾ تركنا أمراً من أوامرك سهواً ﴿أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ ودلَّ هذا على جواز المؤاخذة في النسيان والخطأ ـ خلافاً للمعتزلة ـ لإمكان التحرّز عنهما في الجملة. ولولا جوازُ المؤاخذة بهما لم يكن للسؤال معنى ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾ عبئاً يأصِر حامله، أي: يحبسه مكانه لِثقَله. استعير للتكليف الشاق، من نحو: قتل الأنفس، وقطع

كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾

موضع النجاسة من الجلد[1] والثوب، وغير ذلك ﴿كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ كاليهود ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ من العقوبات النازلة بمن قبلنا ﴿وَٱعْفُ عَنَّا﴾ امح سيئاتنا ﴿وَٱغْفِرْ لَنَا﴾ واستر ذنوبنا. وليس بتكرار، فالأوّل للكبائر، والثاني للصغائر ﴿وَٱرْحَمْنَآ﴾ بتثقيل ميزاننا مع إفلاسنا. أو: الأول من المسخ، والثاني من الخسف، والثالث من الغرق ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾ سيدنا ونحن عبيدك، أو: ناصرنا، أو: متولّي أمورنا ﴿فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ فمن حقّ المولى أن ينصر عبيده.

في الحديث: «من قرأ ﴿آمن الرسول﴾ إلى آخره في ليلة كفتاه»[2]. وفيه: «من قرأهما بعد العشاء الآخرة أجزأتاه عن قيام الليل»[3]. ويجوز أن يقال: قرأت سورة البقرة، أو قرأت البقرة، لما روي عن عليّ ـ رضي الله عنه ـ: خواتيم سورة البقرة من كنز تحت العرش. وقال بعضهم: يُكره ذلك، بل يقال: قرأت السورة التي تُذكر فيها البقرة، والله أعلم.

* * *

(١) في هامش المخطوط: المراد: جلد الخف والفرو، لا جلد البَدَن.

(٢) رواه أحمد (٤/ ١٢٢) والبخاري (٥٠٠٩) ومسلم (٨٠٧) (٢٥٥).

(٣) رواه ابن عدي من حديث ابن مسعود. وفي إسناده: الوليد بن عباد، وهو مجهول عن أبان بن أبي عياش، وهو متروك. (الكشاف ١/ ٣٣٣).

لا تَـأْخُـذا بِظُـلامتـي أَحَـداً قَلْبي وطَرْفي في دَمي اشْتَرَكا
لا تَعْجَبِي يا سَلْم مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ المشيبُ برأسه فَبَكَى

﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾ ﴾

☆ **اللغة:**

(الوسع): ما يسع الإنسان ولا يضيق عليه.

(الطاقة): المجهود والقدرة. وهي مصدر جاء على حذف الزوائد، والأصل: الإطاقة.

(الإصر): العبء، وأصره: حبسه، وبابه ضرب. والمراد به: التكاليف الشاقة التي ينوء بها الجسم، وتعيا عنها النفس.

○ **الإعراب:**

﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ كلام مستأنف لا محل له من الإعراب مسوق للاستدلال على قوله: ﴿ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ وغلب غير العقلاء على غيرهم من العقلاء باستعمال «ما» لأنهم أكثر. والجار والمجرور متعلقان

بمحذوف خبر مقدم، وما اسم موصول مبتدأ مؤخر، وفي السموات جار ومجرور متعلقان بمحذوف لا محل له من الإعراب لأنه صلة الموصول، ومافي الأرض عطف على ﴿مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾ الواو استئنافية، والكلام مستأنف مسوق لبيان التكليف. والمؤاخذة تكون بالخواطر التي لا ندحة للمرء عنها. وقد نظم بعضُهم مراتب القصد بقوله:

مراتبُ القصدِ خمسٌ: هاجس ذكروا
وخاطر فحديثُ النفس فاستمعا
يليه همٌّ فعزمٌ كلّها رفعت
سوى الأخير ففيه الأخذُ قد وقعا

وتفصيل ذلك مبسوط في المطوّلات فليرجع إليها من يشاء. وإن شرطية، وتبدوا فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعل، والجملة لا محل لها، وما اسم موصول مفعول به، وفي أنفسكم جار ومجرور متعلقان بمحذوف لا محل له؛ لأنه صلة الموصول ﴿أَوْ تُخْفُوهُ﴾ عطف على تبدوا، والهاء مفعول به ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ جواب الشرط مجزوم، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والجار والمجرور متعلقان بيحاسبكم، والله فاعل، والجملة لا محل لها ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ الفاء استئنافية، ويغفر فعل مضارع مرفوع، أي: فهو يغفر، ويجوز أن تكون الفاء عاطفة، ويغفر فعل مضارع مجزوم بالعطف على يغفر، وكلتا القراءتين من السبع، وقرىء أيضاً بالنصب على إضمار «أن»، فينسبك من ذلك مصدر مرفوع معطوف على متوهم، أي: تكن محاسبة فغفران. ويتخرَّج على ذلك بيتُ النابغة الذبيانيّ:

فإنْ يَهْلِكْ أبو قابوسَ يَهْلِكْ ربيعُ الناسِ والشَّهرُ الحرامُ
ونأخذْ بعده بذُنابِ عيشٍ أَجَبَّ الظَّهرِ ليس له سَنامُ

يروى بجزم نأخذ ورفعه ونصبه، على أن سيبويه استضعف النصب؛ لأن القارىء الزعفراني ليس من السبعة، ولأنه موجب. ونص عبارة سيبويه وقد يجوز النصب في الواجب في ضرورة الشعر، وهو ضعيف في الكلام. ولمن

جار ومجرور متعلقان بيغفر، وجملة يشاء صلة ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ عطف على ما تقدم ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ الواو استئنافية، والله مبتدأ، وعلى كل شيء متعلقان بقدير، وقدير خبر «الله» ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ جملة مستأنفة مسوقة للإخبار بأن الرسول ﷺ آمن بكل ما فرض الله على العباد، من الصلاة والزكاة والصوم والحج والطلاق والإيلاء والحيض والجهاد، وما ورد ذكره في السورة من قصص الأنبياء. وآمن الرسول فعل وفاعل، وبما جار ومجرور متعلقان بآمن، وجملة أنزل لا محل لها لأنها صلة الموصول، ونائب الفاعل مستتر تقديره هو، وإليه جار ومجرور متعلقان بأنزل، ومن ربّه جار ومجرور متعلقان بأنزل أيضاً، ولك أن تعلقهما بمحذوف حال، أي: حالة كونه نازلاً من ربه لأنه يضمن السعادة للمجتمع البشري ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ يجوز أن تكون الواو عاطفة، والمؤمنون عطف على الرسول، فيكون الوقف هنا. ويشهد لهذا الإعراب ما قرأه علي بن أبي طالب: «وآمن المؤمنون» فأظهر الفعل، ويجوز أن تكون الواو استئنافية، والمؤمنون مبتدأ أول ﴿كُلٌّ ءَامَنَ﴾ كل مبتدأ ثان، وجملة آمن خبره، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول، وهو المؤمنون، والرابط محذوف على الوجه الثاني. وعلى الوجه الأول تكون جملة «كل آمن» مستأنفة. وساغ الابتداء بكل، وهو نكرة؛ لأنه بنية الإضافة، أي كل واحد منهم، والتنوين عوض عن الكلمة المحذوفة ﴿بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ الجار والمجرور متعلقان بآمن وما بعده عطف عليه ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ هذه الجملة مقول قول محذوف، وجملة القول في محل نصب على الحال، أي: قائلين: لا نفرق، ولا نافية، ونفرق فعل مضارع مرفوع، وبين ظرف مكان متعلق بنفرق، وأحد مضاف إليه، ومن رسله جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لأحد، ولم يقل: بين آحاد؛ لأن الأحد يتناول الواحد والجمع كما في قوله تعالى ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] فوصفه بالجمع لكونه في معناه؛

ولذلك دخل عليه بين، وسيرد في هذا الكتاب تفصيل ممتع عن أحد ﴿وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ الواو استئنافية، وقالوا فعل ماض، والواو فاعل، وجملتا سمعنا وأطعنا مقول القول ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾ مفعول مطلق بإضمار عامله، ومنه قولهم: غفرانك لا كفرانك، أي: نستغفرك ولا نكفرك. وربنا منادى مضاف محذوف منه حرف النداء ﴿وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ الواو عاطفة، والمعطوف عليه محذوف داخل في حيز القول أي: قائلين منك المبدأ، وإليك المصير. وإليك جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، والمصير مبتدأ مؤخر ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ جملة مستأنفة مسوقة لإزالة الحرج عن النفوس، ولبيان أن المؤاخذة قاصرة على ما في الوسع والطاقة، فما عداه من خواطر النفس وهواجسها لا محاسبة عليه، وبذلك يزول الإشكال الذي ساور بعض المفسرين، فقد قالوا: إن الخطأ والنسيان مغفوران غير مؤاخذ بهما، فما معنى الدعاء بذلك، وهو يكاد يكون من تحصيل الحاصل؟ ولا نافية، ويكلف فعل مضارع مرفوع، والله فاعله، ونفساً مفعول به أول، وإلا أداة حصر، ووسعها مفعول به ثان ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ الجملة مفسرة لما أجمله في قوله ﴿وُسْعَهَا﴾ وسيأتي بيان ذلك في باب البلاغة. ولها جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، وما اسم موصول مبتدأ مؤخر، وجملة كسبت لا محل لها لأنها صلة الموصول، وعليها ما اكتسبت: عطف على ما تقدم، وقد ذكر إعرابه ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ ربنا منادى مضاف، ولا ناهية معناها هنا الدعاء، وتؤاخذنا فعل مضارع مجزوم بلا، ونا مفعول به، والفاعل أنت، والجملة داخلة في حيز القول المتقدم، وجملة النداء استئنافية ﴿إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ إن شرطية، ونسينا فعل ماض في محل جزم فعل الشرط، ونا فاعل، أو أخطأنا عطف عليه، والجواب محذوف، أي: فلا تؤاخذنا، وجملة الشرط وجوابه في محل نصب على الحال ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا﴾ تقدم إعرابه، وتوسيط النداء بين المتعاطفين لإظهار مدى الضراعة والاسترحام، والمبالغة في التذلل،

والاعتراف لله سبحانه بربوبيته ﴿ كَمَا حَمَلْتَهُۥ ﴾ تقدم في مثل هذا التركيب أنه مفعول مطلق، أو حال، وما مصدرية على كل حال ﴿ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ﴾ على الذين متعلقان بجملة، ومن قبلنا متعلقان بمحذوف صلة الذين، أي: كانوا من الأمم السالفة ﴿ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ﴾ عطف على ما تقدم، وما مفعول به ثان لتحملنا، ولا نافية للجنس، وطاقة اسمها المبني على الفتح في محل نصب، ولنا جار ومجرور متعلقان بطاقة، وبه جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر لا ﴿ وَٱعْفُ عَنَّا ﴾ دعاء معطوف على ما تقدم، وعنا متعلقان باعف ﴿ وَٱغْفِرْ لَنَا ﴾ عطف آخر ﴿ وَٱرْحَمْنَآ ﴾ عطف آخر ﴿ أَنتَ مَوْلَىٰنَا ﴾ أنت ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، ومولانا خبر، والجملة مستأنفة بمثابة الاعتراف لله تعالى بأنه المولى؛ لأن المولى مصدر ميمي من ولي يلي، والمعنى أنت مولانا بك نلوذ، وإليك نلتجىء، وعليك نتكل، ومن حق المولى أن ينصر من يليه ويجيره إذا خاف، ويحوطه بعنايته، ويكلؤه برعايته ﴿ فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ الفاء للتعليل، والجملة مسوقة لتعليل ما تقدم، فإن كونه مولانا سبب لطلب النصرة منه، وعلى القوم متعلقان بانصرنا، وذكر لفظ القوم للتعميم؛ لأن النصر على الأفراد لا يستلزم النصر على المجموع، فدفع ذلك الإيهام بذكر لفظ القوم، والكافرين صفة.

□ **البلاغة:**

في هذه الأبيات طائفة من فنون البلاغة نجملها بما يلي:

(١) حسن الختام: وقد تقدَّم بحثه، ومن حق سورة البقرة ـ وقد اشتملت على العديد من الأحكام، وانطوت على التشريع البيان ـ أن يتناول ختامها شكر المنعم الذي منَّ على الإنسان بالعقل ليفكِّر، ومن حق المنعم عليه أن يعترف لمن أسدى إليه الآلاء أن يشكرها، ولمن نصب أمامه محاريب الفكر ومجالي الإبداع أن يفكر فيها ويتدبرها، ويشهد لمن أبدعها بالحول، والطّول، والانفراد بالوحدانية المتجلية على قلوب المؤمنين. فبالفكر وحده يحيا الإنسان، وبالفكر استدل على وجوده. وما أجمل قوله ﷺ: «السورة التي

تذكر فيها البقرة فسطاط القرآن فتعلموها، فإن تعلمها بركة، وتركها حسرة، ولن تستطيعها البطلة» قيل: وما البطلة؟ قال: «السحرة». ومعنى كونها فسطاط القرآن أنها اشتملت على معظم أمور الدين أصولاً وفروعاً، والإرشاد إلى ما فيه حسن المعايش في الدنيا والفوز في الآخرة.

(٢) المقابلة: في قوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ فقد طابق بين لها وعليها، وبين كسبت واكتسبت، فالفعل الأول يختص بالخير، والفعل الثاني يختص بالشر، فإن في الاكتساب اعتمالاً، والشر تتشهَّاه النفس وتجنح إليه بالطبع، بخلاف الخير فإنه يهبط على النفس كما يهبط الفيض من آلاء الله، وكما يشرق اليقين في النفس، إشراقاً جعل من فلاسفة الإشراق مؤمنين، ومن الغزالي وديكارت أوّابين متبتّلين.

* الفوائـد:

(بين) ظرف للمكان أو الزمان لا يضاف إلا لمتعدِّد، وقد أضيف في الآية إلى «أحد» لأنه اسم لمن يصلح أن يخاطب، يستوي فيه الواحد والاثنين والجمع، كما يستوي فيه المذكر والمؤنث. فمعنى لا نفرِّق بين أحد من الرسل: لا نفرق بين جمع من الرسل. وقد اختلف علماء اللغة: هل تعاد بين بعد ورودها بين المتعاطفين أم لا؟ نحو: جلست بين زيد وعمرو. هل يقال: جلست بين زيد وبين عمرو؟ أجاز ذلك قوم على أن تكون بين للتأكيد.

ومن روائع النكت أنه لا يعطف بعدها إلا بالواو، فلا يقال: جلست بين زيد فعمرو. وقد اعترض على ذلك بقول امرىء القيس في مطلع معلقته:

قفا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزل
بسقطِ اللّوى بين الدَّخول فَحَوْمَلِ

قال الأصمعي: الصواب أن يُقال: بين الدخول وحومل، لأن البينية لا يعطف عليها بالفاء لأنها تدل على الترتيب. وقال يعقوب بن السكيت في الدفاع عن امرىء القيس: إنه على حذف مضاف، وإن التقدير: بين أهل

الدخول فحومل. وقال المرادي: إنه على اعتبار المتعدِّد حكماً؛ لأن الدخول مكان لا يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة، كما تقول: قعدت بين الكوفة، تريد بين دورها وأماكنها. هذا وتشبع حركة النون فتصير «بينا» و«بينما». وتضاف عندئذ إلى الجمل، قال أبو ذؤيب:

بينـا تعنقـه الكمـاةُ وروغـه يـومـاً أُتيـح لـه جـريءٌ سلفـع

* * *

تقديرُه: هو، أي الغريمُ، يَدُلُّ على إضمارِهِ ما تقدَّم من الكلامِ، لأنَّ المُرابي لا بُدَّ له مِمَّنْ يُرابيه».

وقرأ الأعمشُ: «وإنْ كان مُعْسِراً» قال الداني عن أحمد بن موسى[1]: «إنها في مصحف عبدالله[2] كذلك».

ولكنَّ الجمهورَ على ترجيحِ قراءةِ العامةِ وتخريجِهم القراءةَ المشهورة. قال مكي[3]: «وإنْ وقع ذو عسرةٍ، وهو سائغٌ في كلِّ الناس، ولو نَصَبْتَ «ذا» على خبرِ «كان» لصار مخصوصاً في ناسٍ بأعيانِهم، فلهذه العلةِ أَجْمَعَ القُرَّاءُ المشهورون على رفع «ذو». وقد أَوْضَحَ الواحدي هذا فقال: «أي: وإن وقع ذو عسرةٍ، والمعنى على هذا يَصِحُّ، وذلك أنه لو نُصِبَ فقيل: وإنْ كان ذا عسرةٍ لكان المعنى: وإنْ كان المشتري ذا عسرةٍ فنظرةٌ، فتكون النظرةُ مقصورةً عليه، وليس الأمرُ كذلك، لأن المشتريَ وغيرَه إذا كان ذا عسرةٍ فله النظرةُ إلى الميسرةِ». وقال الشيخ[4]: «مَنْ نصب «ذا عسرة» أو قرأ «مُعْسِراً» فقيل: يختصُّ بأهلِ الربا، ومَنْ رفع فهو عامٌّ في جميعِ مَنْ عليه دَيْنٌ، قال: «وليس بلازمٍ، لأنَّ الآية إنما سيقت في أهلِ الربا وفيهم نَزَلَتْ» قلت: وهذا الجوابُ لا يُجْدِي، لأنه وإن كان السياقُ كذا فالحكمُ ليس خاصاً بهم. والعُسْرَةُ بمعنى العُسْر.

قوله: «فنظِرةٌ» الفاءُ جوابُ الشرط و«نَظِرةٌ» خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: فالأمرُ أو فالواجِبُ، أو مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ، أي: فعليكم نظرةٌ، أو فاعلٌ بفعلٍ مضمرٍ، أي: فتجِبُ نظرةٌ.

---

(١) وهو أبو بكر ابن مجاهد وتقدمت ترجمته.
(٢) عبارة البحر والقرطبي: «مصحف أبيّ».
(٣) المشكل ١/١١٧.
(٤) البحر ٢/٣٤٠.

وقرأ العامة: «نَظِرة» بزنة «نَبِقَة»[1]. وقرأ الحسن[2] ومجاهد وأبو رجاء: «فَنَظْرة» بتسكين العين، وهي لغةٌ تميمية يقولون: «كَبْد» في «كَبِد» و «كَتْف» في «كَتِف». وقرأ عطاء «فناظِرَة» على فاعِلَة، وقد خَرَّجَهَا أبو إسحاق[3] على أنها مصدرٌ نحو: «ليس لوقعتها كاذبةٌ»[4] «يَعْلَمُ خائنةَ الأعين»[5] «أن يُفْعَلَ بها فاقِرَة»[6]. وقال الزمخشري[7] «فناظِرُهُ أي فصاحبُ الحقِ ناظرُه أي: منتظره، أو صاحبُ نظرته على طريقةِ النسب، كقولِهم: «مكان عاشِب وباقل» بمعنى ذو عشبٍ وذو بَقْلٍ، وعنه: «فناظِرْهُ» على الأمرِ بمعنى: فسامِحْهُ بالنظرةِ وباشِره[8] بها» فنقلُه عنه القراءةَ الأولى يقتضي أن تكونَ قراءتُهُ «ناظِر» اسمَ فاعل مضافاً لضميرِ ذي العُسْرَةِ بخلافِ القراءةِ التي قَدَّمْتُها عن عطاء، فإنها «ناظرةٌ» بتاء التأنيث، ولذلك خَرَّجها الزجاج على المصدرِ. وقرأ عبدالله: «فناظِرُوه» أمراً للجماعةِ بالنظرةِ، فهذه ستُ قراءاتٍ مشهورُها واحدةٌ. [١١٣/ب]

وهذه الجملةُ لفظُها خبرٌ ومعناها الأمرُ، كقولِهِ: «والوالداتُ يُرْضِعْنَ»[9] وقد تقدَّم. والنظرةُ من الانتظارِ وهو الصبرُ والإمهالُ.

قوله: «إلى مَيْسَرة» قرأ نافع[10] وحده: «مَيْسُرَة» بضم السين، والباقون

---

(١) النبقة: دقيق حلو يخرج من لب جذع النخلة.
(٢) البحر ٢/٢٤٠؛ والقرطبي ٣/٣٧٣؛ شواذ القراءات ١٧.
(٣) معاني القرآن ١/٣٥٩. وهو الزجّاج.
(٤) الآية ٢ من الواقعة.
(٥) الآية ١٩ من غافر.
(٦) الآية ٢٥ من القيامة.
(٧) الكشاف ١/٤٠١.
(٨) الكشاف: «يأسره» والأصل: بدون نقط، وما أثبتناه من ي.
(٩) الآية ٢٣٣ من البقرة.
(١٠) السبعة ١٩٢؛ الكشف ١/٣١٩.

بفتحِها. والفتحُ هو المشهورُ إذ مَفْعَل ومَفْعَلَة بالفتحِ كثيرٌ، ومَفْعُلٌ بالضم معدومٌ إلا عند الكسائي، وسأُورد منه ألفاظاً، وأما مَفْعُلة فقالوا: قليلٌ جداً وهي لغةُ الحجاز، وقد جاءَتْ منها ألفاظٌ نحو: المَسْرُقَة والمَقْبُرَةِ والمَشْرُبة، والمَسْرُبة[1] والمَقْدُرَة والمَأْدُبَة والمَفْخُرَة والمَزْرُعة ومَعْوُلَة ومَكْرُمَة ومَأْلُكة[2].

وقد رَدَّ النحاسُ[3] الضمَّ تجرُّؤاً منه، وقال: «لم تَأْتِ مَفْعُلة إلا في حروفٍ معدودةٍ ليس هذه منها، وأيضاً فإنَّ الهاءَ زائدةٌ ولم يأتِ في كلامِهم مَفْعُل البتةَ» انتهى. وقال سيبويه[4]: «ليس في الكلامِ مَفْعُل» قال أبو علي[5]: «يعني في الآحادِ[6]». وقد حَكَى عن سيبويه «مَهْلَك» مثلثَ اللام. وقال الكسائي: «مَفْعُل» في الآحادِ، وأوردَ منه: مَكْرُماً في قولِ الشاعر[7]:

١١١٧ـ ليومِ رَوْعٍ أو فَعالِ مَكْرُمِ .....

ومَعْوُن في قولِ الآخر[8] ـ هو جميل ـ:

١١١٨ـ بُثَيْنُ الـزمي «لا» إنَّ لا إنْ لَـزِمْتِـهِ
عـلى كثـرةِ الـواشـيـن أيُّ مَـعُـونِ

---

(١) المسربة: جماعة النحل.
(٢) المألكة: الرسالة.
(٣) إعراب القرآن له ١/٢٩٦.
(٤) الكتاب ٢/٣٢٨.
(٥) الحجة (خ) ٢/٣١٤.
(٦) أي: في المفردات.
(٧) البيت لأبي الأخزر الحماني وقبله:
مـروانُ مروانُ أخـو اليـومِ اليَمي .....
وهو في معاني القرآن للفراء ٢/١٥٢؛ والكتاب ٢/٣٧٩؛ وإصلاح المنطق ٢٢٣؛ والخصائص ٣/٣١٢؛ واللسان: كرم.
(٨) ديوانه ٢٠٨؛ والمحتسب ١/١٤٤؛ وأدب الكاتب ٤٧٦؛ وإصلاح المنطق ٢٤٩؛ واللسان: عون؛ والشاهد في قوله: «معون» أصلها مَعْوُن وقد أثبتها الكسائي على هذا الوزن.

ومَأْلُكاً في قول عديّ[1]:

١١١٩ـ أَبْلِغِ النعمـانَ عني مَـأْلُكـاً أنه قد طالَ حَبْسي وانتظاري

وهذا لا يَـرِدُ على سيبويهِ لوجهين، أحدُهما: أنَّ هذا جمعُ لمَكْرُمَة ومَعُونَة وَمَأْلُكَة، وإليه ذهب البصريون والكوفيون خلا الكسائي، ونُقِلَ عن الفراء أيضاً. والثاني: أن سيبويه لا يعتدُّ بالقليل فيقول: «لم يَرِدْ كذا» وإن كان قد وَرَدَ منه الحرفُ والحرفان، لعدمِ اعتدادِهِ بالنادر القليلِ.

وإذا تقرَّر هذا فقد خَطَّأ النحويون مجاهداً وعطاءً في قراءتهما[2]: «إلى مَيْسُرِهِ» بإضافة «مَيْسُر» مضمومَ السينِ إلى ضميرِ الغريم، لأنهم بَنَوْهُ على أنه ليسَ في الآحادِ مَفْعُل، ولا ينبغي أن يكونَ هذا خطأ، لأنه على تقديرِ تسليمِ أنَّ مَفْعُلاً ليس في الآحادِ، فَمَيْسُر هنا ليس واحداً، إنما هو جَمْعُ مَيْسُرَة كما قلتم أنتم: إن مَكْرُماً جمع مَكْرُمَة ونحوه، أو يكونُ قد حَذَفَ تاءَ التأنيثِ للإضافةِ كقوله:[3]

١١٢٠ـ إنَّ الخليطَ أَجَـدُّوا البَيْنَ فـانجـردوا

وأَخْلَفـوك عِـدَ الأمـرِ الـذي وَعَـدوا

أي: عِدة الأمر، ويَدُلُّ على ذلك أنهم نَقَلوا عنهما أنهما قرآ أيضاً: «إلى مَيْسَرِهِ» بفتح السينِ مضافاً لضميرِ الغريمِ، وهذه القراءةُ نَصٌّ فيما ذكرْتُهُ لك من حذفِ تاءِ التأنيثِ للإضافةِ لتوافق قراءةَ العامةِ: «إلى مَيْسَرَة» بتاءِ التأنيث.

---

(١) ديوانه ٩٣ ـ عدي بن زيد ـ؛ والمحتسب ١/٤٤؛ وحاشية الشيخ يس ٢/٧٩؛ والبحر ٢/٣٤٠. والمألك: الرسالة.

(٢) البحر ٢/٣٤٠؛ القرطبي ٣/٣٧٤.

(٣) البيت للفضل بن العباس، وهو في الخصائص ٣/١٧١؛ والأشموني ٢/٢٣٧؛ والتصريح ٢/٣٩٦؛ وأوضح المسالك ٣/٣٤٦، الخليط: المخالط، أجدوا: صيَّروه جديداً، انجردوا: بَعُدوا.

وقد خَرَّجها أبو البقاء[1] على وجهٍ آخرَ، وهو أَنْ يكونَ الأصلُ: «ميسورِه» فَخُفِّفَ بحذفِ الواوِ اكتفاءً بدلالةِ الضمةِ عليها، وقد يتأيَّدُ ما ذَكَرَهُ على ضَعْفِهِ بقراءةِ عبدالله، فإنه قرأ: إلى «مَيْسُوره» بإضافةِ «ميْسور» للضمير، وهو مصدرٌ على مفْعُول كالمَجْلود والمَعْقُول، وهذا إنما يتمشَّى على رأي الأخفش، إذ أَثْبَتَ من المصادرِ زنة مَفْعُول، ولم يُثْبِتْه سيبويه.

قوله: «وأَنْ تَصَدَّقُوا» قرأ عاصم بتخفيفِ الصاد[2]، والباقون بتثقيلها. وأصلُ القراءتين واحدٌ، إذ الأصلُ: تَتَصَدَّقُوا، فَحَذَفَ عاصم إحدى التاءين: إمَّا الأولى وإما الثانيةِ، وتَقَدَّمَ تحقيقُ الخلافِ فيه، وغيرُهُ أدغم التاء في الصادِ، وبهذا الأصلِ قرأ عبدالله[3]: «تَتَصَدَّقوا». وحُذِفَ مفعولُ التصدُّقِ للعلمِ به، أي: بالإنظار. وقيل: برأس المال على الغريم. و«إن كنتم تعلمون» جوابُهُ محذوفٌ. و«أَنْ تَصَدَّقُوا» بتأويل مصدرٍ مبتدأٌ، و«خيرٌ لكم» خبرُهُ.

آ (٢٨١) **قوله تعالى: ﴿تُرْجَعُون فيه﴾**: هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةً للظرفِ. وقرأ أبو عمرو[4]: «تَرْجِعُون» بفتح التاء مبنياً للفاعل، والباقون مبنياً للمفعول. وقرأ الحسن: «يَرْجِعُون» بياء الغيبة على الالتفاتِ. قال ابن جني[5]: «كأنَّ اللَّـهَ تعالى رَفَقَ بالمؤمنين عن أَنْ يواجِهَهُم بذكرِ الرَّجْعَةِ إذ هي مِمَّا تتفطَّر لها القلوبُ فقال لهم: «واتقوا» ثم رَجَعَ في ذكرِ الرجعة إلى الغَيْبَةِ فقال: «يَرْجِعُون».

---

(١) الإملاء ١/١١٧.
(٢) السبعة ١٩٣؛ الكشف ١/٣١٩.
(٣) البحر ٢/٣٤١.
(٤) السبعة ١٩٣؛ الكشف ١/٣١٩؛ البحر ٢/٣٤١.
(٥) المحتسب ١/١٤٥.

قوله: «وهم لا يُظْلَمُون» جملةٌ حاليةٌ من «كلُّ نفس» وجُمِعَ اعتباراً بالمعنى، وأعادَ الضميرَ عليها أولاً مفرداً في «كَسَبَتْ» اعتباراً باللفظِ، وقُدِّمَ اعتبارُ اللفظ، لأنه الأصلُ، ولأنَّ اعتبارَ المعنى وَقَعَ رأسَ فاصلة فكان تأخيرُهُ أحْسَنَ.

قال أبو البقاء[1]: «ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضمير في: «يُرْجَعُون» على القراءةِ بالياء، ويجوزُ[2] أن يكونَ حالاً منه أيضاً على القراءة بالتاء[2]، على أنه خروجٌ من الخطابِ إلى الغَيْبة كقوله تعالى: «حتى إذا كُنتم في الفلكِ وجَرَيْنَ بهم»[3]، ولا ضرورةَ تَدْعُو إلى ما ذكر.

آ. (٢٨٢) **قوله تعالى: ﴿إلى أَجَل﴾**: متعلِّقٌ بتدايَنْتُمْ، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لدَيْن. و«مُسَمًّى» صفةٌ لدَيْن، فيكونُ قد قَدَّم الصفةَ المؤولةَ على الصريحةِ وهو ضعيفٌ، فكان الوجهُ الأولُ أوجَهَ. و«تَدَايَنَ» تفاعَلَ من الدَّيْن كتبايَعَ من البَيْع، يقال: دايَنْتُ الرجل أي: عاملْتُه بدَيْنٍ، وسواءً كنت معطياً أم آخذاً، قال رؤبة[4]:

١١٢١ـ دايَنْتُ أَرْوَى والديونُ تُقْضَى فَمَطَّلَتْ بعضاً وأَدَّتْ بَعْضَا

ويقال: دِنْتُ الرجلَ: إذا بِعْتَهُ بدَيْنٍ، وأَدَنْتُه أنا: أَخَذْتُ منه بدَيْن، ففَرَّقوا بين فَعَل وأَفْعَلَ.

قوله: «فاكتُبوه» الضميرُ يعودُ على «بدَيْن» وإنما ذَكَرَ قولَه «بدَيْن» ليعيدَ عليه هذا الضميرَ، وإنْ كان الدَّيْن مفهوماً / من قولِهِ: «تدايَنْتُم»، أو لأنه قد [١١٤/أ]

---

(١) الإملاء ١/١١٨.

(٢ ـ ٢) لم يرد في الإملاء.

(٣) الآية ٢٢ من يونس.

(٤) ديوانه ٧٩؛ الكتاب ٢/٣٠٠؛ الخصائص ٢/٩٦؛ شواهد الكشاف ٤/٤٣٤.

يُقال: تَداينوا أي: جازىٰ بعضُهم بعضاً فقال: «بدَيْنٍ» ليُزيلَ هذا الاشتراكَ، أو ليدُلَّ به على العمومِ، أي: أيِّ دينٍ كان من قليلٍ وكثيرٍ.

وقوله: «إلى أجلٍ» على سبيلِ التأكيدِ، إذ لا يكونُ الدَّيْن إلاَّ مؤجَّلاً، وألفُ «مُسَمًّى» منقلبةٌ عن ياءٍ، تلك الياءُ منقلبةٌ عن واو، لأنه من التسميةِ، وقد تقدَّم أنَّ المادةَ مِنْ سما يسمو.

قوله: «بالعدلِ» فيه أوجهٌ، أحدُها: أن يكونَ الجارُّ متعلقاً بالفعلِ قبلَه. قال أبو البقاء[1]: «بالعدلِ» متعلِّقٌ بقولِهِ: فَلْيَكْتُبْ، أي: ليكتبْ بالحقِّ، فيجوزُ أَنْ يكونَ حالا أي: ليكتبْ عادِلاً، ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً به أي: بسببِ العَدْلِ». قولُه أولاً: «بالعدلِ متعلِّقٌ بقوله فَلْيَكْتُب» يريدُ التعلقَ المعنويَّ؛ لأنه قد جَوَّزَ فيه بعدَ ذلك أَنْ يكونَ حالاً، وإذا كانَ حالاً تعلَّقَ بمحذوفٍ لا بنفسِ الفعلِ. وقوله: «ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً» يعني فتتعلَّقُ الباءُ حينئذٍ بنفسِ الفعلِ.

والثاني: أَنْ يتعلَّقَ بـ«كاتب». قال الزمخشري[2]: «متعلِّقٌ بكاتب صفةً لـه، أي: كاتبٌ مـأمونٌ على مـا يَكْتب» وهو كما تقدَّم في تـأويل قـول أبـي البقاء. وقال ابنُ عطية[3]: «والبـاءُ متعلقةٌ بقـولِهِ: «وَلْيَكْتُب»، ولْيَسْتْ متعلقةً بقولِهِ «كاتبٌ» لأنه كان يَلْزَمُ ألاَّ يكتبَ وثيقةً إلا العدلُ في نفسِهِ، وقد يكتُبها الصبـيُّ والعبدُ».

الثالث: أن تكونَ الباءُ زائدةً، تقديرُهُ: فَلْيكتب بينكم كاتبُ العدلِ[4].

---

(١) الاملاء ١/١١٨.

(٢) الكشاف ١/٤٠٢.

(٣) المحرر ٢/٣٦٠.

(٤) لعل هذا أضعف الأقوال لأن لزيادة الباء مواضعَ نصُّوا عليها ليس هذا منها.

قوله: «أَنْ يَكْتُبَ» مفعولٌ به أي: لا يأبَ الكتابَةَ.

و«كما عَلَّمه الله» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بقولِهِ: «أَنْ يَكْتُبَ» على أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أو حالٌ من ضميرِ المصدرِ على رأيِ سيبويه[1]، والتقدير: أَنْ يكتبَ كتابةً مثلَ ما عَلَّمه الله، أو أَنْ يكتبَهُ أي: الكَتْبَ مثلَ ما عَلَّمه الله. ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بقوله «فَلْيَكْتُبْ» بعدَه.

قال الشيخ[1]: «والظاهرُ تعلُّق الكافِ بقولِهِ: «فَلْيَكْتُب» وهو قَلِقٌ لأجلِ الفاءِ، ولأجلِ أنه لو كانَ متعلِّقاً بقولِهِ: «فَلْيكتب» لكان النظمُ فَلْيكتب كما عَلَّمه الله، ولا يُحتاج إلى تقديمِ ما هو متأخرٌ في المعنى».

وقال الزمخشري[3]: ـ بعد أَنْ ذكرَ تعلُّقَهُ بِأَنْ يكتُبَ، وبـ «فليكتب» ـ «فإنْ قلت: أيُّ فرقٍ بين الوجهين؟ قلت: إنْ عَلَّقْتَه بأَنْ يكتب فقد نَهَى عن الامتناعِ من الكتابةِ المقيَّدةِ، ثم قيل له: فَلْيَكْتُب تلك الكتابةَ لا يَعْدِلُ عنها، وإنْ عَلَّقْتَه بقوله: «فَلْيكتب» فقد نَهَى عن الامتناعِ بالكتابة[4] على سبيلِ الإطلاق، ثم أَمَرَ بها مقيدةً» ويجوزُ أن تكونَ متعلقةً بقولِهِ: لا يَأْبَ، وتكونُ الكافُ حينئذٍ للتعليلِ. قالَ ابنُ عطية[5]: «ويُحْتَمل أن يكونَ «كما» متعلقاً بما في قولِهِ «ولا يأْبَ» من المعنى أي: كما أَنْعَمَ الله عليه بعلمِ الكتابةِ فلا يَأْبَ هو، وَلْيُفْضِل كما أُفْضِلَ عليه». قال الشيخ[6]: «وهو خلافُ الظاهِرِ، وتكونُ الكافُ في هذا القولِ للتعليلِ» قلت: وعلى القولِ بكونِها متعلقةً

---

(١) الكتاب ١/١١٦.
(٢) البحر ٢/٣٤٤.
(٣) الكشاف ١/٤٠٢.
(٤) الكشاف: من الكتابة.
(٥) المحرر ٢/٣٦٠.
(٦) البحر ٢/٣٤٤.

بقوله: «فَلْيكتب» يجوزُ أَنْ تكونَ للتعليلِ أيضاً، أي: فلأجلِ ما عَلَّمه اللَّهُ فليكتبْ.

وقرأ العامةُ: «فَلْيكتب» بتسكينِ اللام كقولهم: «كَتْف» في كَتِف، إجراءً للمنفصلِ مُجْرى المتصلِ. وقد قرأ الحسن[1] بكسرِها وهو الأصلُ.

قوله: «وَلْيُمْلِلِ» أمرٌ من أَمَلَّ يُمِلُّ، فلمَّا سَكَنَ الثاني جزماً جَرى فيه لغتان: الفكُّ وهو لغةُ الحجازِ، والإدْغامُ وهو لغةُ تميم، وكذا إذا سَكَنَ وقفاً نحو: أملِلْ عليه وأَمِلَّ، وهذا مطَّرِدٌ في كلِّ مضاعفٍ وسيأتي تحقيقُ هذا إنْ شاء الله تعالى عند قراءتَيْ: «مَنْ يَرْتَدِدْ، ويرتدَّ» في المائدةِ[2] وعلَّة كلِّ لغةٍ.

وقُرِىء هنا شاذاً[3]: «وَلْيُمِلَّ» بالإدغامِ، ويقال: أَمَلَّ يُمِلُّ إملالاً، وأَمْلَى يُملي إملاءً. ومِن الأولى قولُه[4]:

١١٢٢ـ ألا يا ديارَ الحيِّ بالسُّبُعانِ أَمَلَّ عليها بالبِلَى المَلَوانِ

ومن الثانيةِ قولُه تعالى: «فَهي تُمْلَى عليه»[5]، ويقال: أَمْلَلْتُ وَأَمْلَيْتُ، فقيل: هما لغتانِ، وقيل: الياءُ بدلٌ من أحدِ المِثْلَيْنِ، وأصلُ المادتين: الإعادةُ مرةً بعد أخرى.

و«الحقُّ» يجوز أَنْ يكونَ مبتدأً، و«عليه» خبرٌ مقدمٌ، ويجوزُ أَنْ يكونَ

---

(١) البحر ٢/٣٤٤، ونسبها في شواذ القراءات ١٨ إلى عيسى وابن أبي اسحاق.
(٢) الآية ٥٤ من المائدة.
(٣) لم أجد مَنْ نسبها.
(٤) البيت لتميم بن أبي مقبل، وهو في ديوانه ٣٣٥، كما يُنْسب إلى ابن أحمر، وهو في الكتاب ٢/٣٢٢؛ وأوضح المسالك ٣/٢٧٨؛ والأشموني ٤/٣٠٩؛ والخزانة ٣/٢٧٥.
والملوان: الليل والنهار.
(٥) الآية ٥ من الفرقان.

فاعلاً بالجارِّ قبله لاعتمادِهِ على الموصولِ، والموصولُ هو فاعِلُ «يملل» ومفعولُه محذوفٌ أي: وَلْيُمْلِلْ الديَّانُ الكاتبَ ما عليه من الحقِّ، فَحَذَفَ المفعولين للعلمِ بهما. ويتعدَّى بـ«على» إلى أحدِهما فيُقال: أَمْلَلْتُ عليه كذا، ومنه الآيةُ الكريمة.

قوله: «ولا يَبْخَسْ منه» يجوزُ في «منه» أن يكونَ متعلقاً ببخَسْ، و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، والضميرُ في «منه» للحقِّ. والثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ لأنها في الأصلِ صفةٌ للنكرةِ، فلمَّا قُدِّمَتْ على النكرةِ نُصِبَتْ حالاً.

و «شيئاً»: إمَّا مفعولٌ به وإمَّا مصدرٌ.

والبَخْسُ: النَّقْصُ، يُقال منه: بَخَس زيدٌ عمراً حقَّه يَبْخَسُهُ بَخْساً، وأصلُهُ من: بَخَسْتُ[1] عينه، فاستعيرَ منه بَخْسُ الحق، كما قالوا: «عَوَرْتُ حَقَّه» استعارةً مِنْ عَوَرِ العَيْنِ. ويقال: بَخَصْتُه بالصادِ. والتباخُسُ في البَيْعِ: التناقُصُ، لأنَّ كلَّ واحدٍ من المتبايِعَيْنِ يُنْقِصُ الآخرَ حَقَّه.

قوله: «أن يُمِلَّ هُو» أَنْ وما في حَيِّزها في محلِّ نصبٍ مفعولاً به، أي: لا يستطيعُ الإملالَ، و«هو» تأكيدٌ للضميرِ المستتر. وفائدةُ التوكيدِ به رَفْعُ المجازِ الذي كان يحتمِلُه إسنادُ الفعلِ إلى الضميرِ، والتنصيصُ على أنه غيرُ مستطيعٍ بنفسِه، قاله الشيخ[2].

وقُرِىء بإسكان هاء «هو» وهي قراءةٌ ضعيفة[3] لأنَّ هذا الضميرَ كلمةٌ مستقلةٌ منفصلة عما قبلَها. ومَنْ سَكَّنَها أجرى المنفصلَ مُجْرى المتصلِ، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في أول / هذه السورة. قال الشيخ[4]: «وهذا أشذُّ مِنْ قراءةِ [١١٤/ب]

---

(١) قال في الصحاح «بخص»: «بخص عينه: قَلَعها. ولا تَقُلْ: بخس».
(٢) البحر ٢/٣٤٥.
(٣) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: الاتحاف ١٦٦؛ البحر ٢/٣٤٥.
(٤) البحر ٢/٣٤٥.

مَنْ قَرَأَ: «ثم هْو يومَ القيامة»[1] قلت: فَجَعَلَ هذه القراءةَ شاذةً وهذه أشدَّ منها، وليسَ بجيدٍ، فإنَّها قراءةٌ متواترةٌ قرأ بها نافع بن أبـي نُعَيم قارئُ أهلِ المدينة فيما رواه عنه قالُون، وهو أضبطُ رواتِهِ لحرفِهِ، وقرأ بها الكسائي أيضاً وهو رئيس النحاة.

والهاء في «وَلِيُّه» للذي عليه الحقُّ إذا كان متَّصفاً بإحدى الصفاتِ الثلاثِ. وقولُه «بالعَدْل» كما تقدَّم في نظيرِهِ فلا حاجةَ إلى إعادتِهِ.

وقوله: «فاسْتَشْهِدُوا» يجوزُ أن تكونَ السينُ على بابِها من الطلب أي: اطلُبوا شهيدَيْن، ويجوزُ أن يكونَ استفعلَ بمعنى أَفْعَلَ، نحو: اسْتَعْجَلَ بمعنى أَعْجَل، واسْتيقن بمعنى أَيْقَنَ وفي قوله: «شهيدين» تنبيهٌ على أنه ينبغي أن يكونَ الشاهدُ ممَّن تتكرَّرُ منه الشهادةُ حيث أتى بصيغةِ المبالغة.

قوله: «مِنْ رِجالِكم» يجوزُ أن يتعلَّقَ باستشهِدوا، وتكونُ «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لشهيدَيْن و«مِنْ» تبعيضيةٌ.

قوله: «فإنْ لم يكونَا رَجُلَيْنِ» جَوَّزُوا في «كان» هذه أَنْ تكونَ الناقصةَ وأَنْ تكونَ التامَّةَ، وبالإعرابين يختلفُ المعنى: فإنْ كانَتْ ناقصةً فالألفُ اسمُها، وهي عائدةٌ على الشهيدَيْن أي: فإن لم يكنِ الشاهدان رَجُلَيْن، والمعنى على هذا: إن أَغْفَلَ ذلك صاحبُ الحق أو قصد أَنْ لا يُشْهِدَ رجلين لغرضٍ له، وإنْ كانَتْ تامةً فيكون «رجلين» نصباً على الحال المؤكِّدة كقولِهِ: «فإنْ كانتا اثنتين»[2]، ويكونُ المعنى على هذا أنه لا يُعْدَل إلى ما ذَكَرَ إلا عند عدمِ الرجال. والألفُ في «يكونا» عائدةٌ على «شهيدين»، تفيدُ الرجوليةَ، والتقديرُ: فإنْ لم يُوجَدِ الشهيدان رَجُلَيْنِ.

---

(١) الآية ٦١ من القصص.

(٢) الآية ١٧٦ من النساء.

قوله: «فرجلٌ وامرأتان» يجوزُ أَنْ يرتفعَ ما بعدَ الفاءِ على الابتداءِ والخبرُ محذوفٌ تقديرُهُ: فرجلٌ وامرأتان يَكْفُون في الشهادةِ، أو مُجْزِئون ونحوُه. وقيل: هو خبرٌ والمبتدأُ محذوفٌ تقديرُهُ: فالشاهدُ رجلٌ وامرأتان وقيل: بل هو مرفوعٌ بفعلٍ مقدَّرٍ تقديرُهُ: فيكفي رجلٌ أي: شهادةُ رجلٍ، فَحُذِفَ المضافُ للعلمِ به، وأُقيم المضافُ إليه مُقامه. وقيل: تقديرُ الفعلِ: فَلْيَشْهَدْ رَجُلٌ، وهو أحسنُ، إذ لا يُحْوِج إلى حذفِ مضافٍ، وهو تقديرُ أبي القاسم الزمخشري[1]. وقيل: هو مرفوعٌ بكان الناقصةِ، والتقديرُ: فليكن مِمَّنْ يشهدون رجلٌ وامرأتان. وقيل: بل بالتامةِ وهو أَوْلى، لأنَّ فيه حذفَ فعلٍ فقط بقي فاعلُهُ، وفي تقديرِ الناقصة حذفُها مع خبرِها، وقد عُرِفَ ما فيه، وقيل: هو مرفوعٌ على ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، تقديرُهُ: فليُسْتَشْهَد رجلٌ. قال أبو البقاء[2]: «ولو كان قد قُرِىء بالنصبِ لكانَ التقديرُ: فاسْتَشْهِدُوا» قلت: وهو كلامٌ حسنٌ.

وقرىء: «وامرأْتان» بسكون الهمزةِ[3] التي هي لامُ الكلمة، وفيها تخريجان، أحدُهما: أنه أَبْدَلَ الهمزةَ ألفاً، وليس قياسُ تخفيفِها ذلك، بل بَيْنَ بينَ، ولمَّا أبدلَها ألفاً هَمَزَها كما هَمزتِ العربُ نحو: العَأْلَم والخَأْتم وقوله[4]:

١١٢٣ـ وخِنْدِفٌ هامةُ هذا العَأْلَمِ .....

وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في سورة الفاتحة، وسيأتي له مزيدُ بيانٍ إن شاء الله تعالى في قراءة ابنِ ذكوان: «مِنْسَأْته» في سبأ[5].

---

(١) الكشاف ١/٤٠٣.
(٢) الإملاء ١/١١٨.
(٣) نسبها في شواذ القراءات إلى مَتّ بن عبدالرحمن: ص ١٧.
(٤) تقدم برقم ٨٧.
(٥) الآية ١٤ من سبأ. وانظر: النشر ٣٥٠.

وقال أبو البقاء[1] في تقريرِ هذا الوجهِ، ونَحا إلى القياسِ فقال: «ووجهُهُ أنه خَفَّفَ الهمزةَ ـ يعني بينَ بينَ ـ فَقَرُبَتْ من الألفِ، والمُقَرَّبَةُ من الألفِ في حكمِها؛ ولذلك لا يُبْتَدَأُ بها، فلمَّا صارَتْ كالألفِ قَلَبَها همزةً ساكنةً كما قالوا: خَأْتم وعَأْلم.

والثاني: أن يكونَ قد استثقلَ توالِيَ الحركاتِ، والهمزةُ حرفٌ يُشْبِهُ حرفَ العلةِ فَتُسْتثقل عليها الحركةُ فَسُكِّنَتْ لذلك. قال الشيخ[2]: «ويمكن أَنْ سَكَّنها تخفيفاً لتوالي كثرةِ الحركاتِ، وقد جاء تخفيفُ نظيرِ[3] هذه الهمزةِ في قول الشاعر[4]:

١١٢٤ـ يَقُولون جَهْلاً ليس للشيخِ عَيِّلٌ لَعَمْرِي لقد أَعْيَلْتُ وأَنَ رَقُوبُ

يريدُ: وأنا رَقوب، فَسَكَّنَ همزةَ «أنا» بعد الواوِ، وحَذَفَ ألف «أنا» وصلاً على القاعدةِ. قلت: قد نَصَّ ابنُ جني[5] على أن هذا الوجهَ لا يجوزُ فقال: «ولا يجوزُ أن يكونَ سَكَّنَ الهمزةَ لأنَّ المفتوحَ لا يُسَكَّنُ لخفةِ الفتحةِ» وهذا من أبي الفتح محمولٌ على الغالِبِ، وإلا فقد تقدَّمَ لنا آنفاً في قراءة الحسنِ «ما بَقِي من الربا» وقبلَ ذلك أيضاً الكلامُ على هذه المسألةِ، وورودُ ذلك في ألفاظٍ نظماً ونثراً، حتى في الحروفِ الصحيحةِ السهلةِ، فكيف بحرفٍ ثقيلٍ يُشْبِه السُّفْلَة[6]؟.

---

(١) الإملاء ١/١١٨.

(٢) البحر ٢/٣٤٦.

(٣) البحر: جاء نظير تخفيف.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في المحتسب ١/١٤٧؛ والبحر ٢/٣٤٦. والرقوب: من لا يعيش له ولد لأنه يرقب موته ويرصده خوفاً عليه.

(٥) المحتسب ١/١٤٧.

(٦) كذا في الأصل، ولم أهتد إلى معناها.

قوله: «مِمَّنْ تَرْضَوْن» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه في محلِّ رفعٍ نعتاً لرجل وامرأتين /. والثاني: أنه في محلِّ نصبٍ لأنه نعتٌ لشهيدين. واستضعف [١١٥/أ] الشيخُ[١] الوجهَ الأولَ قال: «لأنَّ الوصفَ يُشْعِر اختصاصَه بالموصوفِ، فيكون قد انتفى هذا الوصفُ عن «شهيدين»، واستضعفَ الثاني أبو البقاء[٢] قال: «للفصلِ الواقعِ بينهما». الوجهُ الثالث: أنه بَدَلٌ مِنْ قوله «من رجالكم» بتكريرِ العاملِ، والتقديرُ: «واستشهِدوا شهيدَيْن مِمَّنْ تَرْضَوْن»، ولم يذكر أبو البقاء تضعيفَه. وكان ينبغي أن يُضَعِّفَه بما ضَعَّفَ وجهَ الصفة، وهو للفصلِ بينهما، وضَعَّفه الشيخ[٣] بأنَّ البدلَ يُؤْذِنُ أيضاً بالاختصاص بالشهيدين الرجلينِ فَيَعْرَى عنه رجلٌ وامرأتان. وفيه نظرٌ، لأنَّ هذا من بدلِ البعضِ إنْ أخذنا «رجالكم» على العمومِ، أو الكلِّ من الكلِّ إن أخذناهم على الخصوصِ، وعلى كِلا التقديرين فلا ينفي ذلك عَمَّا عَداه، وأمّا في الوصفِ فمسلَّمٌ، لأنَّ لها مفهوماً على المختارِ، الرابع: أن يتعلَّقَ باستشهدوا، أي: استشهدوا مِمَّنْ تَرْضَوْن. قال الشيخ: «ويكون قيداً في الجميعِ، ولذلك جاء متأخراً بعد الجميعِ».

قوله: «مِن الشهداء» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من العائدِ المحذوفِ، والتقدير: مِمَّنْ تَرْضَوْنَه حالَ كونِه بعضَ الشهداء. ويجوزُ أن يكونَ بدلاً مِنْ «مِنْ» بإعادةِ العاملِ، كما تقدَّم في نفسِ «مِمَّنْ تَرْضَوْن»، فيكونُ هذا بدلاً مِنْ بدلٍ على أحدِ القولين في كلٍّ منهما.

قوله: «أَنْ تَضِلَّ» قرأ حمزةُ[٤] بكسر «إنْ» على أنَّها شرطيةٌ، والباقون

---

(١) البحر ٢/٣٤٧.
(٢) الإملاء ١/١١٩.
(٣) البحر ٢/٣٤٧.
(٤) السبعة ١٩٤؛ الكشف ١/٣٢٠.

بفتحِها، على أنَّها المصدريةُ الناصبةُ، فأمَّا القراءةُ الأولى فجوابُ الشرطِ فيها قولُه «فتذكِّرُ»، وذلك أنَّ حمزةَ رحمه الله يقرأ: «فَتُذَكِّرُ» بتشديدِ الكافِ ورفعِ الراءِ فَصَحَّ أن تكونَ الفاءُ وما في حَيِّزِها جواباً للشرطِ، ورَفَعَ الفعلَ لأنه على إضمارِ مبتدأ أي: فهي تُذَكِّر، وعلى هذه القراءةِ فجملةُ الشرطِ والجزاءِ هل لها محلٌّ من الإعرابِ أم لا؟ فقال ابن عطيةَ[1]: «إنَّ محلَّها الرفعُ صفةً لامرأتين»، وكان قد تقدَّم أنَّ قولَه: «مِمَّنْ تَرْضَوْن» صفةٌ لقولِه «فرجلٌ وامرأتان» قال الشيخ[2]: «فصار نظيرَ «جاءني رجلٌ وامرأتان عقلاءُ حُبْلَيَان» وفي جوازِ مثلِ هذا التركيبِ نظرٌ، بل الذي تقتضيه الأقيسةُ تقديمُ «حُبْلَيَان» على «عقلاء»؛ وأمَّا إذا قيل بأنَّ «مِمَّنْ تَرْضَوْن» بدلٌ من رجالكم، أو متعلِّقٌ باستشهدوا فيتعذَّرُ جَعْلُه صفةً لامرأتين للزومِ الفصلِ بين الصفةِ والموصوفِ بأجنبي». قلت: وابن عطية لم يَبْتَدِعْ هذا الإعرابَ، بل سَبَقَه إليه الواحدي فإنه قال: «وموضعُ الشرطِ وجوابُه رفعٌ بكونِهما وصفاً للمذكورين وهما «امرأتان» في قوله: «فرجلٌ وامرأتان» لأنَّ الشرطَ والجزاءَ يُوصَفُ بهما، كما يُوصَلُ بهما في قولِهِ «الذين إنْ مكَّنَّاهم في الأرضِ أقاموا الصلاةَ»[3].

والظاهرُ أنَّ هذه الجملةَ الشرطيةَ مستأنفةٌ للإخبار بهذا الحكمِ، وهي جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر، كأن قائلاً قال: ما بالُ امرأتين جُعِلَتا بمنزلةِ رجل؟ فأُجيبَ بهذه الجملةِ.

وأمَّا القراءةُ الثانيةُ فـ «أَنْ» فيها مصدريةٌ ناصبةٌ بعدَها، والفتحةُ فيه حركةُ إعرابٍ، بخلافِها في قراءةِ حمزة، فإنها فتحةُ التقاءِ ساكنين، إذ اللامُ الأولى ساكنةٌ للإدغامِ في الثانية، والثانيةُ مُسَكَّنةٌ للجزم، ولا يمكنُ إدغامٌ في ساكنٍ،

---

(١) المحرر ٢/٣٦٦.

(٢) البحر ١/٣٤٩.

(٣) الآية ٤١ من الحجر.

فَحَرَّكْنا الثانيةَ بالفتحةِ هرباً من التقائِهما، وكانتِ الحركةُ فتحةً، لأنها أَخَفُّ الحركاتِ، وأَنْ وما في حَيِّزها في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ بعدَ حذفِ حرفِ الجر، وهي لامُ العلة، والتقديرُ: لأنْ تَضِلَّ، أو إرادةَ أَنْ تَضِلَّ.

وفي متعلَّقِ هذا الجارِّ ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنه فِعْلٌ مضمرٌ دَلَّ عليه الكلامُ السابق، إذ التقديرُ: فاستشهِدوا رجلاً وامرأتين لأنْ تَضِلَّ إحداهما، ودَلَّ على هذا الفعلِ قولُه: «فإنْ لم يكونا رجلين فَرَجُلٌ وامرأتان»، قالَه الواحدي، ولا حاجةَ إليه، لأنَّ الرافعَ لرجل وامرأتين مُغْنٍ عن تقدير شيءٍ آخرَ، وكذلك الخبرُ المقدَّرُ لقولِك: «فرجلٌ وامرأتان» إذ تقديرُ الأولِ: فَلْيَشْهد رجلٌ، وتقديرُ الثاني: فرجلٌ وامرأتان يشهدون لأَنْ تَضِلَّ، وهذان التقديرانِ هما الوجهُ الثاني والثالثُ من الثلاثةِ المذكورةِ.

وهنا سؤالٌ واضحٌ جَرَتْ عادةُ المُعْرِبين والمفسِّرين يسألونَه وهو: كيف جُعِل ضلالُ إحداهما علةً لتطلُّبِ الإشهاد أو مراداً لله تعالى، على حَسَبِ التقديرَيْن المذكورَيْن أولاً؟ وقد أجابَ سيبويه[1] وغيرُه عن ذلك بأن الضلالَ لَمَّا كان سبباً للإذكار، والإذكارُ مُسَبَّباً عنه، وهم يُنَزِّلون كلَّ واحدٍ من السببِ والمُسَبَّب منزلةَ الآخرِ لالتباسِهما واتصالِهما كانَتْ إرادةُ الضلالِ المُسَبَّبِ عنه الإذكارُ إرادةً للإذكارِ. فكأنه قيل: إرادةَ أَنْ تُذَكِّر إحداهما الأخرى إنْ ضَلَّتْ، ونظيرُه قولُهم: «أَعْدَدْتُ الخشبةَ أَنْ يميلَ الحائطُ فأدعمَه، وأعْدَدْتُ السلاحَ أن يجيءَ عدوٌّ فأدفعَه» فليس إعدادُك الخشبةَ لأَنْ يميلَ الحائطُ ولا إعدادُك السلاحَ لأنْ يجيءَ عدوٌّ، وإنما هما للإدعام إذا مالَ[2] / وللدفع إذا جاء العدوُّ، وهذا مِمَّا يعودُ إليه المعنى ويُهْجَرُ فيه جانبُ اللفظِ. [١١٥/ب]

---

(١) الكتاب ١/ ٤٣٠ ـ ١/ ٤٧٦.

(٢) الأصل: «مالت» وهو سهو، والضمير المستتر يعود على الحائط. وقوله «الإدعام» لم أجد الفعل أدعم فالأنسب: للدعم.

وقد ذهب الجرجاني[1] في هذه الآيةِ إلى أنَّ التقديرَ: مخافةَ أَنْ تَضِلَّ، وأنشد قول عمروٍ[2]:

١١٢٥ـ ..... فَعَجَّلْنا القِرى أَنْ تَشْتِمُونا

أي: مخافَةَ أَنْ تَشْتِمونا» وهذا صحيحٌ لو اقتُصِر عليه مِنْ غيرِ أَنْ يُعْطَفَ عليه قولُه «فَتُذَكِّرَ» لأنه كان التقديرُ: فاستشهِدوا رجلاً وامرأتين مخافةَ أَنْ تَضِلَّ إحداهما، ولكنَّ عَطْفَ قوله: «فتذكِّر» يُفْسِده، إذ يَصِيرُ التقديرُ: مخافةَ أَنْ تذكر إحداهما الأخرى، وإذكارُ إحداهما الأخرى ليس مخوفاً منه، بل هو المقصودُ، قال أبو جعفر[3]: «سمعتُ عليَّ بن سليمان[4] يَحْكي عن أبي العباس أن التقديرَ كراهةَ أَنْ تَضِلَّ» قال أبو جعفر: «وهو غلطٌ إذ يصيرُ المعنى: كراهةَ أَنْ تُذَكِّر إحداهُما الأخرى». انتهى.

وذهب الفراء[5] إلى أغربَ مِنْ هذا كلِّه فَزَعَمَ أَنَّ تقديرَ الآيةِ الكريمة: «كي تذكِّر أحداهما الأخرى إنْ ضَلَّت» فلَّما قُدِّم الجزاءُ اتصلَ بما قبلَه ففُتِحَتْ «أَنْ»، قال: «ومثلُه من الكلامِ: «إنه ليعجبُني أَنْ يسألَ السائلُ فيُعْطى» معناه: إنه ليعجبني أَن يُعْطَى السائلُ إن سَأَلَ؛ لأنه إنما يُعْجِبُ الإعطاءُ لا السؤالُ،

---

(١) عبدالقاهر بن عبدالرحمن، من أئمة البيان، له المغني والإعجاز والعمدة توفي ٤٧١؛ البغية ٢/١٠٦.

(٢) عمرو بن كلثوم، وصدره:

نَـزَلْـتُـم مـنـزلَ الأضيـافِ مـنـا

وهو في القصائد العشر للتبريزي ٤٢٣؛ وابن يعيش ٨/١١٥. واستعار القرى ـ وهي الضيافة ـ للقتل.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٩٩.

(٤) وهو الأخفش الصغير وتقدمت ترجمته.

(٥) معاني القرآن ١/١٨٤.

فلمَّا قَدَّموا السؤالَ على العَطِيَّة أصحبوه أَنْ المفتوحة لينكشِفَ المعنى»، فعنده «أنْ» في «أَنْ تَضِلَّ» للجزاءِ، إلاَّ أنه قُدِّم وفُتِح وأصلُه التأخيرُ.

وأنكر هذا القولَ البصريُّون وَردُّوه أبلغَ ردٍّ. قال الزجاج[1]: «لَسْتُ أدري لِمَ صار الجزاءُ [إذا تقدَّم][2] وهو في مكانِه وغيرِ مكانِه وَجَبَ أن يَفْتَحْ أن». وقال الفارسي: «ما ذَكَرَه الفراء دعوى لا دلالةَ عليها والقياسُ يُفْسِدُها، ألا ترى أنَّا نَجِدُ الحرفَ العاملَ إذا تغيَّرت حركتُه لم يُوْجِبْ ذلك تغيُّراً في عَملِهِ ولا معناه، وذلك ما رواه أبو الحسن[3] من فتحِ اللامِ الجارَّةِ مع المُظْهَرِ عن يونس وأبي عبيدة وخلف الأحمر، فكما أنَّ هذه اللامَ لَمَّا فُتِحَتْ لم يتغيَّر من عملها ومعناها شيءٌ، كذلك «إنْ» الجزائيةُ ينبغي إذا فُتِحَتْ ألاَّ يتغيَّر عملها ولا معناها، ومِمَّا يُبْعِدُه أيضاً أنَّا نجدُ الحرفَ العاملَ لا يتغيَّر عملُه بالتقديمِ ولا بالتأخيرِ، ألا ترى لقولك: «مررتُ بزيدٍ» ثم تقول: «بزيدٍ مررت» فلم يتغيَّر عملُ الباءِ بتقديمها من تأخيرٍ».

وقرأ ابن كثير[4] وأبو عمرو «فَتُذْكِرَ» بتخفيفِ الكافِ ونصبِ الراءِ من أَذْكَرْتُه أي: جَعَلْتُه ذاكراً للشيءِ بعدَ نِسْيانِه، فإنَّ المرادَ بالضلالِ هنا النسيانُ كقولِه تعالى: «فَعَلْتُها إذَنْ وأنا من الضالين»[5] وأنشدوا الفرزدق[6]:

١١٢٦ـ ولقد ضَلَلْتَ أباكَ يَدْعُو دارِماً كضلالِ ملتمسٍ طريقَ وِبارِ

فالهمزةُ في «أَذْكَرْتُه» للنقلِ والتعديةِ، والفعلُ قبلَها متعدٍّ لواحدٍ، فلا بُدَّ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٦٤.
(٢) زيادة من الزجاج، وهي ضرورية للسياق.
(٣) معاني القرآن للأخفش ١/١٢٣.
(٤) السبعة ١٩٤؛ الكشف ١/٣٢٠.
(٥) الآية ٢٠ من الشعراء.
(٦) ديوانه ٢/٤٥٠؛ اللسان: ضلل.

من آخرَ، وليسَ في الآية إلا مفعولٌ واحدٌ فلا بُدَّ من اعتقادِ حذفِ الثاني، والتقديرُ فَتُذْكِرَ إحداهما الأخرى الشهادةَ بعد نِسْيانِها إن نَسِيَتْهَا، وهذا التفسيرُ هو المشهورُ.

وقد شَذَّ بعضُهم فقال: «معنى فَتُذْكِرَ إحداهما الأخرى أي: فتجعلَها ذَكَراً، أي: تُصَيِّرُ حكمَها حكمَ الذَّكَرِ في قَبولِ الشهادةِ. وروى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: «فَتُذَكِّر إحداهما الأخرى بالتشديدِ فهو من طريقِ التذكير بعد النسيان، تقول لها: هل تَذْكُرين إذ شَهِدْنا كذا يومَ كذا في مكانِ كذا على فلانٍ أو فلانة، ومَنْ قرأ «فَتُذْكِرَ» بالتخفيف فقال: إذا شَهِدَتِ المرأةُ ثم جاءَتِ الأخرى فَشَهِدَتْ معها فقد أَذْكَرَتْها لقيامِهما مقامَ ذَكَر» ولم يَرْتَضِ هذا من أبي عمرو المفسرون وأهلُ اللسان، بل لم يُصَحِّحوا روايةَ ذلك عنه لمعرفتِهم بمكانتِه من العلمِ، ورَدُّوه على قائله من وجوهٍ منها: أنَّ الفصاحةَ تقتضي مقابلةَ الضلالِ المرادِ به النسيانُ بالإذكار والتذكيرِ، ولا تناسُبَ في المقابلةِ بالمعنى المنقولِ عنه. ومنها: أنَّ النساءَ لو بَلَغْنَ ما بلغْنَ من العَدَدِ لا بد معهنَّ مِنْ رجلٍ يَشْهَدُ معهم، فلو كان ذلك المعنى صحيحاً لذكَّرَتْها بنفسِها من غيرِ انضمامِ رجلٍ، هكذا ذَكَروا، وينبغي أَنْ يكونَ ذلك فيما يُقْبَلُ فيه الرجلُ مع المرأتينِ، وإلاَّ فقد نَجِدُ النساءَ يَتَمَحَّضْنَ في شهاداتٍ من غيرِ انضمامِ رجلٍ إليهنَّ، ومنها: أنها لو صَيَّرَتْها ذَكَراً لكان ينبغي أَنْ يكونَ ذلك في سائرِ الأحكامِ، ولا يُقْتَصَرُ به على ما فيه...[1] وفيه نظرٌ أيضاً، إذ هو مشتركُ الإلزامِ / لأنه يُقال: وكذا إذا فَسَّرْتموه بالتذكير بعد النسيانِ لم يَعُمَّ الأحكامَ كلَّها، فما أُجيبَ به فهو جوابُهم أيضاً. [١١٦/أ]

(١) كلمة لم أتبينها في الأصل: رسمت: تالية، واضطربت النسخ في نقلها ولكنها كلها مصحفة أو محرفة، لعل الصواب «على ما فيه أمور مالية» فسقطت من المؤلف كلمة «أمور» أو ما يرادفها.

وقال الزمخشري[1]: «ومِنْ بِدَع التفاسيرِ: «فَتُذَكِّرَ» فتجعلَ إحداهما الأخرى ذَكَرَاً، يعني أنهما إذا اجتمعتا كانتا بمنزلةِ الذَّكَر» انتهى. ولم يَجْعَلْ هذا القولَ مختصاً بقراءةٍ دونَ أُخْرى.

وأمَّا نصبُ الراءِ فنسقٌ على «أَنْ تَضِلَّ» لأنَّهما يَقْرآن[2]: «أَنْ تَضِلَّ» بأَنْ الناصبةِ، وقرأ الباقون بتشديدِ الكافِ من «ذَكَّرْتُه» بمعنى جَعَلْتُه ذاكِراً أيضاً، وقد تقدَّم أنَّ حمزةَ وحدَه هو الذي يَرْفع الراء.

وخَرَجَ من مجموعِ الكلمتين أنَّ القُرَّاءَ على ثلاثِ مراتبَ: فحمزة وحدَه: «إنْ تَضِلَّ فتذكِّرُ» بكسر «إنْ» وتشديدِ الكافِ ورفعِ الراء، وأبو عمرو وابنُ كثير بفتح «أنْ» وتخفيفِ الكافِ ونصبِ الراء، والباقون كذلك، إلا أنهم يُشَدِّدون الكافَ.

والمفعولُ الثاني محذوفٌ أيضاً في هذه القراءة كما في قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وفَعَّل وأَفْعَل هنا بمعنى، [نحو]: أَكْرَمْتُه وكَرَّمته، وفَرَّحته وأَفْرحته. قالوا: والتشديدُ في هذا اللفظ أكثرُ استعمالاً من التخفيفِ، وعليه قولُه[3]:

١١٢٧ـ على أنني بعدَ ما قد مضى ثلاثونَ للهَجْرِ حَوْلاً كميلا
يُسذَكِّرُنِيك حنينُ العَجولِ ونَوْحُ الحمامةِ تَدْعو هَدِيلا

وقرأ عيسى[4] بن عمر والجحدري: «تُضَلَّ» مبنياً للمفعول، وعن

(١) الكشاف ١/٤٠٣.
(٢) أي: أبو عمرو وابن كثير.
(٣) البيتان للعباس بن مرداس، وهما في الكتاب ١/٢٩٢؛ والأنصاف ٣٠٨؛ وابن يعيش ٤/١٣٠، واللسان: كمل؛ والدرر ١/٢١٠. والعجول: الناقة ألقت ولدها قبل موعده.
(٤) البحر ٢/٣٤٩؛ القرطبي ٣/٣٩٧.

الجحدري أيضاً: «تُضِلَّ» بضم التاء وكسر الضاد من أَضَلَّ كذا أي: أضاعه، والمفعولُ محذوفٌ أي: تُضِلَّ الشهادة. وقرأ حميد بن[1] عبدالرحمن ومجاهد: «فَتَذْكُرُ» برفع الراء وتخفيف الكاف، وزيد بن أسلم[2]: «فتُذاكِرُ» من المذاكرة.

وقوله: «إحداهما» فاعل «والأخرى» مفعول، وهذا مِمَّا يَجِبُ تقديمُ الفاعلِ فيه لخفاءِ الإعرابِ والمعنى نحو: ضَرَبَ موسى عيسى. قال أبو البقاء[3]: فـ «إحداهما» فاعلٌ، و «الأخرى» مفعول، ويَصِحُّ العكس، إلا أنه يمتنع على ظاهرِ قول النحويين في الإعراب، لأنه إذا لم يظهر الإعرابُ في الفاعلِ والمفعولِ وَجَبَ تقديمُ الفاعل [فيما][4] يُخاف فيه اللَّبْسُ، فعلى هذا إذا أُمِنَ اللَّبْسُ جازَ تقديمُ المفعولِ كقولك: «كسر العصا موسى»، وهذه الآيةُ من هذا القبيلِ لأنَّ النِّسْيَانِ والإذكارَ لا يتعيَّنُ في واحدةٍ منهما بل ذلك على الإبهامِ، وقد عُلِم بقوله «فَتُذَكِّرَ» أنَّ التي تُذَكِّر هي الذاكرة والتي تُذَكَّرُ هي الناسية، كما علم من لفظ «كَسَر» مَنْ يَصِحُّ منه الكسرُ، فعلى هذا يجوز أن يُجْعل «إحداهما» فاعلاً، و «الأخرى» مفعولاً وأن تعكس» انتهى. ولَمَّا أَبْهَمَ الفاعلَ في قولِهِ: «أَنْ تَضِلَّ إحداهما» أَبْهَمَ أيضاً في قوله: «فَتُذَكِّر إحداهما» لأنَّ كلاً من المرأتين يجوزُ عليها ما يجوزُ على صاحبتِها من الإضلالِ والإذكارِ، والمعنى: إنْ ضَلَّتْ هذه أَذْكَرَتْها هذه، فَدَخَلَ الكلامَ معنَى العموم.

---

(١) حميد بن عبدالرحمن المدني، روى عن أبيه وثلة من الصحابة، وروى عنه قتادة، ثقة، توفي سنة ٩٥. انظر: تهذيب التهذيب ٣/٤٥.

(٢) زيد بن أسلم المدني، مولى عمر، أخذ عن شيبة بن نصاح، توفي سنة ١٣٦. انظر: طبقات القراء ١/٢٩٦.

(٣) الإملاء ١/١١٩.

(٤) سقط من الأصل وثبت في: ب، وعبارة الإملاء: «في كل موضع».

قال أبو البقاء[1]: «فإنْ قيل: لِمَ لَمْ يَقُلْ: «فتذكِّرها الأخرى»؟ قيل فيه وجهان، أحدُهما: أنه أعاد الظاهرَ لِيَدُلَّ على الإبهامِ في الذِّكْرِ والنسيان، ولو أَضْمَرَ لَتَعَيَّن عودُه على المذكور. والثاني: أنه وَضَع الظاهرَ مَوْضِعَ المضمرِ، تقديرُه: «فتذكِّرها» وهذا يَدُلُّ على أن «إحداهما» الثانيةَ مفعولٌ مقدمٌ، ولا يجوزُ أن يكونَ فاعلاً في هذا الوجهِ، لأنَّ المضمرَ هو المُظْهَرُ بعينه، والمُظْهَرُ الأول فاعل «تضِلَّ» فلو جعل الضمير لذلك المظهَرِ لكانت الناسيةُ هي المُذَكِّرَة، وذا مُحَالٌ» قلت: وقد يتبادَرُ إلى الذهنِ أنَّ الوجهينِ راجعانِ لوجهٍ واحدٍ قبلَ التأمُّلِ، لأنَّ قولَه: «أعادَ الظاهرَ» قريبٌ من قوله: «وَضَعَ الظاهرَ مَوْضِعَ المضمرِ».

و «إحدى» تأنيثُ «الواحد» قال الفارسيّ: «أَنَّثُوه على غير بنائِه، وفي هذا نظرٌ، بل هو تأنيثُ «أَحَد» ولذلك يقابُلونها به في: أحد عشرَ وإحدى عَشْرَة [و] واحدٍ وعشرين وإحدى[2] وعشرين. وتُجْمَعُ «إحدى» على «إحَد» نحو: كِسْرَة وكِسَر. قال أبو العباس: «جَعَلوا الألفَ في الإحدى بمنزلةِ التاءِ في «الكِسْرة» فقالوا في جَمْعِها: إحَد كما قالوا: كَسْرة وكِسَر، كما جَعَلُوه[3] مثلَها في الكُبْرَى والكُبَر، والعُلْيا والعُلى، فكما جَعَلوا هذه كظُلْمة وظُلَم جعلوا الأولَ سَِدْرَة[4] وسِدَر» قال: «وكما جعلوا الألفَ المقصورةَ بمنزلةِ التاءِ فيما ذُكِر جعلوا الممدودة أيضاً بمنزلتِها في قولِهم «قاصِعَاء[5] وقواصِع» ودامّاء[6] ودوامّ» يعني أن فاعِلَة نحو: ضارِبَة تُجمع على ضوارب، كذا

---

(١) الإملاء ١/ ١٢٠.

(٢) الأصل: «أحد» وهو سهو، أو لعله يعني أن لإحدى مذكرين: أحد، وواحد.

(٣) أي جعلوا الألف مثل التاء.

(٤) السّدرة: شجر النبق.

(٥) القاصعاء: فم حجر الضب.

(٦) الداماء: حجرة من حجر اليربوع.

فاعِلاء نحو: قاصِعاء وراهِطاء[1] تُجْمَع على فَواعِل، وأنشد ابنُ الأعرابي على إحدى وإحَد قولَ الشاعر[2]:

١١٢٨ـ حتى استثاروا بيَ إحدى الإحَدِ ليثاً هِزَبْراً ذا سلاحٍ مُعْتَدي

قال: يقال: هو إحدى الإحَدِ، وأَحَدُ الأَحَدَيْنِ، وواحدُ الآحادِ، كما يقال: واحدٌ لا مِثْلَ له، وأنشد البيت.

واعلَمْ أنَّ «إحدى» لا تُسْتعمل إلا مضافةً إلى غيرِها، فيقال: إحدى الإحَدِ وإحداهما، ولا يقال: جاءَتْني إحدى، ولا رأيت إحدى، وهذا بخلافِ مذكَّرها.

و«الأُخْرى» تأنيث «آخَر» الذي هو أَفْعَلُ التفضيلِ، وتكونُ بمعنى آخِرة، كقوله تعالى: «قالَتْ أُخراهم لِأُولاهم»[3]، ويُجْمَعُ كلٌّ منهما على «أُخَر»، ولكنَّ جمعَ الأولى ممتنعٌ من الصرفِ، وفي علتِه خلافٌ، وجَمْعُ الثانيةِ منصرفٌ، وبينهما فرقٌ في المعنى، وهذا كلُّه سأوضِّحه إن شاء الله تعالى في الأعرافِ فإنه أَلْيَقُ به. [١١٦/ب] /

قوله: «ولا يَأْبَ الشهداءُ» مفعولُه محذوفٌ لفهمِ المعنى، أي: لا يَأْبَوْن إقامَةَ الشهادةِ، وقيل: المحذوفُ مجرورٌ لأنَّ «أبى» بمعنى امتنع، فيتعدَّى تعديتَه أي مِنْ إقامةِ الشهادة.

و«إذا ما دُعوا» ظرفٌ لـ«يَأْبَ» أي: لا يَمْتنعون في وقتِ دَعْوَتهم

---

(١) الراهطاء: من حجرة اليربوع التي يخرج منها التراب.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: «وحد» والمساهد على التسهيل ٢/٨٥ وإحدى الأحد: يعني أنه واحد لا مثل له.

(٣) الآية ٣٨ من الأعراف.

لأدائِها، أو لإقامتها، ويجوزُ أن تكونَ متمحضةً للظرف، ويجوز أَنْ تكونَ شرطيةً والجوابُ محذوفٌ أي: إذا دُعوا فلا يَأْبَوا.

قوله: «أَنْ تكتبوه» مفعولٌ به والناصبُ له «تَسْأَموا» لأنه يتعدَّى بنفسِه قال[1]:

١١٢٩ـ سَئِمْتُ تكاليفَ الحياةِ ومَنْ يَعِشْ ثمانينَ حَوْلاً لا أبا لَكَ يَسْأَمِ

وقيل: بل يتعدَّى بحرفِ الجر، والأصلُ: مِنْ أَنْ تكتبُوه، فَحَذَفَ حرفَ الجرِّ للعلمِ به فَيَجْري الخلافُ المشهور في «أَنْ» بعدَ حذفِه، ويَدُلُّ على تعدِّيه بـ «مِنْ» قوله[2]:

١١٣٠ـ ولقد سَئِمْتُ من الحياةِ وطولِها وسؤالِ هذا الناسِ كيف لبيدُ

والسَّأَم والسَّآمَةُ: المَلَلُ من الشيءِ والضَّجَرُ منه.

والهاءُ في «تَكْتبوه» يجوزُ أَنْ تكونَ للدَّيْن في أول الآية، وأن تكونَ للحقّ في قوله: «فإنْ كان الذي عليه الحقُّ» وهو أقربُ مذكورٍ، والمرادُ به «الدَّيْن» وقيل: يعودُ على الكتابِ المفهومِ من «يَكْتبوه» قاله الزمخشري[3].

و«صغيراً أو كبيراً» حالٌ، أي: على أيِّ حالٍ كان الدَّيْنُ قليلاً أو كثيراً، وعلى أيِّ حالٍ كان الكتابُ مختصراً أو مُشْبَعاً، وجَوَّزَ السجاوندي انتصابَه على خبرِ «كان» مضمرةً، وهذا لا حاجةَ تَدْعُو إليه، وليس من مواضعِ إضماره.

---

(١) البيت لزهير من المعلقة وهو في ديوانه ٢٩.

(٢) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٣٥؛ والمحتسب ١/١٨٩؛ والبحر ٢/٣٥١.

(٣) الكشاف ١/٤٠٣.

وقرأ السلمي[1]: «ولا يَسْأَموا أَنْ يَكْتبوه» بالياءِ من تحتُ فيهما. والفاعلُ على هذه القراءةِ ضميرُ الشهداءِ، ويجوزُ أن يكونَ من بابِ الالتفاتِ، فيعودُ: إمَّا على المتعامِلِين وإمَّا على الكُتَّاب.

قوله: «إلى أجله» يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ أي: أَنْ تكتبوه مستقراً في الذمَّةِ إلى أجلِ حُلولِه. والثاني: أنه متعلِّقٌ بتكتبُوه، قاله أبو البقاء[2]. وهذا قد ردَّه الشيخ[3] فقال: «هو متعلقٌ بمحذوفٍ لا بـ «تكتبوه» لعدمِ استمرارِ الكتابةِ إلى أجلِ الدَّيْن إذ ينقضي في زمنٍ يسير، فليس نظيرَ: «سرت إلى الكوفةِ. والثالث: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الهاءِ، قاله أبو البقاء[4].

قوله: «ذلكم» مُشَارٌ به لأقربِ مذكورٍ وهو الكَتْب. وقيل إليه وإلى الإشهاد، وقيل: إلى جميع ما ذُكِر وهو أحسنُ. و«أَقْسَطُ» قيل: هو من أَقْسَطَ إذا عَدَلَ، ولا يكونُ من قسَطَ، لأنَّ قَسَط بمعنى جار، وأَقْسَط بمعنى عَدَل، فتكونُ الهمزةُ للسَّلْبِ، إلا أنه يَلْزَمُ بناءُ أَفْعَل من الرباعي، وهو شاذٌّ.

قال الزمخشري[5]: «فإنْ قلتَ مِمَّ بُنِي أَفْعلا التفضيلِ ـ أعني أَقْسَط وأَقْوم؟ ـ قلت: يجوزُ على مذهبِ سيبويه أَنْ يكونا مَبْنِيَّين مِنْ «أقسط» و«أقام» وأَنْ يكونَ «أَقْسَط» من قاسِط على طريقةِ النسبِ بمعنى: ذي قِسْطٍ؛ و«أقوم» من قويم». قال الشيخ[6]: لم ينصَّ سيبويه على أنَّ أفعلَ التفضيلِ يُبْنَى من

---

(١) البحر ٢/٣٥١.
(٢) الاملاء ١/١٢٠.
(٣) البحر ٢/٣٥١.
(٤) الاملاء ١/١٢٠.
(٥) الكشاف ١/٤٠٤.
(٦) البحر ٢/٣٥١.

«أَفْعل»، إنما يُـؤْخَذُ ذلك بالاستدلالِ، فإنه نصٌّ[1] في أوائلِ كتابِه على أنَّ «أَفْعَل» للتعجبِ يكونُ من فَعَل وفَعِل وفَعُل وأَفْعَل، وظاهرُ هذا أن «أَفْعَل» للتعجب يُبنى منه أَفْعِل للتفضيل، فما اقتاسَ في التعجبِ اقتاسَ في التفضيلِ، وما شَذَّ فيه شَذَّ فيه. وقد اختلف النحويون في بناءِ التعجبِ وأَفْعَل التفضيلِ من أَفْعَل على ثلاثةِ مذاهب: الجوازُ مطلقاً، والمنعُ مطلقاً، والتفضيلُ بين أَنْ تكونَ الهمزةُ للنقلِ فيمتنِعَ، أو لا فيجوزَ، وعليه يُـؤَوَّل كلامُ سيبويه، حيث قال: «إنه يبنى من أَفْعَل» أي الذي همزتُه لغيرِ التعدية. ومَنْ مَنَعَ مطلقاً قال: «لم يَقُلْ سيبويه وأَفْعَلَ بصيغة الماضي» إنما قالها أَفْعِل بصيغةِ الأمر، فالتبس على السامعِ، ويعني أنه يكونُ فعلُ التعجب على أَفْعِلْ، بناؤه من فَعَل وفَعِل وفعُل، وعلى أفعِل. ولهذه المذاهبِ موضوعٌ هو أليقُ بالكلامِ عليها.

ونَقَل ابن عطية[2] أنه مأخوذٌ من «قَسُط» بضمِّ السينِ نحو: «أَكْرَمَ» من «كَرُم». وقيل: هو من القِسْط بالكسر وهو العَدْلُ، وهو مصدرٌ لم يُشْتَقَّ منه فِعْلٌ، وليس من الإقساط؛ لأنَّ أفعَل لا يُبْنى من «الإفعال». وهذا الذي قلته كلَّه بناءً منهم على أنَّ الثلاثيَّ بمعنى الجَوْر والرباعيَّ بمعنى العَدْل.

ويُحكى أن سعيد بن جبير لَمَّا سأله الظالمُ [الحجَّاجُ] بن يوسف: ما تقول فِيَّ؟ فقال: «أقولُ إنك قاسِطٌ عادِلٌ»، فلم يَفْطِن له إلا هو، فقال: إنه جعلني جائراً كافراً، وتلا قوله تعالى: «وأمَّا القاسطون فكانوا لجهنَّمَ حَطَباً»[3] «ثم الذين كفروا بربهم يَعْدِلون»[4].

---

(١) الكتاب ١/٣٧.
(٢) المحرر ٢/٣٦٩.
(٣) الآية ١٥ من الجن.
(٤) الآية ١ من الأنعام.

وأمَّا إذا جَعَلْناه مشتركاً بين عَدَلَ وبين جارَ فالأمرُ واضحٌ قال ابن القطاع[1]: «قَسَط قُسوطاً وقِسْطاً: جارَ وعَدَل ضِدٌّ». وحكى ابن السِّيد في كتابِ «الاقتضاب» له عن ابن السكيت في كتاب «الأضداد» عن أبي عبيدة: «قَسَط: جارَ، وقَسَط: عَدَل، وأَقْسطَ بالألفِ عَدَلَ لا غيرُ[2]. وقال أبو القاسم الراغب[3] الأصبهاني: «القِسْطُ أن يأخذَ قِسْطَ غيرِه، وذلك جَوْرٌ، والإقساطُ أن يُعْطِي قسطَ غيرِه، وذلك إنصافٌ، ولذلك يقال: قَسَط إذا جار، وأَقْسَط إذا عَدَل» وسيأتي لهذا أيضاً مزيدُ بيانٍ في سورة النساءِ إن شاء الله تعالى.

و «عند الله» / ظرفٌ منصوبٌ بـ «أَقْسَط» أي: في حكمِه. وقوله «وَأَقْوَمُ» [١١٧/أ] إنما صَحَّت الواوُ فيه لأنه أفعلُ تفضيلٍ، وأفعلُ التفضيلِ يَصِحُّ حملاً على فِعْل التعجب، وصَحَّ فعلُ التعجبِ لجريانه مَجْرى الأسماء لجمودِه وعدمِ تصرُّفِه.

و «أَقْوَمُ» يجوزُ أن يكونَ من «أقام» الرباعي المتعدِّي؛ لكنه حَذَف الهمزةَ الزائدة، ثم أتى بهمزةِ أَفْعل كقوله تعالى: «أيُّ الحزبين أَحْصى»[4] فيكونُ المعنى: أَثْبَتُ لإقامتِكم الشهادةَ، ويجوزُ أن يكونَ من «قام» اللازم ويكونُ المعنى: ذلك أثبتُ لقيامِ الشهادةِ، وقامَتِ الشهادةُ: ثَبَتَتْ، قاله أبو البقاء[5].

---

(١) الأبنية ٢٢/٣ وهو علي بن جعفر، إمام العربية في مصر، له: الأفعال والأبنية، توفي سنة ٥١٥. انظر: البغية ١٥٣/٢.

(٢) في مجاز أبي عبيدة «أقسط»: أعدل ولم يذكر غيره؛ المجاز ٨٤/١.

(٣) المفردات ٤١٨.

(٤) الآية ١٢ من الكهف.

(٥) الاملاء ١٢٠/١.

قوله: «للشهادةِ» متعلِّق بـ «أَقْوَم»، وهو مفعولٌ في المعنى، واللامُ زائدةٌ ولا يجوزُ حَذْفُها ونصبُ مجرورِها بعد أفعلِ التفضيلِ إلا ضرورةً كقوله[1]:

١١٣١ـ ..... وأَضْرَبَ منا بالسيوفِ القَوانِسا

وقد قيلَ: إن «القوانسَ» منصوبٌ بمضمرٍ يَدُلُّ عليه أفعلُ التفضيلِ، هذا معنى كلام الشيخ[2]، وهو ماشٍ على أنَّ «أَقْوَم» من أقام المتعدي، وأما إذا جعلته من «قَام» بمعنى ثَبَت فاللامُ غير زائدة[3].

قوله: «أَنْ لا ترتابوا» أي: أقربُ، وحرفُ الجرِّ محذوفٌ، فقيل: هو اللامُ أي: أَدْنى لئلَّا ترتابوا، وقيل هو «إلى» وقيل: هو «من» أي: أَدْنى إلى أن لا ترتابوا وأدنى مِنْ أن لا ترتابوا. وفي تقديرهم «مِنْ» نظرٌ، إذ المعنى لا يساعِدُ عليه. و«ترْتابوا»: تَفْتَعِلُوا من الرِّيبة، والأصل: «تَرْتَيِبوا»، فَقُلِبَتِ الياءُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها. والمفضَّلُ عليه محذوفٌ لفهم المعنى، أي: أَقْسطُ وأقومُ وأدنى لكذا مِنْ عدمِ الكَتْب، وحَسَّن الحذفَ كونُ أفعلَ خبراً للمبتدأ بخلافِ كونِه صفةً أو حالاً. وقرأ السلمي[4]: «أَنْ لا يرتابوا» بياءِ الغيبة كقراءةِ: «ولا يَسْأموا أَنْ يكتبوه» وتقدَّم توجيهُ ذلك.

قوله: «إلا أن تكونَ تجارةً» في هذا الاستثناءِ قولان، أحدُهما: أنه متصلٌ قال أبو البقاء[5]: «والجملةُ المستثناةُ في موضعِ نصبٍ لأنه استثناءٌ من الجنس لأنه أمرٌ بالاستشهادِ في كلِّ معاملةٍ، واستثنى منها التجارة الحاضرةَ،

---

(١) تقدم برقم ٣٤٥.
(٢) البحر ٢/٣٠٢.
(٣) لأن الفعل يكون لازماً فلا حاجة إلى مفعول بعده.
(٤) البحر ٢/٣٥٢.
(٥) الاملاء ١/١٢٠.

والتقديرُ: إلا في حالِ حضورِ التجارةِ». والثاني: أنه منقطعٌ، قال مكي[1] ابن أبي طالب: «و«أَنْ» في موضعِ نصبٍ على الاستثناءِ المنقطعِ» قلت: وهذا هو الظاهرُ، كأنه قيل: لكنَّ التجارةَ الحاضرةَ فإنه يجوزُ عدمُ الاستشهادِ والكَتْبِ فيها.

وقرأ[2] عاصم هنا «تجارةً» بالنصب، وكذلك «حاضرةً» لأنها صفتُها، وفي النساء[3] وافقه الأخوان[4]، والباقون قرؤوا بالرفعِ فيهما. فالرفعُ فيه وجهان، أحدُهما: أنها التامةُ أي: إلا أَنْ تَحْدُثَ أو تقعَ تجارةٌ، وعلى هذا فتكونُ «تُديرونها» في محلِّ رفعٍ صفةً لتجارة أيضاً، وجاء هنا على الفصيحِ، حيث قَدَّم الوصفَ الصريحَ على المؤول. والثاني: أن تكونَ الناقصةَ، واسمُها «تجارةٌ» والخبرُ هو الجملةُ من قوله: «تُديرونها» كأنه قيل: إلا أن تكونَ تجارةٌ حاضرةٌ مدارةً، وسَوَّغ مجيءَ اسمِ كان نكرةً وصفُه، وهذا مذهبُ الفراء[5] وتابعه آخرون.

وأمَّا قراءةُ عاصم فاسمُها مضمرٌ فيها، فقيل: تقديرُه: إلا أَنْ تكونَ المعاملةُ أو المبايَعَةُ أو التجارةُ. وقَدَّره الزجاج[6] إلَّا أَنْ تكونَ المداينةُ، وهو أحسنُ. وقال الفارسي[7]: «ولا يجوزُ أن يكونَ التداينُ اسمَ كان لأنَّ التداينَ معنًى، والتجارةُ الحاضرةُ يُراد بها العينُ، وحكمُ الاسمِ أن يكونَ الخبرَ في المعنى، والتدايُن حَقٌّ في ذمةِ المستدينِ، للمدين المطالبةُ به، وإذا كان

---

(١) المشكل ١/١١٩.
(٢) السبعة ١٩٤؛ الكشف ١/٣٢١.
(٣) الآية ٢٩ من النساء.
(٤) أي: حمزة والكسائي.
(٥) معاني القرآن ١/١٨٥.
(٦) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٦٦.
(٧) الحجة (خ) ٢/٣٢٢.

كذلك لم يَجُزْ أن يكونَ اسمَ كان لاختلافِ التداينِ والتجارةِ الحاضرةِ» وهذا الذي قاله الفارسي لا يَظْهَرُ رداً على أبي إسحاق، لأن التجارةَ أيضاً مصدرٌ، فهي معنًى من المعاني لا عينٌ من الأعيان، وبين الفارسي والزجاج محاورةٌ لأمرٍ ما.

وقال الفارسيّ[1] أيضاً: «ولا يجوزُ أيضاً أَنْ يكونَ اسمَها «الحقُّ» الذي في قوله: «فإن كان الذي عليه الحق» للمعنى الذي ذكرنا في التداين، لأنَّ ذلك الحقَّ دَيْنٌ، وإذا لم يَجُزْ هذا لم يَخْلُ اسمُ كان من أحدِ شيئين، أحدُهما: أنَّ هذه الأشياءَ التي اقتضَتْ من الإشهادِ والارتهانِ قد عُلِم من فحواها التَبايعُ، فأضمرَ التبايعَ لدلالةِ الحالِ عليه كما أضمرَ لدلالةِ الحال فيما حكى سيبويه[2]: «إذا كان غداً فأتني» ويُنْشَدُ على هذا[3]:

١١٣٢ـ أعينيَّ هَـلاَّ تبكِيـان عِفـاقـا إذا كـان طَعْناً بينهم وعِنـاقـا

أي: إذا كان الأمر. والثاني: أن يكونَ أضمرَ التجارة كأنه قيل: إلا أن تكونَ التجارةُ تجارةً، ومثلُه ما أنشدَه الفراء[4]:

١١٣٣ـ فَدىً لبني ذُهْلِ بنِ شيبانَ ناقتي إذا كان يوماً ذا كواكبَ أَشْهَبَا

وأنشد الزمخشري[5]:

١١٣٤ـ بني أسدٍ هل تَعْلَمُون بلاءنـا إذا كان يوماً ذا كواكبَ أَشْنَعا

أي: إذا كان اليومُ يوماً. و«بينكم» ظرفٌ لتُديرونها.

---

(١) الحجة (خ) ٢/٣٢٢.
(٢) الكتاب ١/١١٤.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ١/١٨٦.
(٤) معاني القرآن ١/١٨٦.
(٥) البيت لعمرو بن شأس؛ وهو في الكتاب ١/٢٢؛ اللسان: شهب.

قوله: «فليس» قال أبو البقاء[1]: «دَخَلَتِ الفاءُ في «فليس» إيذاناً بتعلُّق ما بعدَها بما قبلَها» قلت: هي عاطفةٌ هذه الجملةَ على الجملةِ من قوله: «إلا أَنْ تكونَ تجارةً» إلى آخرها، والسببيةُ فيها واضحةٌ أي: بسببٍ عن ذلك رُفِع الجناحُ في عَدَمِ الكتابة.

وقوله: «أَنْ لا تَكْتبوها» أي: «في أن لا»، فَحُذِفَ حرفُ الجر فبقي في موضعِ «أَنْ» الوجهان.

[١١٧/ب] قوله: «إذا تبايَعْتم» يجوزُ أن[2] / تكونَ شرطيةً، وجوابُها: إمَّا متقدم عند قومٍ، وإمَّا محذوفٌ لدلالةِ ما تقدَّم عليه تقديرُه: إذا تبايَعْتُم فَأَشْهِدوا، ويجوزُ أن تكونَ ظرفاً محضاً أي: افعلوا الشهادةَ وقتَ التبايعِ.

قوله: «ولا يُضارَّ» العامة على فتح الراء جزماً، ولا» ناهيةٌ، وفُتِح الفعلُ لما تقدم[3] في قراءةِ حمزةَ: «إن تَضِلَّ». ثم هذا الفعلُ يحتملُ أن يكونَ مبنياً للفاعِل، والأصلُ: «يضارِرْ» بكسر الراءِ الأولى فيكونُ «كاتب» و«شهيد» فاعلَيْن نُهِيا عن مُضَارَّةِ المكتوبِ له والمشهودِ له، نُهِيَ الكاتبُ عن زيادةِ حرفٍ يُبْطل به حقاً أو نقصانِه، ونُهِيَ الشاهدُ [عن] كتمِ الشهادةِ، واختاره الزجاج[4]، ورجَّحه بأنَّ الله تعالى قال: «فإنه فُسوقٌ بكم»، ولا شك أنَّ هذا من الكاتبِ والشاهدِ فِسْقٌ، ولا يَحْسُنُ أن يكونَ إبرامُ الكاتبِ والشهيدِ والإلحاحُ عليهما فسقاً. ونُقل في التفسير عن ابن عباس ومجاهد وطاووس[5]

---

(١) الاملاء ١/١٢٠.

(٢) تغير خط نسخة الأصل في ورقتين بدءاً من هنا، وقد أشرنا إلى ذلك في مقدمة التحقيق.

(٣) انظر: الورقة ١١٦.

(٤) معاني القرآن ١/٣٦٧.

(٥) طاووس بن كيسان التابعي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن أخذ عن ابن عباس. توفي سنة ١٠٦. انظر: البداية والنهاية ٩/٣٥؛ طبقات القراء ١/٣٤١.

هذا المعنى. ونَقَل الداني عن عمر وابن عباس ومجاهد وابن أبي إسحاق أنهم قرؤوا الراءَ الأولى بالكسرِ حين فَكُّوا.

ويُحْتمل أن يكونَ الفعلُ فيها مبنياً للمفعول، والمعنى: أَنَّ أحداً لا يُضارِرُ الكاتبَ ولا الشاهدِ، ورُجِّح هذا بأنه لو كان النهيُ متوجِّهاً نحو الكاتبِ والشهيدِ لقال: وإنْ[1] تفعلا فإنه فسوقٌ بكما، ولأنَّ السياقَ من أولِ الآيات إنما هو للمكتوبِ له والمشهودِ له. ونُقِل في التفسير هذا المعنى عن ابن عباس ومَنْ ذُكِر معه. وذكر الداني أيضاً عنهم أنهم قرؤوا الراءَ الأولى بالفتح. قلت: ولا غَرْوَ في هذا إذ الآيةُ عندهم مُحْتَمِلةٌ للوجهين فَسَّروا وقرؤوا بهذا المعنى تارةً وبالآخرِ أخرى.

وقرأ[2] أبو جعفر وعمرو بن عبيد: «ولا يُضارَّ» بتشديد الراءِ ساكنةً وَصْلاً، وفيها ضعفٌ من حيث الجمعُ بين ثلاثِ سواكن، لكنه لمَّا كانت الألفُ حرفَ مدٍّ قام مَدُّها مقامَ حركةٍ، والتقاءُ الساكنين مغتفرٌ في الوقف، ثم أُجْري الوصلُ مُجْرى الوقف في ذلك.

وقرأ عكرمة /: «ولا يُضارِرْ كاتباً ولا شهيداً» بالفكِّ وكسرِ الراءِ الأولى، [١١٨/أ] والفاعلُ ضميرُ صاحب الحق، ونَصْبِ «كاتباً» و«شهيداً» على المفعولِ به أي: لا يضارِرْ صاحبُ حقٍ كاتباً ولا شهيداً بأن يُجْبِرَهُ ويُبْرِمَه بالكتابة والشهادةِ؛ أو بأَنْ يحمِلَه على ما لا يَجُوز.

وقرأ ابن محيصن: «ولا يُضارُّ» برفع الراء، وهو نفيٌ فيكونُ الخبر[3] بمعنى النهي كقولِه: «فلا رَفَثَ ولا فسوق»[4].

---

(١) ي: وإن كان تفعلا.
(٢) البحر ٢/٣٥٤.
(٣) ي: الجزاء.
(٤) الآية ١٩٧ من البقرة.

وقرأ عكرمة في رواية مُقْسِم: «ولا يُضارٌ» بكسرِ الراءِ مشددةً على أصلِ التقاءِ الساكنين. وقد تقدَّم لك تحقيقُ هذه الأشياءِ عند قولِهِ: «لا تُضَارَّ والدةٌ بولدِها»[1].

قوله: «وإنْ تَفْعلوا» أي: تفعلوا شيئاً مِمَّا نَهَى اللهُ عنه، فَحُذِف المفعولُ به للعلمِ به. والضميرُ في «فإنه» يعودُ على الامتناع أو الإضرار. و«بكم» متعلقٌ بمحذوفٍ، فقدَّرَه أبو البقاء[2]: «لاحِقٌ بكم» وينبغي أن يُقَدَّر كوناً مطلقاً، لأنه صفةٌ لـ«فسوق» أي: فسوقٌ مستقرٌّ بكم، أي: ملتبسٌ بكم ولاصقٌ بكم.

قوله: «ويَعَلِّمُكم اللهُ» يجوزُ في هذهِ الجملةِ الاستئنافُ ـ وهو الظاهرُ ـ ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً من الفاعلِ في «اتَّقوا» قال أبو البقاء[3]: «تقديره: واتقوا اللهَ مضموناً لكم التعليمُ أو الهدايةُ، ويجوزُ أن تكونَ حالاً مقدَّرَة». قلت: وفي هذينِ الوجهينِ نظرٌ لأنَّ المضارعَ المثبتَ لا تباشِرُه واوُ الحال، فإنْ وَرَدَ ما ظاهرُه ذَلك يُؤَوَّلُ، لكنْ لا ضرورةَ تَدْعو إليه ههنا.

آ. (٢٨٣) **قوله تعالى: ﴿ولم تجدوا كاتباً﴾**: العامةُ على «كاتباً» اسمَ فاعل. وقرأ أُبَيّ[4] ومجاهد وأبو العالية[5]: «كِتاباً»، وفيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ أي ذا كتابة. والثاني: أنه جَمْع كاتبٍ، كصاحب وصِحاب. ونقل الزمخشري[6] هذه القراءة عن أُبَيّ وابن عباس فقط، وقال: «وقال ابن

---

(١) الآية ٢٣٣ من البقرة.

(٢) الإملاء ١/١٢١.

(٣) الإملاء ١/١٢١.

(٤) البحر ٢/٣٥٥؛ القرطبي ٣ /٤٠٧.

(٥) رفيع بن مهران الرياحي، تابعي، قرأ عليه الأعمش وأبو عمرو، توفي سنة ٩٠. انظر: طبقات القراء ١/٢٨٤.

(٦) الكشاف ١/٤٠٤.

عباس: أرأيتَ إن وجدتَ الكاتبَ ولم تَجِدْ الصحيفةَ والدَّواة». وقرأ ابن عباس والضحاك: «كُتَّاباً» على الجمع، اعتباراً بأنَّ كلَّ نازلةٍ لها كاتبٌ. وقرأ أبو العالية: «كُتُباً» جمع كتاب، اعتباراً بالنوازلِ، قلت: قولُ ابن عباس: «أرأيتَ إنْ وجدت الكاتب الخ» ترجيحٌ[1] للقراءةِ المرويَّةِ عنه واستبعادٌ لقراءةِ غيرِه / «كاتباً»، يعني أن المرادَ الكتابُ لا الكاتبُ. [١١٨/ب]

قوله: «فرهانٌ» فيه ثلاثة أوجه، أحدُها: أنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ، أي: فيكفي [عن] ذلك رُهُنٌ مقبوضةٌ. الثاني: أنه مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ أي: فرُهُن مقبوضة تكفي. الثالث: أنه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ تقديرُه: فالوثيقةُ أو فالقائمُ مقامُ ذلك رُهُنٌ مقبوضةٌ.

وقرأ ابن[2] كثير وأبو عمرو: «فَرُهُنٌ» بضم الراء والهاء، والباقون «فَرِهَانٌ» بكسر الراء وألف بعد الهاء، رُوي عن ابن كثير وأبي عمرو تسكينُ الهاءِ في رواية.

فأمَّا قراءةُ ابن كثير فجمع رَهْن، وفَعْل يُجْمع على فُعُل نحو: سَقْف وسُقُف. ووقع في أبي البقاء[3] بعد قوله: «وسَقْف وسُقُف، وأَسَد وأُسُد، وهو [وهمٌ][4]» ولكنهم قالوا: إن فُعُلاً جَمعُ فَعْل قليل، وقد أورد منه الأخفش[5] ألفاظاً منها: رَهْن ورُهُن، ولَحْد القبر ولُحُد، وقَلْب[6] النخلة وقُلُب، ورجلٌ

---

(١) تحتمل في ب: «توضيح».

(٢) السبعة ١٩٤؛ الكشف ١/٣٢٢.

(٣) الإملاء ١/١٢١.

(٤) سقط من الأصل وثبت في النسخ الأخرى. ويبدو أن الوهم جاء من إيراده لفظة «أسد» فهي فَعَل وليست فَعْل، وعلى هذا فليست نظيراً لرَهْن ورُهُن لاختلاف المفرد.

(٥) معاني القرآن له ١/١٩٠ ـ ١٩١.

(٦) قلب النخلة: شطبة بيضاء في وسطها.

نَطٌّ وقومٌ نُطٌّ[1]، وفرس وَرْدٌ وخيلٌ وُرُدٌ، وسهم حَشْر[2] وسهام حُشُر. وأنشد أبو عمرو حجةً لقراءتِه قولَ قعنب[3]:

١١٣٥ـ بانَتْ سعادُ وأمسىٰ دونَها عدنٌ وَغلَّقَتْ عندَها مِنْ قبلِك الرُّهُنُ

وقال أبو عمرو: «وإنما قَرَأت فَرُهُن للفصلِ بين الرهانِ في الخيلِ وبين جمع «رَهْن» في غيرها[4]» ومعنى هذا الكلام أنما اخترتُ هذه القراءةَ على قراءة «رهان»، لأنه لا يجوزُ له أَنْ يفعلَ ذلك كما ذَكَر دونَ اتِّباع روايةٍ.

واختار الزجاجِ[5] قراءتَه هذه[6] قال: «وهذه القراءة وافَقَت المصحفَ، وما وافقَ المصحفَ وصَحَّ معناه، وقَرَأت به القُرَّاء فهو المختارُ». قلت: إن الرسم الكريم «فرهن» دون ألفٍ بعد الهاء، مع أنَّ الزجاج يقول: «إنَّ فُعُلاً جمعَ فَعْلٍ قليلٌ»، وحُكي عن أبي عمرو أنه قال: «لا أعرفُ الرِّهان إلا في الخيل لا غيرُ». وقال يونس[7]: «الرَّهْنُ والرِّهان عربيان، والرُّهُنْ في الرَّهْنِ أكثرُ، والرِّهان في الخيلِ أكثرُ» وأنشدوا أيضاً على رَهْن ورُهُن قولَه ـالبيت[8] ـ:

١١٣٦ـ آلَيْتُ لا نُعْطِيه من أَبْنائِنا رُهُناً فيُفْسِدَهم كَرَهْنٍ أَفْسدا

---

(١) رجل نط: خفيف الشعر ثقيل البطن.

(٢) سهر حشر: دقيق.

(٣) اللسان: رهن.

(٤) أي: أنه وجد الرهان مستعملة في رهان الخيل، فأحب صَرْف ذلك عن اللفظ الملتبس برهان الخيل. انظر: تفسير الطبري ٦/٩٧.

(٥) معاني القرآن ١/٣٦٨.

(٦) سقط من: ي.

(٧) انظر: اللسان «رهن».

(٨) البيت للأعشىٰ وهو في ديوانه ٢٢٩؛ واللسان: رهن؛ والبحر ٢/٣٥٥.

وقيل: إنَّ رُهُنا جمعُ رِهان، ورِهان جمعُ رَهْن، فهو جَمْعُ الجمع، كما قالوا في ثِمار جمعَ ثَمَر، وثُمُر جَمعُ ثِمار[1]، وإليه ذهب الفراء[2] وشيخه، ولكنَّ جَمْعَ الجمعِ غيرُ مطرَّدٍ عند سيبويه[3] وجماهيرِ أتباعه.

وأمَّا قراءةُ الباقين «رِهانٍ» فرِهان جمعُ «رَهْن» وفَعْل وفِعال مطردٌ كثير نحو: كَعْب / وكِعَاب، وكَلْب وكِلاب، ومَنْ سَكَّن[4] ضمةَ الهاءِ في «رُهُن» فللتخفيفِ وهي لغةٌ، يقولون: سُقْف في سُقُف جمعَ سَقْف. [١١٩/أ]

والرَّهْنُ في الأصل مصدرَ رَهَنْتُ، يقال: رَهَنْتُ زيداً ثوباً أَرْهَنُه رَهْناً أي: دفعتُه إليه رَهْناً عنده، قال[5]:

١١٣٧ـ يـراهِنُني فَيَـرْهَـنُنِي بَنِيـه وأَرْهَـنُـه بَنِيَّ بـمـا أَقـولُ

وأرهنْتُ زيداً ثوباً أي: دفعتُه إليه ليرهنَه، ففرَّقوا بين فَعَل وأَفْعَل. وعند الفراء رَهَنْتُه وأَرْهَنْتُه بمعنى، واحتجَّ بقولِ همام السلولي[6]:

١١٣٨ـ فَلَمَّـا خَشِـيْتُ أظـافـيـرَهُمْ نَجَـوْتُ وأَرْهَنْتُهُـمْ مـالِكـا

وأنكر الأصمعيُّ هذه الروايةَ وقال: «إنما الروايةُ: وأَرْهَنُهُم مالكا»، والواوُ للحالِ كقولِهم: «قَمْتُ وأصُكُّ عينَه» وهو على إضمارِ مبتدأ.

---

(١) الأصل: «ثمر» وهو سهو، وقوله «وثُمُر» سقط من: ب.
(٢) معاني القرآن ١/١٨٨.
(٣) الكتاب ٢/٢٠٠.
(٤) نسبها في شواذ القراءات إلى شهر بن حوشب. انظر: ص ١٨.
(٥) البيت لأحيحة بن الجلاح، وهو في اللسان: رهن.
(٦) تقدم برقم ٤١٩.

وقيل: أَرْهَنَ في السِّلعة إذا غالَى فيها حتى أَخَذَها بكثيرِ الثمنِ ومنه قولهُ[1]:

١١٣٩ـ يَطْوي ابنُ سلمى بها من راكبٍ بُعُداً عِيدِيَّةٌ أُرْهِنَتْ فيها الدَّنانيرُ

ويقال: رَهَنْتُ لساني بكذا، ولا يُقال فيه «أَرْهَنْتُ» وأنشدوا[2]:

. . . . . .

ثم أُطْلق الرَّهْنُ على المرهونِ من بابِ إطلاقِ المصدرِ على اسمِ المفعول نحو قولِه تعالى: «هذا خَلْقُ اللهِ»[3]، و«درهَمٌ ضَرْبُ الأمير»، فإذا قلت: «رَهَنْتُ زيداً ثوباً رَهْناً» فرَهْناً هنا مصدرٌ فقط، وإذا قلت «رهنْتُ زيداً رَهْناً» فهو هنا مفعولٌ به لأنَّ المرادَ به المرهونُ، ويُحتمل أن يكونَ هنا «رَهْناً» مصدراً مؤكداً أيضاً، ولم يَذْكرِ المفعولَ الثانيَ اقتصاراً كقوله: «ولسوفَ يُعْطِيك ربُّك»[4].

و «رَهْن» مِمَّا استُغْنى فيه بجمعِ كثرتِهِ عن جمعِ قلَّته، وذلك أنَّ قياسَه في القلةِ أَفْعُل كفَلْس وأفلُس، فاستُغْنِيَ برَهْن ورِهان عن أَرْهُن.

وأصلُ الرَّهْنِ: الثبوتُ والاستقرارُ، يقال: رَهَنَ الشيءُ، فهو راهنٌ إذا دام واستقر، ونِعمة راهنة أي دائمة ثابتة. وأنشد ابن السكيت[5]:

---

(١) البيت لرداد الكلبي، ورواية صدره في اللسان: «رهن»:

ظَلَّتْ تجوبُ بها البلدانَ ناجيةً

وهو في البحر ٢/٣٤٢؛ والقرطبي ٣/٤٠٩؛ وينسب البيت أيضاً إلى الشاعر شداد كما في الجمهرة ٢/٤٢١.

(٢) بياض في النسخ كلها.

(٣) الآية ١١ من لقمان.

(٤) الآية ٤ من الضحى.

(٥) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٥٩؛ وإصلاح المنطق لابن السكيت ٢٤٨؛ واللسان: «رها». وبهات: أي بهذا القول.

١١٤٠ـ لا يَسْتَفيقون منها وَهْي راهِنةٌ إلا بهاتِ وإنْ عَلُّوا وإنْ نَهِلوا

ويقال: «طعام راهن» أي: مقيم دائم، قال[١]:

١١٤١ـ الخبـزُ واللحمُ لـهم راهِـن .....

أي: دائمٌ مستقرٌّ، ومنه سُمِّي المرهونُ «رَهْناً» لدوامِهِ واستقرارِهِ عند المُرْتَهِنِ.

وقوله: «ولم تَجِدوا كاتباً» في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنها عطفٌ على فعلِ الشرطِ أي: «وإنْ كنتم ولم تَجِدوا» فتكونُ في محلِّ جزمٍ لعطفِها على ما هو مجزومٌ تقديراً. والثاني: أن تكونَ معطوفةً على خبرِ كان، أي: وإنْ كنتم لم تَجِدُوا [كاتباً] والثالث: أنْ تكونَ الواوُ للحال، والجملةُ بعدَها نصبٌ على الحالِ فهي على هذين الوجهين الأخيرين في محلِّ نصب.

قوله: «فإن «أمِنَ» قرأ أُبَيّ فيما نَقَلَه عنه الزمخشري[٢] «أُومِنَ» مبنياً للمفعول. قال الزمخشري: «أي أَمِنَه الناس[٣] ووصفوا المَدْيونَ بالأمانةِ والوفاء». قلت: وعلامَ تنتصبُ «بعضاً؟ والظاهرُ نصبُه / بإسقاط الخافض على [١١٩/ب] حذفِ مضافٍ أي: فإن أومِنَ بعضُكم على متاعِ بعضٍ أو على دَيْنِ بعض.

قوله: «فَلْيُؤَدِّ الذي ائتُمِن» إذا وُقِفَ على «الذي» وابتُديء بما بعدها قيل: «اوتُمِنَ» بهمزةٍ مضمومة بعدَها واو ساكنة، وذلك لأنَّ أصلَه أُأْتُمِنَ، مثل

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وعجزه

وقـهـوةً راووقُـهـا سـاكِـبُ

وهو في القرطبي ٤٠٩/٣، واللسان: «رهن».

(٢) الكشاف ٤٠٥/١، ورواية أبي حيان عن أبي علي افتعل: ائْتَمَنَ. انظر: البحر ٣٥٦/٢.

(٣) ب: النبأ.

اقْتُدِرَ بهمزتين: الأولى للوصلِ والثانيةُ فاءُ الكلمة، ووقعَتِ الثانيةُ ساكنةً بعد أخرى مثلِها مضمومةً وجب قَلْبُ الثانيةُ لمجانِسِ[1] حركةِ الأولى فقلت: أُوْتُمِنَ. فأمَّا في الدَّرْج فتذهبُ همزةُ الوصلِ فتعود الهمزةُ إلى حالِها لزوالِ موجبِ قلبِها واواً بل تُقْلَبُ ياءً صريحةً في الوصلِ في روايةِ[2] ورش والسوسي.

ورُوي عن عاصم: «الذي اوتُمِن» برفعِ الألفِ ويُشيرِ بالضمة إلى الهمزة، قال ابن مجاهد[3]: «وهذه الترجمةُ غلط». ورَوى سليم[4] عن حمزة إشمامَ الهمزةِ الضمَّ، وفي الإشارةِ والإشمامِ المذكورَيْن نظرٌ. وقرأ عاصم أيضاً في شاذِّه: «الَّذِتُّمِنَ» بإدغامِ الياء المبدلةِ من الهمزةِ في تاء الافتعال، قال الزمخشري[5]: «قياساً على «اتَّسر» في الافتعال من اليُسْر، وليس بصحيحٍ لأنَّ الياءَ منقلبةٌ عن الهمزةِ فهي في حكمِ الهمزةِ، واتَّزر عاميٌّ، وكذلك «رُيَّا» في «رُؤْيا»» قال الشيخ[6]: «وما ذكر الزمخشري فيه أنه ليس بصحيح وأن «اتَّزر» عامِّي ـ يعني أنه من إحداث العامة لا أصلَ له في اللغة ـ قد ذَكَره غيرُه أنَّ بعضَهم أَبْدَلَ وأَدْغَمَ: «اتَّمَنَ واتَّزَرَ» وأنَّ ذلك لغةٌ رديئة، وكذلك «رُيَّا» في رُؤْيا، فهذا التشبيهُ: إمَّا أن يعودَ على قولِه: «واتَّزر عاميٌّ» فيكونُ إدغام «رُيَّا» عامياً، وإمَّا أَنْ يعودَ إلى قولِهِ «فليس بصحيحٍ» أي: وكذلك إدْغَامُ «رُيَّا» ليس بصحيحٍ، وقد حكَى الكسائي الإدغامَ في «رُيَّا».

---

(١) أي إلى حرف يجانس حركة الأولى.
(٢) البحر ٢/٣٥٦.
(٣) السبعة ١٩٥.
(٤) سليم بن عيسى الكوفي، أضبط أصحاب حمزة. توفي سنة ١٨٨. انظر: الطبقات لابن الجزري ١/٣١٠.
(٥) الكشاف ١/٤٠٦.
(٦) البحر ٢/٣٥٦.

وقولُه: «أمانته» يجوزُ أن تكونَ الأمانةُ بمعنى الشيء المُؤْتَمَنِ عليه فينتصبَ انتصابَ المفعولِ به بقولِه: «فليؤدِّ»، ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدراً على أصلِها، وتكونُ على حَذْفِ مضاف، أي: فليؤدِّ دَينَ أمانتِهِ. ولا جائزٌ أن تكونَ منصوبةً على مصدرِ ائتُمِنَ. والضميرُ في «أمانته» يُحْتَمل أَنْ يعودَ على صاحبِ الحقِّ، وأَنْ يعودَ على الذي ائتُمِن.

قوله: «فإنَّه آثمٌ قلبُه» في هذا الضمير وجهان، أحدُهما: أنه ضميرُ الشأنِ والجملةُ بعدَه، مفسِّرٌ له. والثاني: أنه ضميرُ «مَنْ» في قولِه: «ومَنْ يَكتُمْها» وهذا هو الظاهرُ. وأمَّا «آثمٌ قلبُه» ففيه أوجهٌ، أظهرُها: أنَّ الضميرَ في «إنه» ضميرُ «مَنْ» و «آثمٌ» خبرُ إنَّ، و «قلبُه» فاعلٌ بآثم، نحو قولِك: زيدٌ إنه قائمٌ أبوه، وعَمَلُ اسمِ الفاعلِ هنا واضحٌ لوجودِ شروطِ الإعمال. ولا يجيءُ هذا الوجهُ على القولِ بأنَّ الضميرَ ضميرُ الشأن، لأنَّ ضميرَ الشأنَ لا يُفَسَّر إلا بجملةٍ، واسمُ الفاعلِ مع فاعلِه عند البصريين مفردٌ، والكوفيون يُجيزون ذلك.

الثاني: أن يكونَ «آثمٌ» خبراً[1] مقدماً، و «قلبُه» مبتدأ مؤخراً، والجملةُ خبرَ «إنَّ» ذكر ذلك الزمخشري[2] وأبو البقاء[3] وغيرُه، وهذا لا يجوزُ على أصول الكوفيين؛ لأنه لا يعودُ عندَهم الضميرُ المرفوعُ على متأخرٍ لفظاً، و «آثمٌ» قد تَحَمَّل ضميراً لأنه وَقَع خبراً، وعلى هذا الوجهِ فيجوزُ أن تكونَ الهاءُ ضميرَ الشأن وأَنْ تكونَ ضميرَ «مَنْ».

والثالث: أن يكونَ «آثم» خبرَ إنَّ، وفيه ضميرٌ يعودُ على ما تعودُ عليه الهاء في «إنه»، و «قلبُه» بدلٌ من ذلك الضمير المستترِ بدلُ بعضٍ من كل.

الرابع: أن يكونَ «آثم» مبتدأً، و «قلبُه» فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر، والجملةُ

---

(١) الأصل: «خبر مقدم» وهو سهو.
(٢) الكشاف: ١/٤٠٦.
(٣) الإملاء: ١/١٢١.

خبرُ إنَّ، قاله ابن عطية[1]، وهو لا يجوزُ عند البصريين، لأنه لا يعملُ عندَهم اسمُ الفاعل إلا إذا اعتمد على نفيٍ أو استفهام نحو: ما قائمٌ أبواك، وهل قائمٌ أخواك، وما قائمٌ قومك، وهل ضاربٌ إخوتك. وإنما يجوزُ هذا عند الفراءِ من الكوفيين والأخفشِ من البصريين، إذ يجيزان: قائمٌ الزيدان وقائمٌ الزيدون، فكذلك في الآية الكريمة.

وقرأ ابنُ أبي عبلة[2]: «قلبَه» بالنصب، نسبَها إليه ابن عطية[3]. وفي نصبه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنه بدلٌ من اسم «إنَّ» بدلُ بعض من كل، ولا محذورَ في الفصلِ بالخبر ـ وهو آثمٌ ـ بين البدلِ والمبدلِ منه، كما لا محذورَ في الفصل به بين النعتِ والمنعوتِ نحو: زيد منطلق العاقل، مع أنَّ العاملَ في النعت والمنعوت واحدٌ، بخلافِ البدلِ والمبدلِ منه / فإنَّ الصحيحَ [١٢٠/أ] أنَّ العاملَ في البدلِ غيرُ العاملِ في المُبْدَلِ منه.

الثاني: أنه منصوبٌ على التشبيهِ بالمفعولِ به، كقولك: «مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه» وفي هذا الوجه خلافٌ مشهورٌ، وهو ثلاثةُ مذاهبَ: الأول مذهب الكوفيين وهو الجواز مطلقاً، أعني نظماً ونثراً. الثاني: المنعُ مطلقاً، وهو مذهبُ المبرد[4]. الثالث: مَنْعُه من النثر وجوازُه في الشعرِ، وهو مذهبُ سيبويه[5]، وأنشدَ الكسائي على ذلك[6]:

---

(١) المحرر ٢/٣٨٠.

(٢) البحر ٢/٣٥٧؛ شواذ القراءات ١٨.

(٣) المحرر ٢/٣٨٠. (٤) المقتضب ٤/١٥٨. (٥) الكتاب ١/١٠٠.

(٦) الأبيات لعمرو بن لحاء، وهي في المقرب ١/١٤٠؛ وابن يعيش ٦/٨٣؛ والعيني ٣/٥٨٣؛ والأشموني ٣/١١؛ والبحر ٣/٣٥٧؛ والرواية المشهورة «غُلْبَ الذَّفارى» بدلاً من رواية المؤلف، وينبغي إشباع حركة الباء من «الرقاب». ومدارة الاخفاف أي: أخفافها مدورة؛ ومجمراتها: أي صلبة. وغُلْبَ الذَّفارى: غليظ الرقبة؛ والعَفَرْنِيات: ج: عَفَرْنَاة وهي القوية، والكُومَ: ج كوماء: عظيمة السنام؛ والسُّرَاة: ج سُرَّة؛ وسرة وادقة: سمينة.

١١٤٢ـ أَنْعَتُها إنِّيَ مِنْ نُعَّاتِها مُدارةَ الأخفافِ مُجْمَرَّاتِها
غُلْبَ الرِّقابِ وعَفَرْ نِياتِها كُومَ الذُّرى وادِقَةً سُرَّاتِها

ووجه ضعفِه عند سيبويه في النثر تكرُّر الضمير.

والثالث: أنه منصوبٌ على التمييز حكاه مكي[1] وغيرُه، وضَعَّفوه بأنَّ التمييز لا يكونُ إلا نكرةً، وهذا عند البصريين، وأمَّا الكوفيون فلا يَشْتَرطون تنكيرَه، ومنه عندهم: «إلا مَنْ سَفِه نفسَه»[2] و«بَطِرَت معيشَتَها»[3] وأنشدوا[4]:

١١٤٣ـ إلى رُدُحٍ من الشِّيزى مِلاءٍ لُبَابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهادِ

وقرأ ابن أبي عبلة ـ فيما نقل عنه الزمخشري ـ[5] «أَثِم قلبَه» جعل «أثم» فعلاً ماضياً مشدد العين، وفاعلُه مستترٌ فيه، «قلبه» مفعول به أي: جعل قلبَه آثماً أي: أثم هو، لأنه عَبَّر بالقلب عن ذاتِه كلها لأنه أشرفُ عضوٍ فيها.

وقرأ أبو عبدالرحمن[6]: «ولا يَكْتُموا» بياءِ الغَيْبَةِ، لأنَّ قبلَه غيباً وهم من ذَكَر في قولِه: «كاتبٌ ولا شهيدٌ»، وهو وإنْ كان بلفظِ الإفراد فالمرادُ به الجَمْعُ، ولذلك اعتبَرَ معناه في قراءة أبي عبدالرحمن فجَمَعَ في قولِه: «ولا يكتموا».

---

(١) المشكل ١/١٢١ وحكاه عن أبي حاتم ثم ضعَّفه.
(٢) الآية ١٣٠ من البقرة.
(٣) الآية ٥٨ من القصص.
(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت وهو في ديوانه ٢٧٠، كما ينسب إلى أبي الصلت وابن الزِّبعرى وهو في اللسان: شيز؛ والمقرب ١/١٦٣؛ والهمع ١/٨٠؛ والدرر ١/٥٣. والردح: ج رداح وهي الجفنة العظيمة. والشيزى: جفان من خشب؛ ولباب البر: الفالوذ؛ تلبك: تُخْلط.
(٥) الكشاف ١/٤٠٦.
(٦) البحر ٢/٣٥٨.

وقد اشتملَتْ هذه الآياتُ على أنواع من البديعِ منها: التجنيسُ المغايرُ في «تداينْتُم بدَيْن» ونظائره، والمماثلُ في قولِه: «ولا تكتموا الشهادة ومَنْ يكتُمْها» والطباقُ في «تَضِلَّ» و«تذكِّر» و«صغيراً وكبيراً»، وهي كثيرةٌ، وتؤخذ مِمَّا تقدَّم فلا حاجةَ إلى التكثير بذكرِها. وقرأ السلمي[1] أيضاً: «واللهُ بما يعملون» بالغيبة جرياً على قراءته بالغَيْبَة.

آ. (٢٨٤) **قوله تعالى: ﴿فيغفرُ﴾**: قرأ ابن عامر[2] وعاصم برفع «يغفرُ» و«يعذبُ»، والباقون من السبعةِ بالجزم. وقرأ ابنُ عباس والأعرج وأبو حيوة: «فيغفرَ» بالنصب.

فأمَّا الرفعُ فيجوزُ أَنْ يكونَ رفعُه على الاستئنافِ، وفيه احتمالان، أحدُهما: أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ أي: فهو يغفرُ. والثاني: أنَّ هذه جملةٌ فعليةٌ من فعلٍ وفاعلٍ عُطِفَتْ على ما قبلها. وأمّا الجزمُ فللعطفِ على الجزاءِ المجزوم.

وأمَّا النصبُ فبإضمارِ «أَنْ» وتكونُ هي وما في حَيِّزها بتأويلِ مصدرٍ معطوف على المصدر المتوهَّم من الفعلِ قبلَ ذلك تقديره: تكنْ محاسبةٌ فغفرانٌ وعذابٌ. وقد رُوي قولُ النابغة بالأوجهِ الثلاثة وهو[3]:

١١٤٤ـ فإنْ يَهْلِكْ أبو قابوسَ يَهْلِكْ ربيعُ الناسِ والبلدُ الحرامُ
ونأخذْ بعدَه بذِنابِ عيشٍ أجَبَّ الظهرِ ليسَ له سَنامُ

بجزمِ «نأخذ» عطفاً على «يَهْلك ربيع» ونصبِهِ ورفعِه، على ما ذكرتُه لك

---

(١) البحر ٣٥٨.
(٢) السبعة ١٩٥؛ الكشف ١/٣٢٣؛ القرطبي ٣/٤٢٤؛ البحر ٢/٢٦٠.
(٣) تقدم برقم ٧٢٨.

في «فَيغفر» وهذه قاعدةٌ مطردةٌ[1]: وهي أنه إذا وقع بعدَ جزاءِ الشرط فعلٌ بعد فاءٍ أو واوٍ جازَ فيه هذه الأوجُهُ الثلاثةُ، وإن توسَّطَ بين الشرطِ والجزاءِ جاز جزمُه ونصبُه وامتنع رفعُه نحو: إن تأتني فَتَزُرْني أو فتزورَني، أو وتزرْني أو وتزورَني.

وقرأ الجعفيّ وطلحة بن مصرف وخلاد: «يَغْفِرْ» بإسقاطِ الفاء، وهي كذلك في مصحفِ عبدالله، وهي بدلٌ من الجوابِ كقوله تعالى: «ومن يفعلْ ذلك يَلْقَ أثاماً يضاعَفْ له العذابُ»[2]. وقال أبو الفتح[3]: «وهي على البدلِ من «يُحاسِبْكم» فهي تفسيرٌ للمحاسبة» قال الشيخ[4]: «وليس بتفسيرٍ، بل هما مترتِّبان على المحاسَبَةِ». وقال الزمخشري[5]: «ومعنى هذا البدلِ التفصيلُ لجملة الحساب لأنَّ التفصيلَ أوضحُ من المفصَّلِ، فهو جارٍ مجرى بَدَلِ البعضِ من الكلِ أو بدلِ الاشتمال، كقولك: «ضربتُ زيداً رأسه» و«أحببتُ زيداً عقله»، وهذا البدلُ واقعٌ في الأفعالِ وقوعَه / في الأسماءِ لحاجةِ [١٢٠/ب] القبيلين[6] إلى البيان».

قال الشيخ[7]: «وفيه بعضُ مناقشةٍ: أمَّا الأولُ فقولُه: «ومعنى هذا البدلِ التفصيلُ لجملةِ الحسابِ» وليس العذابُ والغفرانُ تفصيلاً لجملةِ الحسابِ، لأنَّ الحسابَ إنما هو تعدادُ حسناتِه وسيئآتِه وحصرُها، بحيث لا يَشُذُّ شيءٌ منها، والغفرانُ والعذابُ مترتِّبان على المحاسَبَة، فليست المحاسبةُ مفصَّلةً بالغفرانِ والعذابِ. وأمّا ثانياً فلقوله بعد أنْ ذَكَر بدلَ البعض

---

(١) انظر: المقتضب ٢/٦٦؛ ابن عقيل ٢/٢٩٨.
(٢) الآية ٦٨ ـ ٦٩ من الفرقان.
(٣) المحتسب ١/١٤٩.
(٤) البحر ٢/٣٦١.
(٥) الكشاف ١/٤٠٧.
(٦) أي: الاسم والفعل.
(٧) البحر ٢/٣٦١.

من الكل وبدلَ الاشتمال: «وهذا البدلُ واقعٌ في الأفعالِ وقوعَه في الأسماءِ لحاجةِ القبيلين إلى البيان» أمَّا بدلُ الاشتمال فهو يمكنُ، وقد جاءَ لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ على الجنسِ وتحتَه أنواعٌ يشتمِلُ عليها، ولذلك إذا وَقَع عليه النفيُ انتفَتْ جميعُ أنواعه، وأمَّا بدلُ البعضِ من الكلِّ فلا يمكنُ في الفعل إذ الفعلُ لا يقبلُ التجزُّؤ، فلا يُقال في الفعلِ له كل وبعض إلا بمجازٍ بعيدٍ، فليس كالاسم في ذلك، ولذلك يَسْتَحِيل وجود بدل البعض من الكل في حق الله تعالى، إذ الباري تعالى لا يتقسم ولا يتبعض.

قلت: ولا أدري ما المانعُ من كونِ المغفرةِ والعذابِ تفسيراً أو تفصيلاً للحساب، والحسابُ نتيجتُه ذلك، وعبارةُ الزمخشري هي بمعنى عبارة ابن جني. وأمَّا قولُه: «إنَّ بدلَ البعضِ من الكل في الفعلِ متعذرٌ، إذ لا يتحقق فيه تجزُّؤ» فليس بظاهرٍ، لأنَّ الكليةَ والبعضيةَ صادقتان على الجنس ونوعِه، فإنَّ الجنسَ كلٌّ والنوعَ بعضٌ. وأمَّا قياسُه على الباري تعالى فلا أدري ما الجامع بينهما؟ وكان في كلامِ الزمخشري ما هو أولى بالاعتراض عليه. فإنه قال[1]: «وقرأ الأعمش: «يَغْفر» بغير فاءٍ مجزوماً على البدلِ من «يحاسِبْكم» كقوله[2]:

١١٤٥ـ متى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارِنا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجا

وهذا فيه نظرٌ؛ لأنه لا يطابق ما ذكره بعدَ ذلك كما تقدَّم حكايتُه عنه؛ لأن البيت قد أُبْدِل فيه من فعلِ الشرط لا من جوابِه، والآية قد أُبْدل فيها من نفسِ الجواب، ولكنَّ الجامعَ بينهما كونُ الثاني بدلاً مِمَّا قبلَه وبياناً له.

---

(١) الكشاف ١/٤٠٧.

(٢) تقدم برقم ١٧٣.

وقرأ[1] أبو عمرو بإدغام الراء في اللام والباقون بإظهارها. وأظهر[2] الباءَ قبل الميم هنا ابن كثير بخلافٍ عنه، وورش عن نافع، والباقون بالإدغام. وقد طَعَن قومٌ على قراءةِ أبـي عمرو لأنَّ إدغام الراءِ في اللام عندهم ضعيفٌ.

قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلت: «كيف يَقْرأ الجازم»[4]؟ قلت: يُظْهِر الراءَ ويُدْغِم الباء، ومُدْغِمُ الراءِ في اللامِ لا حنٌ مخطىء خطأً فاحشاً، وراويه عن أبـي عمروٍ مخطىءٌ مرتين، لأنه يَلْحَنُ ويَنْسُبُ إلى أعلمِ الناس بالعربية ما يـؤذن بجهلٍ عظيم، والسببُ في هذه الروايات قلةُ ضبطِ الرواة، وسببُ قلةِ الضبطِ قلةُ الدراية، ولا يَضْبِط نحوَ هذا إلا أهلُ النحو» قلت: وهذا من أبـي القاسم غير مَرْضِيٍّ، إذ القُرَّاء مَعْنِيُّون بهذا الشـأن، لأنهم تَلقَّوا عن شيوخهم الحرفَ بعد الحرفِ، فكيف يَقِلُّ ضبطُهم؟ وهو أمرٌ يُدْرَكُ بالحسِّ السمعي، والمانعُ من إدغام الراءِ في اللامِ والنونِ هو تكريرُ الراءِ وقوتها، والأقوى لا يدغم في الأضعف، وهذا مَذهبُ البصريين: الخليل وسيبويه[5] ومَنْ تَبِعهما، وأجاز ذلك الفراء والكسائي والرؤاسي[6] ويعقوب الحضرمي ورأسُ البصريين أبو عمرو، وليس قولُه: «إن هذه الروايةَ غَلَطٌ عليه» بمُسَلَّم. ثم ذكر الشيخ[7] نقولاً عن القراء كثيرةً هي منصوصة في كتبهم، فلم أرَ لذكرها هنا فائدةً، فإنَّ مجموعها مُلَخَّصٌ فيما ذكرته، وكيف يُقال إن الراوي ذلك عن

---

(١) السبعة ١٢١؛ البحر ٢/٣٦١.

(٢) أي الباء من «يعذب» والميم من «من يشاء»، وهذا الإدغام على قراءة من جزم.

(٣) الكشاف ١/٤٠٧.

(٤) أي: الذي جزم من القُرَّاء.

(٥) الكتاب ٢/٤١٧.

(٦) محمد بن الحسن، أستاذ الكسائي وله: كتاب الإفراد والجمع؛ والفيصل؛ ولم تذكر (٧) وفاته. انظر: البغية ١/٨١.
البحر ٢/٣٦٢.

أبي عمرٍو مخطىءٌ مرتين، ومن جملة رُواته اليزيديُّ إمامُ النحوِ واللغةِ، وكان ينازع الكسائي رئاسته، ومحلُّه مشهور بين أهلِ هذا الشأن.

آ. (٢٨٥) **قوله تعالى: ﴿والمؤمنون﴾**: يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أنه مرفوعٌ بالفاعليةِ عطفاً على «الرسول» فيكونُ الوقفُ هنا، ويَدُلُّ على صحةِ هذا ما قرأ به أمير[1] المؤمنين عليُّ ابن أبي طالب: «وآمن المؤمنون»، **فَأَظْهَر** الفعلَ، ويكون قولُه: «كلٌّ آمَن» جملةً من مبتدإٍ وخبر يَدُلُّ على أنَّ جميعَ مَنْ تقدَّم ذكرُه آمَنَ بما ذكر. والثاني: أن يكون «المؤمنون» مبتدأً، و«كلٌّ» مبتدأٌ ثانٍ، و«آمن» خبرٌ عَنْ «كل» وهذا المبتدأ وخبرهُ خبرُ الأولِ، وعلى هذا فلا بُدَّ من رابطٍ بين هذه الجملةِ وبين ما أخبر بها عنه، وهو محذوفٌ تقديرُه: «كلٌّ منهم» وهو كقولهم: «السَّمْنُ منوانِ بدرهم» تقديرُه: منوانِ منه. قال الزمخشري[2]: «والمؤمنون إنْ عُطِفَ على الرسول كان الضميرُ الذي التنوينُ نائبٌ عنه في «كل» راجعاً إلى «الرسول» و«المؤمنون» أي: كلهم آمن بالله وملائكتِه وكتبِهِ ورسلِه من المذكورين ووُقِفَ عليه، وإن كان مبتدأ كان الضميرُ للمؤمنين».

فإن قيل: هل يجوزُ أَنْ يكون «المؤمنون» مبتدأ، و«كلٌّ» تأكيدٌ له، و«آمن» خبرُ هذا المبتدأ، فالجوابُ أنَّ ذلك لا يجوزُ لأنهم نَصُّوا على أنَّ «كُلًّا» وأخواتِها لا تَقَعُ تأكيداً للمعارف إلا مضافةً لفظاً لضميرِ الأولِ، ولذلك رَدُّوا قولَ مَنْ قال: «إنَّ كُلًّا في قراءة من قرأ: «إنَّا كُلًّا فيها»[3] تأكيدٌ لاسم إنَّ.

---

(١) البحر ٢/٣٦٤.

(٢) الكشاف ١/٤٠٧.

(٣) «قال الذين استكبروا إنَّا كل فيها» الآية ٤٨ من غافر، وما ذكره المؤلف قراءة عيسى وابن السميفع. انظر: القرطبي ١٥/٣٢١.

وقرأ الأخَوَان[1] هنا «وكتابِه» بالإفراد والباقون بالجمعِ. وفي سورة التحريم[2] قرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم بالجمعِ والباقون بالإفراد. فتلخَّص من ذلك أنَّ الأخوين يقرآن بالإفراد في الموضعين، وأنَّ أبا عمرو وحفصاً يقرآن بالجمعِ في الموضعين، وأنَّ نافعاً وابن كثير وابن عامر وأبا بكر عن عاصم قرؤوا بالجمعِ / هنا وبالإفرادِ في التحريم. [١٢١/أ]

فأمَّا الإفرادُ فإنه يُراد به الجنسُ لا كتابٌ واحدٌ بعينِه، وعن ابن عباس: «الكتاب أكثر من الكتب» قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلت: كيف يكون الواحدُ أكثرَ من الجمع؟ قلت: لأنه إذا أُريد بالواحدِ الجنسُ، والجنسيةُ قائمةٌ في وحدات الجنس كلِّها لم يَخْرُجْ منه شيء، وأمَّا الجمعُ فلا يَدْخُل تحته إلاَّ ما فيه الجنسية من الجموع». قال الشيخ[4]: «وليس كما ذكر لأنَّ الجمعَ متى أُضِيف أو دَخَلَتْه الألفُ واللامُ [الجنسية][5] صارَ عامًّا، ودلالةُ العامِّ دلالةٌ على كلِّ فردٍ فردٍ، فلو قال: «أَعْتَقْتُ عبيدي» لشمل ذلك كلَّ عبدٍ له، ودلالةُ الجمعِ أظهرُ في العموم من الواحدِ سواءٌ كانت فيه الألفُ واللامُ أو الإضافةُ، بل لا يُذْهَبُ إلى العموم في الواحدِ إلاَّ بقرينةٍ لفظيةٍ كَأَنْ يُسْتَثْنَى منه أو يوصفَ بالجمعِ نحو: «إنَّ الإنسانَ لفي خسرٍ إلاَّ الذين آمنوا»[6] «أهلك الناسَ الدينارُ الصُّفر والدرهم البيض» أو قرينةٍ معنويةٍ نحو: «نيَّةُ المؤمنِ أبلغُ مِنْ عملِه» وأقصى حالِهِ أن يكونَ مثلَ الجمعِ العامِّ إذا أريد به العمومُ» قلت: للناس خلافٌ في الجمعِ المحلَّى بأَلْ أو المضافِ: هل عمومُه بالنسبةِ إلى مراتبِ الجموعِ أم إلى أعمَّ من ذلك، وتحقيقُه في علم الأصول.

---

(١) الأخوان: حمزة والكسائي. وانظر: ١٩٥؛ والكشف ١/٣٢٣.
(٢) الآية ١٢.
(٣) الكشاف ١/٤٠٧.
(٤) البحر ٢/٣٦٥.
(٥) زيادة من البحر.
(٦) الآية ٢ من العصر.

وقال الفارسي: «هذا الإفرادُ ليس كإفراد المصادر وإنْ أريدَ بها الكثيرُ كقولِه تعالى: «وادْعُوا ثبوراً كثيراً»[1] ولكنه كما تُفْرَدُ الأسماءُ التي يُرَاد بها الكثرةُ نحو: كَثُرَ الدينارُ والدرهمُ، ومجيئها بالألف واللامِ أكثرُ من مجيئها مضافةً، ومن الإضافةِ: «وإن تَعُدُّوا نعمَةَ الله لا تُحْصوها»[2] وفي الحديث: «مَنَعَتِ العراقُ درهَمَها وقَفِيزها»[3] يُراد به الكثيرُ، كما يُراد بما فيه لامُ التعريفُ». قال الشيخ[4]: «انتهى ملخصاً، ومعناه أنَّ المفردَ المحلَّى بالألفِ واللامِ يَعُمُّ أكثرَ من المفردِ المضافِ».

قلت: وليس في كلامه ما يدُلُّ على ذلك البتةَ، إنما فيه أنَّ مجيئها في الكلامِ مُعَرَّفةً بأل أكثرُ من مجيئها مضافةً، وليس فيه تَعَرُّضٌ لكثرةِ عمومٍ ولا قِلَّتِهِ.

وقيل: المرادُ بالكتابِ هنا القرآن فيكونُ المرادُ الإفرادَ الحقيقي. وأمَّا الجمعُ فلإرادةِ كلِّ كتابٍ، إذ لا فرق بين كتابٍ وكتابٍ، وأيضاً فإنَّ فيه مناسبةً لِما قبلَه وما بعدَه من الجمعِ.

ومَنْ قَرَأ بالتوحيدِ في التحريم فإنما أراد به الإنجيلَ كإرادة القرآن هنا، ويجوزُ أن يُرادَ به أيضاً الجنسُ. وقد حَمَل على لفظ «كُل» في قوله: «آمن» فَأَفْرَدَ الضميرَ وعلى معناه فجمع في قوله: «وقالوا سَمِعْنَا». قال الزمخشري[5]: «ووحَّد ضمير «كل» في «آمَنَ» على معنى: كُلُّ واحدٍ منهم آمَنَ، وكان يجوزُ أن يُجْمَعَ كقولِه تعالى: «وكلٌّ أَتَوه داخِرين»[6].

---

(١) الآية ٢٤ من الفرقان. وانظر: الحجة ٢/١٧٨ (خ).

(٢) الآية ٣٤ من إبراهيم.

(٣) رواه مسلم في باب الفتن ٤/٢٢٢٠؛ وابن حنبل ٢/٢٦٢.

(٤) البحر ٢/٣٦٤ أي انتهى كلام الفارسي، لأن المؤلف نقله عن صاحب البحر.

(٥) الكشاف ١/٤٠٧.

(٦) الآية ٨٧ من النمل.

وقرأ يَحْيى بن يَعْمر ـ ورُويت عن نافع ـ «وكُتْبِهِ ورُسْلِهِ» بإسكانِ العينِ فيهما. ورُوي عن الحسن وأبي عمرو تسكينُ سين «رُسْله».

قوله: «لا نُفَرِّق» هذه الجملةُ منصوبةٌ بقولٍ محذوف تقديرُه: يقولون لا نُفرِّق، ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: يقول، يعني يجوزُ أَنْ يراعى لفظُ «كل» تارةً ومعناها أخرى في ذلك القولِ المقدرِ، فَمَنْ قَدَّر «يقولون» راعى معناها، وَمَنْ قدَّر «يقول» راعى لفظَها، وهذا القَولُ المضمرُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ ويجوزُ أَنْ يكونَ في محلِّ رفعٍ لأنه خبرٌ بعد خبرٌ، قاله الحوفي.

والعامَّةُ على «لا نفرِّقُ» بنون الجمعِ. وقرأ[٢] ابن جبير وابن يعمر وأبو زرعة[٣] ويعقوب، ورُويت عن أبي عمرو أيضاً: «لا يُفَرِّقُ» بياء الغيبة حملاً على لفظ «كل». وروى هارون[٤] أن في مصحف عبدالله «لا يُفَرِّقون» بالجمعَ حَمْلا على معنى «كل»، وعلى هاتين القراءتين فلا حاجةَ إلى إضمارِ قولٍ، بل الجملةُ المنفيةُ بنفسِها: إمَّا في محلِّ نصبٍ على الحالِ، وإمَّا في محلِّ رفعٍ خبراً ثانياً كما تقدَّم في ذلك القولِ المضمرِ.

قوله: «بين أحد» متعلِقٌ بالتفريقِ، وأُضيف «بين» إلى أحد وهو مفرد، وإنْ كان يقتضي إضافَتَه إلى متعدد نحو: «بين الزيدين» أو «بين زيد وعمرو»، ولا يجوزُ «بين زيد» ويَسْكُت: إمَّا لأنَّ «أحداً» في معنى العموم وهو «أحد» الذي لا يُسْتعمل إلا في الجَحْد ويُراد به العمومُ، فكأنه قيل: لا نفرِّقُ بين

---

(١) البحر ٢/٣٦٥؛ الشواذ لابن خالويه ١٨.

(٢) البحر ٢/٣٦٥؛ القرطبي ٣/٤٢٩.

(٣) أبو زرعة بن عبدالله البجلي، روى عن أبي هريرة ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات ابن سعد ٦/٢٩٧.

(٤) هارون بن موسى العتكي البصري، روى عن عاصم وأبي عمرو روى عنه علي ابن نصر. مات قبل المئتين. انظر: طبقات القراء ٢/٣٤٨.

الجميعِ من الرسل. قال الزمخشري[1]: «كقوله: فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين»[2]، ولذلكَ دَخَل عليه «بين» وقال الواحدي: «وبين» تقتضي شيئين فصاعداً، وإنما جاز ذلك مع «أحد» وهو واحدٌ في اللفظِ، لأنَّ «أحداً» يجوزُ أَنْ يُؤَدَّى عن الجميعِ، قال الله تعالى: «فما مِنْكم من أحدٍ عنه حاجزين» وفي الحديث: «ما أُحِلَّتْ الغنائمُ لأحدٍ سودِ الرؤوسِ غيرِكم»[3] يعني فوصَفَه بالجمع، لأنَّ المرادَ به جمعٌ. قال: «وإنَّما جَازَ ذلكَ لأن «أحداً» ليس كرجل يجوز أن يُثَنَّى ويُجْمع، وقولُك: «ما يفعل هذا أحدٌ» تريد ما يفعلُه الناسُ كلُّهم، فلمَّا كان «أحد» يؤدَّى عن الجميع جاز أَنْ يُسْتعمل معه لفظُ «بَيْن» وإنْ كان لا يجوز أَنْ تقولَ: «لا نفرِّقُ بين رجلٍ منهم».

قلت: وقد رَدَّ بعضُهم هذا التأويلَ فقال: «وقيل إنَّ «أحداً» بمعنى جميع، والتقديرُ: بين جميعِ رسلِه» ويَبْعُدُ عندي هذا التقديرُ، لأنه لا ينافي كونَهم مفرِّقين بين بعضِ الرسلِ، والمقصودُ بالنفي هو هذا؛ لأن اليهود والنصارى ما كانوا يُفَرِّقون بين كلِّ الرسلِ بل البعضُ. وهو محمد صلى الله عليه وسلم فَثَبَت أنَّ التأويل الذي ذكروه باطلٌ، بل معنى الآية: لا نفرِّق بين أحدٍ من رسلِهِ وبين غيرِهِ في النبوة، وهذا وإنْ كان في نفسه صحيحاً إلا أنَّ القائلين بكونِ «أحد» بمعنى جميع، وإنما يريدون في العمومِ المُصَحِّح لإضافة «بين» إليه /، ولذلك يُنَظِّرونه بقوله تعالى: «فما منكم من أحدٍ»، وبقوله[4]:

[١٢١/ب] ١١٤٦ـ إذا أمورُ الناسِ دِيكَتْ دَوْكاً لا يَـرْهَبُـون أحـداً رَأَوْكـا

فقال: «رَأَوْكَ» اعتباراً بمعنى الجميعِ المفهومِ من «أحد».

---

(١) الكشاف ١/٤٠٧.

(٢) الآية ٤٧ من الحاقة.

(٣) رواه الترمذي في تفسير سورة ٧ (التحفة ٤/١١٣)؛ وابن حنبل ٢/٢٥٢.

(٤) البيت منسوب لرؤبة وليس في ديوانه، وهو في القرطبي ٣/٤٢٩؛ والبحر ٢/٣٦٥.

وإمَّا لأن[1] ثَمَّ معطوفاً محذوفاً لدلالةِ المعنى عليه، والتقديرُ: «لا نفرِّقُ بين أحدٍ من رسلهِ وبين أحدٍ، وعلى هذا فأحد هنا ليس الملازمَ للجحدِ ولا همزتُه أصليةٌ بل هو «أحد» الذي بمعنى واحد وهمزتُه بدلٌ من الواو، وحَذْفُ المعطوفِ كثيرٌ جداً [نحو]: «سرابيلَ تَقِيكم الحَرَّ»[2] أي: والبرد، [وقوله][3]:

١١٤٧ـ فما كانَ بين الخيرِ لو جاءَ سالماً أبـو حُجُرٍ إلَّا ليـالٍ قـلائِـلُ

أي: بينَ الخيرِ وبيني.

و «مِنْ رسله» في محلِّ جرٍ لأنه صفةٌ لـ «أحد»، و «قالوا» عطفٌ على «آمَنَ»، وقد تقدَّم أنه حَمَل على معنى «كُل».

قوله: «غفرانَك» منصوبٌ: إمَّا على المصدريةِ. قال الزمخشري[4]: «منصوبٌ بإضمارِ فعلِه، يقال: «غفرانَك لا كُفْرانَك» أي: نَسْتغفرك ولا نَكْفرك» فقدَّره جملةً خبريةً، وهذا ليس مذهبَ سيبويه، إنما مذهبُه[5] تقديرُ ذلك بجملةٍ طلبية كأنه قيل: «اغفِر غفرانَك». ونَقَلَ ابنُ عطيَة[6] هذا قولاً عن الزجاج[7]، والظاهر أنَّ هذا من المصادرِ اللازمِ إضمارُ عاملِها لنيابتِها عنه، وقد اضطربَ فيها كلامُ ابن عصفور[8]، فَعَدَّها تارةً مع ما يلزمُ فيه إضمارُ الناصبِ نحو: «سبحانَ الله وريْحَانَه»[9]، و «غفرانَك لا كفرانَك»،

---

(١) قوله «وإما» معطوف على «إما» التي وردت في أول بحثه في الكلمة.
(٢) الآية ٨١ من النحل.
(٣) تقدم برقم ٧٤٦.
(٤) الكشاف ١/٤٠٧.
(٥) الكتاب ١/١٦٤.
(٦) المحرر ٢/٣٨٨.
(٧) معاني القرآن ١/٣٧٠، وقدَّر الآية بقوله: «اغفر غفرانك».
(٨) انظر: شرح الجمل له ٢/٤٠٧. (٩) ريحانه: رزقه. وانظر: اللسان: «روح».

وتارةً مع ما يجوزُ إظهارُ عاملِهِ. والطلبُ في هذا البابِ أكثرُ، وقد تقدَّم لك نحوٌ من هذا في أولِ الفتحة.

والمصير: اسمُ مصدرٍ مِنْ صارَ يصير أي: رَجَعَ، وقد تقدَّم لك في قوله: «المحيض»[1] أنَّ في المَفْعِل من الفعلِ المعتلِّ العينِ بالياءِ ثلاثةَ مذاهبَ وهي: جريانُه مَجْرَى الصحيح، فيُبْنى اسمُ المصدرِ منه على مَفْعَل بالفتح، والزمانُ والمكانُ بالكسرِ نحو: ضَرَبَ يَضْرِبَ مَضْرِباً، أو يُكْسَرُ مطلقاً، أو يُقْتَصَرُ فيه على السَّماعِ فلا يَتَعَدَّى وهو أعدلُها. ويُطلَق المصيرُ على المعنى، ويُجْمَعُ على مُصْران كرغيفَ ورُغْفان، ويُجْمَع مُصْران على مَصَارين.

آ. (٢٨٦) **قوله تعالى: ﴿لا يُكَلِّفُ اللهُ نفساً إلا وُسْعَها﴾:** «وُسْعَها» مفعولٌ ثانٍ. وقال ابنُ عطية[2]: «يُكَلِّفُ» يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ، أحدُهما محذوفٌ، تقديرُه: عبادةً أو شيئاً». قال الشيخ[3]: «إن عَنى أنَّ أصلَه كذا فهو صحيحٌ، لأنَّ قولَه: «إلاَّ وُسْعَها» استثناءٌ مفرغٌ من المفعولِ الثاني، وإنْ عَنَى أنَّه محذوفٌ في الصناعة فليس كذلك، بل الثاني هو«وُسْعَها»نحو: «ما أعطَيْتُ زيداً إلا درهماً» و«ما ضربْتُ إلا زيداً» هذا في الصناعة هو المفعولُ وإن كانَ أصلُه: ما أعطيت زيداً شيئاً إلاَّ درهماً». والوُسْعُ: ما يَسَعُ الإنسانَ، ولا يَضِيقُ عليه، ولا يَخْرج منه.

وقرأ ابنُ أبـي عَبْلَة[4]: «إلا وَسِعَها» جَعَلَه فعلاً ماضياً، وخَرَّجُوا هذه القراءةَ على أنَّ الفعلَ فيها صلةٌ لموصولٍ محذوفٍ تقديرُه: «إلاَّ ما وَسِعَها»

---

(١) الآية ٢٢٢ من البقرة.

(٢) المحرر ٢/٣٩٠.

(٣) البحر ٢/٣٦٦.

(٤) الكشاف ١/٤٠٨؛ والبحر ٢/٣٦٦.

وهذا الموصولُ هو المفعولُ الثاني كما كان «وُسْعَها» كذلك في قراءةِ العامةِ، وهذا لا يجوزُ عند البصريين، بل عند الكوفيين، على أنَّ إضمارَ مثلِ هذا الموصولِ ضعيفٌ جداً إذ لا دلالةَ عليه، وهذا بخلافِ قولِ الآخر[1]:

١١٤٨ـ ما الذي دَأْبُه احتياطٌ وحَزْمٌ وهواهُ أَطاعَ يَسْتَوِيان

وقول حسان أيضاً[2]:

١١٤٩ـ أَمَنْ يَهْجُو رسولَ الله منكم ويَمْدَحُه ويَنْصُرُه سَواءُ

وقد تقدَّم تحقيقُ هذا. وهل لهذه الجملةِ محلٌّ من الإعراب أم لا؟ الظاهرُ الثاني لأنها سِيقَتْ للإخبارِ بذلك، وقيل: بل محلُّها نصبٌ عطفاً على «سَمِعْنا» و «أَطَعْنَا» أي: وقالوا أيضاً: لا يُكَلِّفُ اللهُ نفساً. وقد خُرِّجَتْ هذه القراءةُ على وجهٍ آخرَ: وهو أَنْ تَجْعَلَ المفعولَ الثاني محذوفاً لفَهْمِ المعنى، وتَجْعَلَ هذه الجملة الفعلية في محلِّ نصبٍ صفةً لهذا المفعولِ، والتقديرُ: لا يُكَلِّفُ اللهُ نفساً شيئاً إلاَّ وَسِعَها. قال ابن عطية[3]: «وفي قراءةِ ابن أبي عبلة تَجَوُّزٌ لأنه مقلوبٌ، وكان وجهُ اللفظِ: إلا وَسِعَتْه كما قال: «وَسِعَ كرسيُّه السمواتِ والأرضَ»[4] «وَسِع كلَّ شيء عِلْما»[5]، ولكن يجيءُ هذا من باب: «أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رأسي».

قوله: «لها ما كَسَبَتْ» هذه الجملةُ لا محلَّ لها لاستئنافِها وهي كالتفسيرِ لِما قبلها؛ لأنَّ عَدَمَ مؤاخذتِها بكسْبِ غيرِها واحتمالَها ما حَصَّلَتْهُ هي فقط من

---

(١) تقدم برقم ٧٨٩.
(٢) تقدم برقم ٧٩٠.
(٣) المحرر ٢/٣٩٠.
(٤) الآية ٢٥٥ من البقرة.
(٥) الآية ٩٨ من طه.

جملةِ عدمِ تكليفِها بما لا تَسَعُه. وهل يظهرُ بين اختلافِ لفظَيْ فعلِ الكسبِ معنىً أم لا؟ فقال بعضُهم: نعم، وفَرَّقَ بأنَّ الكسبَ أَعَمُّ، إذ يقال: «كَسَب» لنفسِه ولغيرِه، و«اكتسب» أخصُّ؛ إذ لا يقال: «اكتسب لغيرِه» وأنشدَ قولَ الحطيئة[1]:

١١٥٠ـ أَلْقَيْتَ كاسِبَهم في قَعْرِ مُظْلِمَةٍ . . . . . .

ويقال: هو كاسبُ أهلِه، ولا يُقالُ: مكتسبُ أهلِه.

وقال الزمخشري[2]: «فإنْ قلت: لِمَ خَصَّ الخيرَ بالكَسْب والشرَّ بالاكتسابِ؟ قلت: في الاكتساب اعتمالٌ، ولمَّا كان الشرُّ مِمَّا تَشْتهيه النفسُ وهي منجذبةٌ إليه وأمَّارةٌ به كانَتْ في تحصيلِهِ أَعْمَلَ وآجَدَ فَجُعِلَتْ لذلك مكتسبةً فيه، ولمَّا لم تكنْ كذلكَ في بابِ الخيرِ وُصِفَتْ بما لا دلالةَ فيه على الاعتمالِ».

وقال ابنُ عطية[3]: «وكَرَّر فعلَ الكسبِ فَخَالَفَ بين التصريف حُسْناً لنمطِ الكلامِ، كما قال تعالى: «فَمَهِّلِ الكافرين أَمْهِلْهُم»[4] هذا وجهٌ، والذي يَظْهَرُ لي في هذا أنَّ الحسناتِ هيَ مما يُكْسَبُ دونَ تكلُّفٍ، إذ كاسبُها على جادَّةِ أمرِ الله ورَسْمِ شَرْعِه، والسيئاتُ تكتسب ببناء المبالَغَة، إذ كاسبُها يَتَكَلَّفُ في أَمرِها خَرْقَ حجابِ نَهْيِ الله تعالى، ويَتجاوَزُ إليها / فَحَسُنَ في [١٢٢/أ] الآية مجيءُ التصريفَيْنِ إحرازاً لهذا المعنى». وقال بعضُهم[5]: «لا فَرْقَ، وقد

---

(١) عجزه:

فاغفرْ عليكَ سلامُ الله يا عمرُ

وهو في ديوانه ٢٠٨؛ والكامل ٥٤٢.

(٢) الكشاف ١/٤٠٨.

(٣) المحرر ٢/٣٩١.

(٤) الآية ١٧ من الطارق.

(٥) وهو قول أبي حيان في البحر ٢/٣٦٧.

جاء القرآن بالكسب والاكتساب في موردٍ واحدٍ. قال تعالى: «كلُّ نفسٍ بما كَسَبَتْ رهينةٌ»[1]. وقال تعالى: «ولا تَكْسِبُ كلُّ نفسٍ إلَّا عليها»[2] وقال تعالى: «بَلَى مَنْ كَسَبَ سيئةً»[3]، وقال تعالى: «بغيرِ ما اكتسبوا»[4] فقد استعمل الكَسْب والاكتسابَ في الشرِّ».

وقال أبو البقاء[5]: «وقال قومٌ: لا فَرْقَ بينهما، وذكر نحواً مِمَّا تقدَّم. وقال آخرون: «افتْعَلَ يَدُلُّ على شدَّة الكَلَفِة. وفعلُ السيئة شديدٌ لِما يُؤول إليه». وقال الواحدي: «الصحيحُ عند أهلِ اللغة أن الكسبَ والاكتسابَ واحدٌ لا فرقَ بينهما، قال ذو الرمة[6]:

١١٥١ـ ..... ألفَى أباه بذاك الكسبِ يَكْتَسِبُ

قلت: وإنما أتى في الكسبِ باللامِ وفي الاكتسابِ بـ «على»؛ لأنَّ اللامَ تقتضي المِلْكَ والخيرَ يُحَبُّ ويُسَرُّ به، فجيء معه بما يَقْتَضِي المِلْكَ، ولَمَّا كان الشرُّ يُحْذَرُ وهو ثِقَلٌ ووِزْرٌ على صاحبهِ جِيءَ معه بـ «على» المقتضيةِ لاستعلائهِ عليه.

وقال بعضَهم: «فيه إيذانٌ أَنَّ أَدْنى فعلٍ من أفعالِ الخير يكونُ للإنسان تكرُّماً من اللهِ على عبدِهِ حتى يصلَ إليه ما يفعلُهُ معه ابنُه من غيرِ علمِه به،

---

(١) الآية ٣٨ من المدثر.
(٢) الآية ١٦٤ من الأنعام.
(٣) الآية ٨١ من البقرة.
(٤) «والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا» الآية ٥٨ من الأحزاب.
(٥) الإملاء ١/١٢٢.
(٦) ديوانه ٩٩، وصدره:

ومُطْعَمُ الصيدِ هَبَّالٌ لِبُغْيَتِه

واللسان: هبل، والهبال: الكاسب المحتال.

لأنه من كسبِهِ في الجملةِ، بخلافِ العقوبةِ فإنه لا يُؤاخَذُ بها إلا مَنْ جَدَّ فيها واجتهَدَ». وهذا مبنيٌّ على القولِ بالفرقِ بين البنائين وهو الأظهرُ.

قوله: «لا تُؤاخِذْنا» يُقْرأ بالهمزةِ وهو من الأخْذ بالذَّنْبِ، ويُقْرَأُ بالواوِ، ويَحْتمل وجهين، أحدُهما: أَنْ يكونَ مِن الأخْذِ أيضاً، وإنما أُبْدِلَتِ الهمزةُ واواً لفتحِها وانضمامِ ما قبلها، وهو تخفيفٌ قياسي، ويَحْتمل أَنْ يكونَ من: واخذه بالواو، قاله أبو البقاء[1]. وجاء هنا بلفظِ المفاعلةِ وهو فعلُ واحدٍ، لأنَّ المسيءَ قد أَمْكَنَ من نفسِه وطَرَقَ السبيلَ إليها بفعله، فكأنه أعانَ مَنْ يعاقِبُه بذَنْبِه، ويأخذُ به على نفسِه فَحَسُنَتْ المفاعَلَةُ. ويجوزُ أَنْ يكونَ من بابِ: سافرت وعاقبت وطارقت[2].

وقرأ أُبَيّ[3]: «ربَّنا ولا تُحَمِّلْ علينا إصْراً» بتشديد الميم. قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلت: أَيُّ فرق بين هذه الشديدةِ والتي في «ولا تُحَمِّلْنا؟ قلت: هذه للمبالغةِ في حَمَّلِ عليه، وتلك لنقل «حَمَلَه» من مفعولٍ واحدٍ إلى مفعولَيْن». انتهى يعني أنَّ التضعيفَ في الأولِ للمبالغةِ ولذلك لم يتعدَّ إلا لمفعولٍ واحدٍ، وفي الثانيةِ للتعدية، ولذلك تعدَّى إلى اثنين أولُهما «نا» والثاني «ما لا طاقة لنا به».

والإِصْرُ: في الأصل الثِّقَلُ والشِّدَّة. وقال النابغة[5]:

١١٥٢ــ يا مانعَ الضَّيْمِ أَنْ يَغْشَى سَرَاتَهُمُ والحاملَ الإصرِ عنهم بعدما عَرِقُوا

---

(١) الإملاء ١/١٢٢.

(٢) طارقت النعل: صيرتها طاقاً فوق طاق، ويعني بهذا البابِ أنه بمعنى الثلاثي المهمل فليس فيه مفاعلة أو اشتراك.

(٣) شواذ القراءات ١٨؛ البحر ٢/٣٦٩.

(٤) الكشاف ١/٤٠٨.

(٥) ديوانه ــ بيروت ــ ١٢٩؛ والبحر ٢/٣٤٣؛ والزاهر ٢/٥٩.

وأُطْلِقَ على العهدِ والميثاقِ لِثِقَلِهما، كقولِه تعالى: «وأَخَذْتُمْ على ذلكم إصْري»[1] أي: عَهْدِي. «ويَضَعُ عنهم إصرَهُمْ»[2] أي: التكاليف الشاقة ثم يُطْلَقُ على كل ما يَثْقُل، حتى يُرْوى عن بعضِهم أنه فسَّر الإصرَ هنا بشماتةِ الأعداءِ وأنشد[3]:

١١٥٣ـ أَشْمَتَّ بيَ الأعداءَ حينَ هَجَرْتَني والموتُ دونَ شماتةِ الأَعْدَاءِ

ويقال: الإِصْرُ أيضاً: العَطْفُ والقَرابةُ، يُقال: «ما يَأْصِرُني عليه آصِرَةٌ» أي: ما يَعْطِفُني عليه قرابةٌ ولا رَحِمٌ، وأنشد للحطيئة[4]:

١١٥٤ـ عَطَفُوا عليَّ بغيرِ آ صِرَةٍ فقد عَظُمَ الأواصِرْ

وقيل: الإِصرُ: الأمرُ الذي تُرْبَطُ به الأشياءُ، ومنه «الإِصارُ» للحبلِ الذي تُشَدُّ به الأحْمَال، يقال: أَصَرَ يأصِرُ أَصْراً بفتحِ الهمزة، فأما بكسرها فهو اسمٌ. ويُقال بضمِّها أيضاً، وقد قُرِىء به شاذاً[5]:

وقرأ أُبَيّ[6]: «ولا تُحَمِّل علينا» بالتشديدِ مبالغةً في الفِعْلِ.

والطاقَةُ: القُدْرَةُ على الشيءِ وهي في الأصلِ، مصدرٌ، جاءَتْ على حَذْفِ الزوائدِ، وكان مِنْ حقِّها «إطاقة» لأنها من أَطَاق، ولكن شَذَّتْ كما شَذَّتْ أَلْفاظٌ نحو: أَغار غارةً، وأَجابَ جابةً، قالوا: «ساءَ سمعاً فساءَ

---

(١) الآية ٨١ من آل عمران.
(٢) الآية ١٥٧ من الأعراف.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٢/٣٦٩.
(٤) ديوانه ١٧٤؛ ومعاني القرآن للزجاج ١/٣٧١.
(٥) وهي رواية عن عاصم. انظر: البحر ٢/٣٦٩.
(٦) البحر ٢/٣٦٩، وكان قد ذكر هذه القراءة قبل قليل.

جابة»[1]؛ ولا ينقاسُ فلا يُقال: طال طالة. ونظيرُ أجابَ جابةً: «أنبتكم من الأرضِ نباتاً»[2] وأعطى عَطاءً في قوله[3]:

١١٥٥ـ ..... وبعدَ عطائِك المئةَ الرِّتاعا

وقولُه تعالى: «مَوْلانا» والمَوْلَى: مَفْعَل من وَلِى يَلِي، وهو هنا مصدر يُرادُ به الفاعلُ، فيجوز أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: صاحِبُ تولِّينا أي: نُصْرتِنا ولذلك قال: «فانصُرْنا»، والمَوْلَى يجوزُ أَنْ يكونَ اسمَ مكانٍ أيضاً واسمَ زمانٍ.

وقوله تعالى: «فانْصُرْنا» أتى هنا بالفاء إعلاماً بالسببيةِ؛ لأنَّ اللهَ تعالى لمَّا كانَ مولاهم ومالكَ أمورِهم وهو مُدَبِّرُهم تَسَبَّب عنه أَنْ دَعَوْه بأن يَنصُرَهم على أعدائِهم كقولِك: «أنت الجوادُ فتكرَّمْ عليَّ وأنت البطلُ فاحْمِ حَرَمَك».

وقد اشتملَتْ هذه السورةُ على أنواعٍ كثيرةٍ من العلومِ، تقدَّم التنبيهُ على غالبِها، والذكيُّ مستغنٍ عن التصريحِ بالتلويحِ.

* * *

(١) قول مأثور لسهل بن عمرو، رواه في اللسان جوب: «أساء» في الموضعين.
(٢) الآية ١٧ من نوح.
(٣) تقدم برقم ٣١٧.

انتهى الجزء الثاني من كتاب

الدر المصون

وقد اشتمل على تتمة سورة البقرة